



مركز دراسات الوحدة العربية

السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟

الدكتور فواز جرجس



مركز دراسات الوحدة العربية

السياسة الأمريكية تجاه المرب

كيف تصنع؟ ومن يظنمها؟

الدكتور فواز جرجال

السياسة الأمريكية تجاه العرب

كيف تعلم؟ ومن ينمنا؟

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

جرجس، فواز

السياسية الأمريكية تجاه العرب: كيف تُصنع؟ ومن يصنعها/

فواز جرجس.

١٨٤ ص.

ببليوغرافية: ص ١٦٥ - ١٨٤.

١. الولايات المتحدة الأمريكية - السياسة الخارجية.

٢. الولايات المتحدة الأمريكية - العلاقات الخارجية - البلدان

العربية. ٣. الصراع العربي - الإسرائيلي. أ. العنوان.

327.73056

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة

عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣

الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعبي» - بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: <http://www.caus.org.lb>

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى: بيروت، حزيران/يونيو ١٩٩٨

الطبعة الثانية: بيروت، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠

الإهداء

إلى عائلتي وأهل قريتي الأحباء

المحتويات

٩	توطئة
١٣	مقدمة
١٧	الفصل الأول : دور السلطة التنفيذية
٢٦	أولاً : مستويات التحليل الثلاثة : العالمي والإقليمي والمحلي
٣٢	ثانياً : السلطة التنفيذية والسياسة الداخلية
٣٦	ثالثاً : السلطة التنفيذية والمصلحة القومية
٤١	الفصل الثاني: دور أجهزة الاستخبارات ووزارة الخارجية
٤٦	أولاً : وكالة الاستخبارات المركزية (C.I.A.)
٥١	ثانياً : عملية أجاكس
٥٧	ثالثاً : السلطة التنفيذية ووزارة الخارجية
٦٤	رابعاً : «المستعربون» ووزارة الخارجية
٦٩	الفصل الثالث: دور الكونغرس
٧٥	أولاً : الكونغرس والمنطقة العربية
	ثانياً : إيران «كرة قدم» سياسية بين الكونغرس والسلطة التنفيذية
٨٣	ثالثاً : الكونغرس والسلطة التنفيذية
٨٩	الفصل الرابع: الساحة السياسية الداخلية في الولايات المتحدة
٩٦	أولاً : اللوبي المؤيد لإسرائيل
١٠٠	ثانياً : قوة اللوبي المؤيد لإسرائيل
١٠٨	ثالثاً : هيمنة اللوبي المؤيد لليكود
١١٤	رابعاً : اللوبي العربي؟
١١٩	خامساً : دور وسائل الإعلام في عملية صنع السياسة الخارجية

سادساً : وسائل الإعلام الأمريكية والمنطقة العربية	١٢٤
سابعاً : الرأي العام الأمريكي والسياسة الخارجية	١٢٨
الفصل الخامس : السياسة الأمريكية والصراع العربي -	
الإسرائيلي و نفط الخليج	١٣٣
أولاً : دور كارتر في مفاوضات كامب ديفيد	١٣٦
ثانياً : مبادرات ريغان للحرب والسلام	١٤٢
ثالثاً : دروس لعملية السلام العربية - الإسرائيلية الحالية	١٤٧
رابعاً : السياسة الخارجية الأمريكية و نفط الخليج	١٤٩
خامساً : ارتباط النفط بالصراع العربي - الإسرائيلي	١٥١
سادساً : السلام الأمريكي : فصل القضية الفلسطينية	
عن اعتبارات النفط	١٥٤
خاتمة : السياسة الأمريكية في المنطقة العربية : مزيدة بين	
الرئيس والكونغرس على دعم إسرائيل	١٥٩
المراجع	١٦٥

توطئة

يمكن القول إن هناك درجة خطيرة من عدم المعرفة وعدم الإلمام في الوطن العربي - للأسف - بالولايات المتحدة وسياستها الخارجية. إن هذه الدرجة الخطيرة من عدم المعرفة وعدم الإدراك تشمل المواطن العادي، وكذلك بعض فئات النخبة السياسية والفكرية. وعلى سبيل المثال، لا يوجد مركز أبحاث واحد في الوطن العربي متخصص في دراسات الدولة والمجتمع والسياسية الأمريكية. كذلك فإن المتخصصين العرب في الشؤون الأمريكية يعدّون على أصابع اليد الواحدة.

وتشتد الماراة حين تسيطر بعض النظريات التأمرية على الشارع والعقل العربيين، ويختلط الحابل بالنابل. إن هذا التخبط وعدم المبالاة بحيثيات القرار السياسي الأمريكي، يقللان من قدرة البلدان والمجتمعات العربية على التعامل بعقلانية وذكاء وواقعية مع الولايات المتحدة، مما يؤدي إلى عواقب وخيمة على المصالح العربية.

إن فهم الولايات المتحدة وسياستها الخارجية أصبح ضرورة حتمية، نظراً لكونها - سواء شئنا أو أبينا - تشكل القطب الأهم في النظام الدولي الحالي، والقوة الخارجية المهيمنة في المنطقة العربية. إن الولايات المتحدة، بقوتها الاقتصادية والعسكرية الهائلة، هي واقع يفرض نفسه على أغلبية المجتمعات الإقليمية، وبخاصة الوطن العربي.

وفي ضوء ما تقدم، فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في أنها لا تقدم سرداً أو عرضاً تاريخياً للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، وإنما تهدف إلى تحليل عملية اتخاذ القرار السياسي في الولايات المتحدة، وفهم دور

القوى الداخلية والخارجية المؤثرة في صناعة هذا القرار. ويركز هذا الكتاب - بصفة خاصة - على بعض العناصر الرئيسية التي تلعب دوراً مهماً في التأثير في صناعة القرارات المصيرية نحو الوطن العربي.

ويمكن تحديد هذه العناصر في ما يلي:

أولاً: الإطار الدستوري والقانوني، ويهدف إلى تحليل القواعد التي ينص عليها الدستور الأمريكي والقوانين المكملة له، في ما يتعلق بعملية اتخاذ القرار وتوزيع السلطات والاختصاصات بين الهيئات والمؤسسات المختلفة. وتكمن أهمية هذا الجزء في استيعاب وتحديد الأوزان النسبية والاختصاصات المتميزة لكل من السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية.

ثانياً: النخبة الحاكمة، بمعنى التركيز على دور الأشخاص الفاعلين (Actors). فصناعة أي قرار تتم من خلال رؤى عدد محدد من الأشخاص وإدراكاتهم، وهم الذين اصطلح على تسميتهم بالنخبة الحاكمة أو النخبة الاستراتيجية.

ثالثاً: القيادة السياسية، وتتضمن دراسة في العمق للشخص الذي يتخذ القرار. وفي الدستور الأمريكي يلعب رئيس الجمهورية هذا الدور المهم.

رابعاً: القوى الداخلية المؤثرة، وتتضمن هذه القوى في الولايات المتحدة الأحزاب السياسية، وجماعات الضغط أو جماعات المصالح الخاصة، والإعلام، والرأي العام.

خامساً: البيئة الخارجية، وتشمل العوامل الدولية والإقليمية التي تلعب دوراً في التأثير في رسم السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية. ومن أمثلة ذلك: الحرب الباردة، واحتياج الولايات المتحدة إلى نفط الخليج، وحماية أمن إسرائيل.

سادساً: ديناميكية عملية صناعة القرار، وتأخذ في الاعتبار طبيعة القرار ومعطياته، والاختلاف في موضع اتخاذ القرار وظروفه وتعدد مراحلها.

إن هذا الإطار التحليلي يأخذ في الاعتبار التفاعل الديناميكي والحركي بين هذه العناصر كلها، والأدوار الفعلية التي قامت بها، عند اتخاذ قرارات بعينها. ويجب التأكيد على أنه من بين كل هذه العناصر التي ذكرت آنفاً تلعب ثلاثة عناصر، فقط، دوراً رئيسياً في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية نحو المنطقة العربية؛ وهي القيادة السياسية المتمثلة في الرئاسة، والسلطة التشريعية المتمثلة في الكونغرس، وجماعات الضغط أو جماعات المصالح الخاصة. ومع أن هذا الكتاب يعالج الدور الفعال لكل من العناصر الستة بشكل عام، إلا أنه يركز بشمولية وعمق أكثر على تلك العناصر الرئيسية الثلاثة.

ولكل ما تقدم من أسباب، تمثل هذه الدراسة أهمية حيوية لأجهزة صنع القرار وللمسؤولين في وزارات الخارجية، من ناحية، وللمثقفين والباحثين والأكاديميين، من ناحية ثانية، ولرجال الإعلام والمواطنين العاديين، من ناحية ثالثة. ولقد حاولت جهدي أن أكتب بأسلوب مبسط، وأن أتجنب العبارات والنظريات الطنانة والرنانة، لكي أستطيع الوصول إلى كل قارئ، بغض النظر عن طبيعة ثقافته وتجربته العلمية. كما حاولت أيضاً أن أقدم كتاباً مختصراً بقدر المستطاع لكي لا يمل القارئ أو يضجر.

ويمكن القول - مع كل التواضع اللازم - إن هذا الكتاب يقدم أهم المفاتيح التي يمكن أن تمكن القارئ من الدخول إلى معازل المؤسسات والنظم والقيادات التي تشكل العناصر الرئيسية، والتي تلعب دوراً حساساً ومهماً، في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية.

إن هناك العديد من الأساتذة والأصدقاء الذين استفدت من أفكارهم ونقدمهم لهذا الكتاب. وأخص بالذكر البروفسور دوغلاس سيمون، والبروفسور ميخائيل سليمان، والبروفسور دانيال بال، والبروفسور بيل مزمر، والبروفسورة نورا كولتن، والبروفسور كريستوفر تايلور، والاستاذ جميل مطر.

نيويورك ١٥/١/١٩٩٨

فواز جرجس

مقدمة

من السهل جداً، في ظاهر الأمر، تصوير السياسة الخارجية الأمريكية نحو الوطن العربي كنتاج للسياسة الداخلية الأمريكية، ولجهود اللوبي الصهيوني القوي بصفة خاصة. إلا أن هذه الصورة تبدو شديدة التبسيط، بل ومضللة أيضاً، لأنها تمثل نوعاً من المصادرة على المطلوب، إذ تفترض صحة أمر ما، وتدرجه في عداد المعطيات، بينما يتطلب هذا الأمر إقامة البرهان على صحته!

فما الذي يفسر فعالية اللوبي المؤيد لإسرائيل داخل الولايات المتحدة الأمريكية؟ ومتى أصبح هذا اللوبي الصهيوني مؤثراً في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي للولايات المتحدة تجاه الوطن العربي؟ وكيف نجح في ذلك؟

إن أحداً لا ينكر أن إسرائيل وأصدقاءها في الولايات المتحدة يمارسون نفوذاً هائلاً في صناعة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية. ومع ذلك، يظل من الحقيقي أن تكتيكات اللوبي الصهيوني تجد أذناً صاغية في الولايات المتحدة نظراً إلى انسجامها مع الآراء الراسخة تاريخياً لدى الأمريكيين حول العرب والمسلمين بشكل عام.

ولهذا، فإن جهود اللوبي المؤيد لإسرائيل نفسه - باعتباره أحد جماعات المصالح الكثيرة في الولايات المتحدة الأمريكية - من الضروري أن تفهم ضمن سياق السياسة والدولة والمجتمع الأمريكي فيها. وبهذا المعنى فإن فهم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي يتطلب فهماً أعمق للمصادر المجتمعية والثقافية والحضارية والأمنية التي تغذي تصورات الأمريكيين حول العرب والمسلمين.

ومن هنا، ستعمد هذه الدراسة - بشكل خاص - إلى تفحص عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي، وذلك بالتركيز على الطبيعة المعقدة لعملية صناعة القرار الأمريكي وتأثيرات الجهات المجتمعية والحكومية في هذه العملية. وتشمل هذه الجهات مجموعة واسعة من القوى والمؤسسات، في مقدمتها:

- أ - سلطات الجهازين التنفيذي والتشريعي.
- ب - الدور المشترك لدوائر المخابرات والمركب الصناعي العسكري.
- ج - وزارة الخارجية.
- د - جماعات المصالح وجماعات الضغط أو «اللوبي».
- هـ - أجهزة الإعلام.
- و - الرأي العام وصناع الرأي.

ومن بين كل هذه الجهات المجتمعية والحكومية المذكورة، ستركز هذه الدراسة على العلاقة المعقدة والمهمة بين الرئيس والكونغرس وجماعات الضغط التي تلعب دوراً حاسماً في تشكيل السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية. وعلى الرغم من أن النخبة الحاكمة صاحبة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية تتضارب في ما بينها حول تحديد المصالح الأمريكية الأساسية في النظام الدولي، فإنها نادراً ما تختلف عندما يتعلق الأمر بالمنطقة العربية. وإجمالاً، فعلى مدار الخمسين سنة الماضية، منذ السبعينيات بوجه خاص، كان هناك إجماع نسبي، في صفوف جهاز السياسة الخارجية، على النقاط العريضة للمصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة العربية. وتتضمن هذه المصالح ما يلي:

- تأمين حصول الولايات المتحدة والغرب على النفط العربي بسعر مقبول.

- إبقاء الاتحاد السوفياتي بعيداً عن الشرق الأوسط.

- المحافظة على أمن إسرائيل وتفوقها على جيرانها العرب^(١).

Seth P. Tillman, *The United States in the Middle East: Interests and* (١)

Obstacles (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1982), p. 51.

وفضلاً عما تقدم، فإنه يمكنني أن أزعّم أن معارضة الولايات المتحدة لقيام مشروعات قومية، مثل الوحدة العربية أو الوحدة الإسلامية، كانت هدفاً ضمنياً من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الخمسين سنة الأخيرة. وكما هو واضح، فإن بعض هذه المصالح يتناقض مع بعضها الآخر، ومن شأن ذلك تعقيد علاقات واشنطن بالبلدان العربية.

وستوضح هذه الدراسة، أيضاً، كيف تحاول نخبة السياسة الخارجية الأمريكية تفسير مصالح الولايات المتحدة المختلفة في المنطقة والتنسيق بينها، وكيف تتنافس النخبة التي تتولى صناعة القرار، والمؤسسات ومجموعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية في ما بينها بغية التأثير في مواقف واشنطن تجاه المنطقة العربية. وليس الغرض هنا إعطاء صورة جامدة أو مائعة للسياسة الخارجية الأمريكية، وإنما تسليط الضوء على العلاقة المعقدة والمهمة بين الجهات الحكومية والمجتمعية، وعلى التوترات والاختلافات الثانوية التي أحدثت انقساماً في صفوف نخبة السياسة الخارجية، والتي عطلت أحياناً الإجماع السائد في ما بينها حول قضايا المنطقة العربية.

وفي الحقيقة، تجدر الإشارة إلى أن مجموعة السياسة الخارجية الأمريكية ونخبة السياسة الخارجية لا تشكل أي منهما وحدة متماسكة، بل هناك العديد من الاختلافات التكتيكية في صفوف النخبة الأمريكية الحاكمة، على الرغم من شدة تماسكها ووحدة مفاهيمها الأيديولوجية حول العالم. فمراراً وتكراراً أبدى صنّاع القرار الأمريكيون استعداداً قوياً لتغيير اتجاهاتهم، والتكيف مع الظروف الدولية المتغيرة. فالمرونة والمساواة هما ما يميزان عملية اتخاذ القرارات السياسية الخارجية في الولايات المتحدة، وليس التصلب أو التعنت.

وهذه النقطة تستوجب التأكيد عليها، حتى يتمكن زعماء المنطقة العربية من تقدير حقيقة أن السياسة الخارجية الأمريكية هي ظرفية أكثر من كونها مبدئية، وأنه يمكن بالتالي التأثير فيها وتغييرها. ولعل خير مثال على ذلك العلاقة الأمريكية - الإسرائيلية، فليسوا الحظ يذهب العديد من المراقبين إلى أن العلاقة الخاصة القائمة حالياً بين واشنطن وتل أبيب تعتبر أمراً مفروغاً منه، وهم بذلك يحققون في إدراك مدى حداثة عهد هذه العلاقات الحميمة

بين الجانبين. ومن الجدير بالذكر أن هذه العلاقة لم تصبح حميمة على هذا النحو إلا بعد الحرب العربية - الإسرائيلية في حزيران/يونيو ١٩٦٧، وذلك نتيجة تشابك مجموعة من المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية. فعلى سبيل المثال، في بداية عام ١٩٦١ كان الرئيس جون كينيدي يشعر بقلق شديد من أن يتسبب اجتماعه علانية مع ديفيد بن غوريون رئيس الوزراء الإسرائيلي، آنذاك، في استشارة مشاعر القادة العرب، وخصوصاً الرئيس جمال عبد الناصر. وعندما أصرّ بن غوريون على اجتماع مبكر بينهما، وافق كينيدي في النهاية على اللقاء، ولكن ليس في البيت الأبيض. ولذلك فقد تم ترتيب اجتماع في فندق والدورف أستوريا في نيويورك، حيث كان الرئيس الأمريكي يقيم قبيل مغادرته إلى أوروبا في زيارة رسمية^(٢).

إن التغيير الجذري الذي طرأ على العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية، منذ أواخر الستينيات، يجب ألا يخفي عنا ما تتسم به العلاقات المتبادلة بينهما من ظرفية وغموض. ولعلنا لا نجازف كثيراً، ولا نوغل في التبسيط إذا ذكرنا بالمقولة الغربية الشائعة:

إن الولايات المتحدة، مثل غيرها من البلدان، ليس لها أصدقاء دائمون، وإنما لها مصالح دائمة. وتلك المصالح ليست ثابتة، بل هي متغيرة وعرضة للتبدل والتحول.

Mordechai Gazit, *President Kennedy's Policy Toward the Arab States and* (٢)
Israel: Analysis and Documents (Tel Aviv: Tel Aviv University, Shiloah Center for
Middle Eastern and African Studies, 1983), p. 38.

الفصل الأول

دور السلطة التنفيذية

إن الصراع على السلطة في واشنطن قد لا يكون واضحاً في أي من مجالات النشاط الحكومي أكثر مما هو عليه في مجال السياسة الخارجية. فالرئيس يقف في جهة، والكونغرس في جهة أخرى.

ووفقاً للمادة الثانية من دستور الولايات المتحدة فإن الرئيس يمتلك سلطات عديدة في الشؤون الخارجية تتضمن:

- سلطة الرئيس التنفيذية.

- سلطة قيادة القوات المسلحة.

- سلطة كبير المفاوضين وكبير الدبلوماسيين.

وخلاصة الأمر أن الرئيس يعتمر، على الأقل، ثلاث قبعات مختلفة في مجال السياسة الدولية: فهو الرئيس التنفيذي والقائد العام للقوات المسلحة وكبير الدبلوماسيين^(١).

(١) لقد استفاد هذا الفصل استفادة بالغة من الملاحظات النقدية الثابتة لدوغلاس سيمون. ولمزيد من الاطلاع بشأن دور السلطة التنفيذية، انظر: Theodore J. Lowi, *The Personal President: Power Invested, Promises Unfulfilled* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1985); Harvey Mansfield (Jr.), *Taming the Prince: The Ambivalence of Modern Executive Power* (New York: Free Press, 1989); Christopher M. Andrew, *For the President's Eyes Only: Secret Intelligence and the American Presidency from Washington to Bush* (New York: Harper Collins Publishers, 1995); Alexander George, «The President and the Management of Foreign Policy: Styles and Models,» in: Charles W. Kegley (Jr.) and Eugene R. Wittkopf, eds., *The Domestic Sources of American Foreign Policy: Insights and Evidence* (New York: St. Martin's Press, 1994);

إن سلطة الرئيس على المؤسسة العسكرية قضية متنازع عليها، خصوصاً منذ حرب فيتنام وخلالها. وعلى الرغم من أن الدستور يخول الكونغرس فقط سلطة إعلان الحرب، فهو يخول الرئيس أيضاً، وبشكل غير مباشر، سلطة «حفظ دستور الولايات المتحدة وحمايته والدفاع عنه». فالفقرة الثانية من المادة الثانية من دستور الولايات المتحدة تنص على أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة. وبينما يقوم الكثير من الجدل، من الناحية النظرية، حول من يمتلك سلطة إعلان الحرب، إلا أن الرئيس، من الناحية التطبيقية، له اليد العليا في هذا المجال.

لقد اشتركت الولايات المتحدة في أكثر من ١٣٠ حرباً في تاريخها، ولكن خمس حروب فقط تم إعلانها من قبل الكونغرس. إن سلطات الرئيس في تقرير السلم وخوض الحرب ترينا مدى اتساع سلطاته في الشؤون الخارجية^(٢).

ولقد حاول الكونغرس فرض الرقابة على السلطة التنفيذية، وتأكيد سيطرته على إرسال القوات الأمريكية إلى الخارج، بعد الورطة الدموية والمكلفة للولايات المتحدة في فيتنام، التي تمت من خلال مبادرة رئاسية في الأساس، وبعد مفاجآت الالتزامات السرية العسكرية المقدمة لعدّة بلدان خلال فترة الخمسينيات والستينيات من هذا القرن.

ولكن محاولات الكونغرس هذه لم تنجح. وكان أهم هذه المحاولات صدور قرار سلطات الحرب في أواسط السبعينيات. ويدور محتوى هذا القرار حول الفقرة التي تنص على أن على الرئيس أن ينهي استخدام القوات المسلحة

George C. Edwards, «Can the President Lead?» and Paul Anderson, «White House= Decision-making.» in: Howard E. Shuman and Walter R. Thomas, eds., *The Constitution and National Security: A Bicentennial View*, introduction by Edmund S. Muskie (Washington, DC: National Defense University Press, [1990]), and Hugo Helco, «Issue Networks and the Executive Establishment.» in: Anthony King, ed., *The New American Political System* (Washington, DC: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1978).

(٢) انظر: Larry Berman, «Presidential Powers and National Security.» in: Shuman and Thomas, eds., *Ibid.*

خلال فترة ٦٠ يوماً، إذا لم يعلن الكونغرس نفسه حالة الحرب خلال تلك الفترة، أو لم يوافق على «تمديد» مدة استخدام القوات المسلحة في الخارج لمدة ٣٠ يوماً. ويمكن للكونغرس، في أي وقت، إصدار قرار بمجلسيه بأمر الرئيس بسحب القوات الأمريكية من إحدى مناطق النزاع الفعلي أو المحتمل^(٣).

ولكن قرار سلطات الحرب، بدلاً من تقييد الرئيس، فإنه يمنحه صكاً على بياض للتدخل العسكري في أي مكان كان لمدة ستين يوماً، يكون إجباره على تغيير وجهته وسحب القوات العسكرية الأمريكية بعدها، على الأرجح، أمراً متأخراً أو مرفوضاً شعبياً.

لقد قاوم الرؤساء الديمقراطيون والجمهوريون على حد سواء التقييد بمواد قرار سلطات الحرب باعتبارها غير دستورية. فهم رفضوا التخلي عن واحدة من أهم سلطات منصبهم ألا وهي سلطة شن الحرب. لقد أخفق الكونغرس في إجبار السلطة التنفيذية على الالتزام بمواد قرار سلطات الحرب، وخصوصاً الإعلان عن استخدام القوات الأمريكية في الخارج، وتقديم تقرير وافٍ بشأنها.

وفي حالة المنطقة العربية فإن المصادقة على قرار سلطات الحرب لم يؤثر في مقدرة الرؤساء الأمريكيين على نشر القوات والاشتراك في الحروب. والمقارنة بين التدخلات العسكرية الأمريكية الرئيسية في المنطقة، قبل المصادقة على القرار وبعدها، مفيدة في هذا الصدد. ففي صيف عام ١٩٥٨ تدخل الرئيس دوايت أيزنهاور عسكرياً في الحرب الأهلية في لبنان ضد العناصر الوطنية (وهذه الأزمة ستناقش لاحقاً). ولم يحمل أيزنهاور نفسه عناء الحصول على دعم الكونغرس لعملية عسكرية كبرى كان يمكن أن تتحول إلى نزاع شامل مع الاتحاد السوفياتي. وعلى الشاكلة نفسها في الحروب العربية - الإسرائيلية في حزيران/يونيو ١٩٦٧ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، فإن الرئيسين ليندون جونسون وريتشارد نيكسون وضعوا القوات التقليدية والنوية

(٣) انظر: Ogul Morris, «The War Powers Resolution: Congress Versus the

President,» in: Ibid.

الأمريكية في حالة إنذار قصوى دعماً لإسرائيل، وتحذيراً للكرملين ضد أي دعم عسكري للعرب، مع ما يعانونه من ضعف في التسليح. ولم يكن أي من الرئيسيين قد حصل على موافقة مسبقة من الكونغرس^(٤).

وبعد غزو إسرائيل للبنان في عام ١٩٨٢ أرسل الرئيس رونالد ريغان قوة عسكرية إلى لبنان لتسهيل انسحاب مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، وكصيغة لحفظ ماء وجه إسرائيل. وقد أعاد ريغان إرسال القوات الأمريكية إلى بيروت، بعد أن سمحت إسرائيل بذبح المئات من المدنيين الفلسطينيين على يد الميليشيا اللبنانية اليمينية القوات اللبنانية. وحينها لم يشعر ريغان بأنه مقيد بقانون سلطات الحرب، وأهمل الكونغرس كلية. وقد سحب ريغان القوات الأمريكية من بيروت بعد أن تكبدت خسائر بشرية جسيمة^(٥).

كذلك فإن الرئيس جورج بوش لم يحصل على موافقة الكونغرس أيضاً على الهجوم العسكري على العراق في عام ١٩٩٠، والذي انتهى بحرب شاملة ضد بغداد. ومع أن الكونغرس في النهاية بارك قرار بوش بالتدخل وشن الحرب ضد العراق، إلا أن بوش أعلن بوضوح أنه كان سيهجم ويقاوم العراق سواء أوافق الكونغرس أم لم يوافق.

وعلى الرغم من محاولات السلطة التشريعية الحد من صلاحيات السلطة التنفيذية في مجال شن الحرب، فإن الأخيرة تمتلك القرار النهائي في تقرير مسائل الحرب والسلام. وهذا الامتياز لا يمكن تعطيله بسهولة، ويكشف عن ذلك بوضوح مدى التدخلات العسكرية المتكررة لواشنطن في مناطق عديدة من العالم عموماً، والمنطقة العربية بشكل خاص.

ويمنح امتياز دستوري آخر الرئيس سلطة كبير المفاوضين وكبير الدبلوماسيين. وعلى أي حال فإن الدلائل تشير إلى أن الآباء المؤسسين

(٤) حول التوترات بين الرئيس والكونغرس، انظر: Louis Fisher, *Constitutional Conflicts between Congress and the President*, 3rd ed. rev. (Lawrence, KS: University Press of Kansas, 1991).

(٥) Burton I. Kaufman, *The Arab Middle East and the United States: Inter-Arab Rivalry and Superpower Diplomacy* (New York: Twayne Publishers, 1996), p. 135.

للولايات المتحدة تصوروا دوراً ديناميكياً لمجلس الشيوخ في عملية إبرام المعاهدات: «فهو [الرئيس] يمتلك سلطة إبرام المعاهدات بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته». ولكن مجلس الشيوخ، حتى بخصوص المعاهدات، امتنع عن تحدي السطة التنفيذية. وفي تاريخ الولايات المتحدة كله كان مجلس الشيوخ يوافق، في أغلبية الحالات، على المعاهدات المقدمة إليه. ولتجنب الرجوع إلى مجلس الشيوخ استخدم الرؤساء شكلاً آخر من الاتفاقيات التنفيذية أو موثيق الاتفاقيات الدولية التي لا تتطلب موافقة مجلس الشيوخ. وفي الحقيقة هناك اليوم عدد كبير من الالتزامات الدولية التي دخلت طرفاً فيها الحكومة الأمريكية على شكل اتفاقيات تنفيذية. ويعطي التزام الولايات المتحدة الواقعي والعملي بحماية أمن إسرائيل ضدّ البلدان العربية، مثلاً حقيقياً على ذلك.

وفضلاً عما تقدم، ففي أية مناقشة لسلطات الحكومة الفدرالية في العلاقات الدولية يجب التأكيد على مبدئين دستوريين أساسيين آخرين: الأول هو فكرة أن الحكومة الاتحادية تمارس فقط «سلطة مخولة» أو ممنوحة لها بموجب دستور الولايات المتحدة. كذلك فإن المبدأ العام هو مبدأ «الفصل بين السلطات»، أي بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وأما المبدأ الذي يقضي بأنه يمتنع على الحكومة الاتحادية أن تمارس أية سلطات إلا تلك المحددة لها بموجب الدستور، فينطبق فقط على القضايا الداخلية وليس على القضايا الخارجية. ولذلك فقد أعلنت المحكمة العليا، مراراً وتكراراً، أن سلطات الحكومة الاتحادية في السياسة الدولية مثل إعلان الحرب والتوصل إلى السلام وإبرام المعاهدات وإقامة العلاقات الدبلوماسية «لا تستند إلى التخويلات الممنوحة لها بموجب الدستور». ومعنى ذلك أن قرارات المحكمة العليا تؤيد بشكل ثابت فكرة منح سلطات تقديرية واسعة لرئيس الولايات المتحدة في الشؤون الخارجية على حساب الكونغرس^(٦).

(٦) حول وظائف المحكمة العليا، انظر: Herman Pritchett, «National Security and the United States Judiciary,» in: Shuman and Thomas, eds., *The Constitution and National Security: A Bicentennial View*, and Martin Shapiro, «The Supreme Court: From Warren to Burger,» in: King, ed., *The New American Political System*.

وعلى المنوال نفسه، أكدت المحكمة العليا على أن المبدأ الدستوري بشأن «الفصل بين السلطات» غير قابل للتطبيق إلى حد بعيد في مجال العلاقات الدولية. لذلك قررت هذه المحكمة أن اشتراك الكونغرس والقضاء في صناعة السياسة الخارجية هو أمر «محدود جداً»، بينما كانت سلطات رئيس السلطة التنفيذية واسعة.

إن قرارات المحكمة العليا، التي تمتد من القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر، تحترم بشكل خاص موقع الرئيس في مجال الشؤون الخارجية، بينما تقلل من السلطات الضمنية للولايات والكونغرس. وما يمكن رؤيته بوضوح هو أن كلاً من الدستور والقضاء منح صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية في ميدان الشؤون الخارجية.

فليس من المستغرب إذن أن تكون للرئيس مكانة رفيعة الشأن في السياسة الدولية، في معظم فترات التاريخ الأمريكي. وفي ما عدا بعض الحالات فقد كانت السياسة الخارجية مؤيدة من الفريقين: السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وحتى عندما يكون هناك خلاف خطير حول اتجاه السياسة فإن البيت الأبيض عادة ما يكون هو الفائز. ورغم تحدي الكونغرس لسلطة الرئيس منذ منتصف السبعينيات فإن مناقشة إعداد السياسات يجب أن تبدأ من داخل صلاحيات السلطة التنفيذية، فالرئيس هو الذي يمسك بزمام السلطة. وهذا الأمر لا يزال مهماً، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار عند دراسة السياسة الخارجية الأمريكية.

وفي حالة المنطقة العربية، فإن دور الرئيس هو العامل الأكثر ثباتاً في تشكيل سياسة أمريكية مستقرة و متماسكة نسبياً. إن تفحص السياسة الأمريكية في المنطقة يتطلب فهماً عميقاً لدور السلطة التنفيذية وكيف تحاول مختلف الجهات الحكومية والمجتمعية التأثير فيه. إن معظم التحركات والأفعال التي تبادر بها الولايات المتحدة في المنطقة العربية تأتي من الجهاز التنفيذي ومن مؤسسة صنع السياسة الخارجية التابعة له^(٧). إن أساس سلطة الجهاز

George Lenczowski, *American Presidents and the Middle East* (Durham, (٧)

NC: Duke University Press, 1990), p. 1.

التنفيذي يكمن في صلاحيات الرئاسة، وعلى سبيل المثال فإن الرئيس نفسه هو الذي يتولى وحده صناعة الموقف الأمريكي وتوجيهه فيما يتصل بالمنطقة العربية. وعلى حدّ قول استاذ العلوم السياسية ستيفن شبيغل فإن «اتخاذ القرارات [بذاته] يتركز في البيت الأبيض حيث يكون الرئيس نفسه في مركز هذه العملية»^(٨).

وعلى الرغم من أن الرئيس يمتلك سلطات واسعة، فإن سياسته تخضع لتأثيرات العديد من العوامل والقوى الأخرى، ويلاحظ - المتخصص في شؤون المنطقة - جورج لنكزوسكي «انه من الواضح أن القرارات الرئاسية لا تنشأ في فراغ ولكن ضمن سياق السياسة العالمية والإقليمية، ووفقاً لما تعكسه القوى الأمريكية الداخلية التي تؤثر في صنع السياسات»^(٩). وعلاوة على ذلك فإن صناعة السياسات ليست فقط نتيجة للحقائق الموجودة على الأرض، ولكنها تستند أيضاً إلى إدراك الرئيس لتلك الحقائق، وكيفية حصوله على تلك الحقائق، والأولويات التي يعطيها ويكرّسها لها^(١٠).

إن السياسة الأمريكية في المنطقة العربية محط تسابق شديد من أجل النفوذ بين العديد من الأجهزة التقليدية للسياسة الخارجية مثل وكالة الاستخبارات المركزية، ومجلس الأمن القومي، ووزراء الخارجية، فضلاً عن الكونغرس والعديد من مجموعات المصالح والضغط المعروفة.

وإذا أخذنا في الاعتبار الطبيعة المتناقضة للمصالح الأمريكية في المنطقة العربية، والمنافسة الداخلية الحادة حول تقرير اتجاه السياسة الخارجية، فإن الرئيس يجب أن ينسق بين جميع الأجهزة التي تشكل منها مؤسسة السياسة الخارجية وينظمها، وأن يكون واعياً بحقائق الوضع الداخلي. وبدون إشراف الرئيس وقيادته فمن غير المحتمل أن يتحقق وجود سياسة أمريكية تجاه المنطقة

Steven L. Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's (A) Middle East Policy from Truman to Reagan* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1985), p. 11.

Lenczowski, *Ibid.*, p. 4.

(٩)

Spiegel, *Ibid.*, p. 10.

(١٠)

العربية تكون متسقة وفاعلة، بل العكس هو الصحيح. فإن غياب الإشراف المباشر الالتزام الرئاسي يترك السياسة الأمريكية عرضة للتأثيرات الإقليمية، مما يقوض عملياً المصالح القومية الأمريكية. ويبدو أن هذا الواقع مسيطر حالياً على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي، حيث إن الرئيس الأمريكي لا يعير المنطقة العربية اهتمامه. ولذلك تبدو السياسة الأمريكية عرضة لتذبذبات المصالح الداخلية. إن الفوضى وضبابية الرؤية المسيطرة على السياسة الخارجية الأمريكية نحو المنطقة العربية تكمنان في غياب الالتزام الرئاسي، وتسليمه مفتاح تلك السياسة لمجموعات الضغط المحلية.

أولاً: مستويات التحليل الثلاثة: العالمي والإقليمي والمحلي

إن أحد المفاتيح التي تساعد على فهم السياسة الخارجية الأمريكية يدور حول ثلاثة مستويات من التحليل: العالمي والإقليمي والوطني. إن هذه المستويات المختلفة للنظر إلى العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمنطقة العربية تتضمن وتلخص مختلف المنظورات التي يحملها المسؤولون الأمريكيون وصناع الرأي حول أفضل الطرق لتحقيق المصالح الحيوية لواشنطن وتأمينها. فبينما تنظر السلطة التنفيذية والكونغرس إلى المنطقة العربية غالباً من خلال منظور عالمي، فإن وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي ومصالح النفط وبعض الباحثين ينظرون للمنطقة من منظور داخلي وليس خارجياً^(١١). فخلال معظم مرحلة الحرب الباردة، من الخمسينيات وإلى التسعينيات، فإن الاهتمامات والحسابات العالمية الأمريكية هي التي شكّلت السياسة الأمريكية حيال المنطقة العربية: «في أية إدارة أمريكية فإن المنظور العالمي [كانت] له السيادة»^(١٢).

لقد كانت الولايات المتحدة مسكونة بهواجس التهديد السوفياتي، وقد بذلت قصارى جهودها من أجل احتواء موسكو ومنعها من لعب دور فعال في دبلوماسية المنطقة العربية. ولذلك فإن أكثر الرؤساء الأمريكيين نظروا إلى

(١١) المصدر نفسه، ص ٣ - ٤.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣ - ١٣.

المنطقة من خلال عدسة العداء مع الاتحاد السوفياتي المشوهة. كذلك فإن المصالح الأمريكية، مثل الحصول على النفط وحماية أمن إسرائيل، كان يجري النظر إليها من خلال منظور عالمي أيضاً. فلا عجب أن تكون النزاعات والصراعات المحلية قد تشابكت مع الصراعات بين القوى العظمى، وبشكل خاص فإن الصراع العربي - الإسرائيلي قد أصبح ضمن الاستقطاب بين الشرق والغرب. إن هذا الاستقطاب الثنائي على المستوى العالمي انعكس على الوضع الإقليمي. ومن النادر جداً أن نجد إدارة ديمقراطية أو جمهورية سمحت للاهتمامات الإقليمية، عن قصد، أن تتضارب مع أهدافها العالمية الأوسع، أو أن تتجاوزها. وكانت النتيجة تحويل الساحة العربية إلى ساحة صراع بين القوى العظمى من أجل النفوذ والسيطرة.

إن تدويل النزاع العربي - الإسرائيلي مكن الزعماء الإسرائيليين من تقديم بلادهم باعتبارها حصناً ضد القومية العربية الثورية وراعتها الشيوعية السوفياتية. إن تصوير إسرائيل على أنها «رصيد استراتيجي» للغرب قد وجد أذناً صاغية بين الإدارات الأمريكية المتعددة والكونغرس الأمريكي أيضاً. فانشغال الكونغرس بالقضايا الدولية، وهي مجال فعاليته الشديدة، قد جعله حليفاً قوياً لإسرائيل. وفي هذا السياق فإن إجماعاً نسبياً قد وجد بين السلطة التنفيذية والكونغرس على أهمية إسرائيل لاحتواء المنطقة في إطار صراعات الحرب الباردة. وقد تعجب بعض الرؤساء، الذين أهملوا هذا الإجماع مصادفة أو عمدًا، من المقاومة العنيفة التي واجهوها من قبل الكونغرس.

وعلى العكس من الكونغرس، فإن بعض الرؤساء، مثل جون كينيدي وجيمي كارتر، من دون التناهي عن الصراع السوفياتي - الأمريكي، قد ركزوا جهودهم على مشاكل إقليمية. فقد أدرك كل من كينيدي وكارتر أهمية الديناميات المحلية في تحريك السياسة الداخلية والخارجية للبلدان العربية والدول الأخرى في المنطقة.

كذلك فقد فهموا بوضوح أن حماية المصالح العالمية الأمريكية لا يمكن أن تتم إلا من خلال تعاون القوى الفاعلية محلياً وموافقته. وعلى سبيل المثال فإن إدارة كينيدي قد أقامت سياستها العربية على أساس من الحاجات التنموية

والعملية بدلاً من الاعتبارات الايديولوجية . وعلى العكس من سابقه الرئيس دوايت آيزنهاور فإن كينيدي قد ميز بين قومية العالم الثالث والشيوعية .

لقد اعتبر كينيدي أن الحكومات القومية أكثر قدرة على مواجهة التحدي الشيوعي من الأنظمة القديمة التي حلت محلها . لذلك فبدلاً من مواجهة الرئيس عبد الناصر في حرب اليمن ، أقام كينيدي علاقات وثيقة مع الزعيم المصري ، وأبدى اهتماماً فائقاً بالتنمية الاقتصادية في مصر ، ووقع اتفاقية اقتصادية بعيدة المدى مع مصر في تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٦٢ ، والتي بموجبها وافقت الولايات المتحدة على تزويد مصر بما قيمته ٤٣١,٨ مليون دولار من المساعدات الغذائية للسنوات المالية ١٩٦٣ و ١٩٦٤ و ١٩٦٥^(١٣) .

إن أحد أسباب النجاح الجزئي لمنهج كينيدي يكمن في اهتمامه بالحاجات المحلية ، وليس العالمية وحسب . فقد لعب كينيدي دوراً مهماً في وضع سياسات لا تضحي بالقضايا الإقليمية على مذبح الحسابات العالمية . إن مساهمته في تقوية الروابط الأمريكية - العربية لا يمكن التقليل من أهميتها . وعلى أي حال يجدر أن نذكر هنا أنه على الرغم من أن كينيدي كان مهتماً بشكل حقيقي بإيجاد حل عادل للصراع العربي - الإسرائيلي فإن تأييده العلني والمنظم لإسرائيل كان له الأولوية على اهتمامه بالعرب بشكل عام ، وبالفلسطينيين بشكل خاص .

وعلى النقيض من ذلك فإن كلاً من سلفيه الرئيس آيزنهاور والرئيس ليندون جونسون كان منشغلاً بمشاكل الحرب الباردة . وكنتيجة لذلك فإن العلاقات الأمريكية بالبلدان العربية تدهورت بسرعة ووصلت إلى أدنى نقطة لها في عام ١٩٥٨ بالتدخل العسكري الأمريكي في لبنان ، والحرب العربية - الإسرائيلية في حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ .

Fawaz A. Gerges, «The Kennedy Administration and the Egyptian-Saudi (١٣)

Conflict in Yemen Co-Opting Arab Nationalism,» *Middle East Journal*, vol. 49, no. 2 (Spring 1995), p. 294.

ومثل كينيدي، فإن كارتر قد غير اتجاه السياسة الأمريكية بشأن المنطقة العربية بعيداً عن التركيز على القضايا العالمية إلى الشؤون الإقليمية. وأكثر من أي رئيس أمريكي آخر، كرس كارتر وقته وجهده الكبيرين لمحاولة حل الصراع العربي - الإسرائيلي.

وعلى عكس سابقه، فقد اتخذ كارتر موقفاً أكثر اتزاناً وإنصافاً للفلسطينيين مما كان متوقفاً من سياسي مدعوم بقوة من قبل الجهات المؤيدة لإسرائيل. وموقفه هذا كان واضحاً جداً في محادثات كامب ديفيد. فعلى الرغم من أن القضية الفلسطينية لم تناقش مباشرة هناك فإن كارتر كان يأمل أن يتم التوصل إلى خطوة باتجاه مسألة تقرير المصير للفلسطينيين. إن سياساته حيال المنطقة العربية كانت نتيجة لنشاطه الرئاسي، ورغبته في تغيير الآراء السابقة، وإعادة تقييم الوضع وتعلم دروس جديدة^(١٤).

إن حالة كارتر هذه ترينا أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه الرئيس في صنع السياسة الخارجية الأمريكية. إن أحد الأسباب خلف سياسة كارتر ينصرف إلى فهم التطلعات الفلسطينية من أجل تقرير المصير، وتأثير ذلك في المنطقة بكاملها. وعلى سبيل المثال قال كارتر في خطابه في نيو إنجلاند عام ١٩٧٧ إن هناك حاجة لتأسيس وطن قومي للفلسطينيين. ومع ذلك، فقد استقر رأي كارتر، لسوء الحظ، على اتفاقيات كامب ديفيد للسلام بين مصر وإسرائيل. وفي النهاية فإنه لم يكن راغباً في استثمار رأس المال السياسي اللازم للوصول إلى تسوية عربية - إسرائيلية، نظراً إلى أن ذلك كانت له تكلفته، كما كان سيشكل خطراً على رئاسته من قبل مجموعات الضغط المحلية المؤيدة لإسرائيل.

لقد واجه كارتر مقاومة عنيفة من الكونغرس ومن أصدقائه المؤيدين لإسرائيل الذين عارضوا خططه الطموحة تلك. ويمكن القول أيضاً إن كارتر

Janice J. Terry, «The Carter Administration and the Palestinians,» in: (١٤)
Michael W. Suleiman, ed., *U.S. Policy on Palestine: From Wilson to Clinton*
(Normal, IL: Association of Arab-American University Graduates Press, 1995),
pp. 163-172.

كان يمكن أن ينجح في صراعه مع الكونغرس وجماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل، لو كانت لديه الإرادة والعزم اللازمان لخوض ذلك الصراع. ويكفي القول بأن المنهج المحلي الذي تبناه كارتر كان متناقضاً بشدة مع مواقف سابقه ريتشارد نيكسون وخليفته رونالد ريغان.

لقد رأى نيكسون ومستشاره للأمن القومي، ثم وزير الخارجية، هنري كيسنجر كل شيء من خلال مؤشر التنافس الأمريكي - السوفياتي. فقد قيل إنه عندما نظر كيسنجر إلى خريطة المنطقة العربية، رأى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فقط اللاعبين الرئيسيين وليس القوى المحلية، بل ان كيسنجر لم يكن متأثراً حتى بطرد الرئيس المصري أنور السادات للخبراء العسكريين والمدنيين السوفيات عام ١٩٧٢. فقد اعتقد كيسنجر أن على السادات والعرب أن يعترفوا علانية بأنهم كانوا مضللين في ارتباطهم السابق بالسوفيات. لقد أخفق كيسنجر في فهم الطبيعة العرضية للعلاقات العربية - السوفياتية.

وفي الحقيقة فإن أي طالب جامعي كان يمكن أن يقول لكيسنجر إن السادات قد استخدم الأسلحة والتقانة السوفياتية لأن الأمريكيين والإسرائيليين لم يتركوا له أي خيار آخر غير الاعتماد على السوفيات. يقول المعلق ادوارد شيهان إن السادات كان يعرف على الدوام أنه «للحصول على الأسلحة فإن روسيا موجودة دائماً، ولكن للتوصل إلى السلام فإنه كان يحتاج إلى الولايات المتحدة»^(١٥).

لقد ضيّع كيسنجر فرصة ثمينة في عام ١٩٧٢ بسبب تحيّزه في الحرب الباردة واحتقاره لدول العالم الثالث. فقد نظر إلى البلدان الصغيرة كقطع شطرنج على لوحة الصراع الأمريكي - السوفياتي، أو كدول تابعة. وتنبأ مبدأ نيكسون لعام ١٩٦٩ بأدوار توسعية للقوى المحلية المتحالفة مع واشنطن. فقد

Edward R. Sheehan, *The Arabs, Israelis, and Kissinger: A Secret History* (١٥) of American Diplomacy in the Middle East (New York: Reader's Digest Press, 1976), p. 79.

اعتبرت ايران وإسرائيل معقلين للاستقرار في المنطقة يلعبان دور الشرطي لحماية أصدقاء أمريكا ومصالحها في بلاد المشرق والخليج ضد القومية العربية الثورية والشيوعية السوفياتية على حدٍ سواء^(١٦). وكانت النتيجة اشتداد التوترات في المنطقة وتدويل الصراعات والنزاعات المحلية.

وعلى الشاكلة نفسها، تميّزت السياسة الخارجية الأمريكية نحو المنطقة العربية، في فترة رئاسة ريغان، بالشكوك الحادة والعداوة نحو الاتحاد السوفياتي. ففي البداية اعتبرت إسرائيل حصناً ضد النفوذ السوفياتي في المنطقة العربية. وفي عام ١٩٨١ وقّعت إدارة ريغان وإسرائيل مذكرة تفاهم جديدة بشأن التعاون الاستراتيجي تعهدت بموجبها الدولتان بمساندة إحداهما للأخرى في حالة تعرّض أي منهما لهجوم عسكري. لقد اختبرت إدارة ريغان مفهوم «الإجماع الاستراتيجي» الذي بموجبه يمكن أن يتعاون العرب والإسرائيليون لمنع انتشار النفوذ السوفياتي. وكما هو متوقع فإن «الإجماع الاستراتيجي» تحطّم على صخرة الوقائع والخصوصيات السياسية المحلية الإقليمية. فقد امتنعت معظم البلدان العربية عن التعاون مع إسرائيل لاحتواء التهديد السوفياتي.

ولم تتم إعادة تقييم نظرة إدارة ريغان الأحادية الجانب هذه إلا بعد أن توضحت نتائج الاحتلال الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. فقد تبين حينها أن إسرائيل لم تعد تتصرف لمصلحة الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفياتي فحسب، ولكن هذه الصحوة المتأخرة من قبل إدارة ريغان لم تغيّر بشكل أساسي من موقفها الشامل من المنطقة.

وإجمالاً، فإن النظرة العالمية كانت هي المسيطرة على مجرى السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية. وباستثناء إدارتي كينيدي وكارتر فإن معظم الرؤساء الأمريكيين تعاملوا مع المنطقة باعتبارها امتداداً ومسرحاً للمنافسة الأمريكية - السوفياتية. وعندما تتصادم وجهات النظر العالمية والمحلية في ما

Fawaz A. Gerges, «Regional Security after the Gulf Crisis: The American (١٦) Role,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 20, no. 4 (Summer 1991), p. 59.

بينها، فإن الأولى تكون هي المنتصرة. ويمكن القول أيضاً إن التحليل السابق ما تزال له صلاحيته حتى يومنا هذا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة. فقد تحوّل اهتمام الصناعة الفكرية الهائلة من محاربة «امبراطورية الشر» و«الخطر الأحمر» إلى التحذيرات المفزعة بشأن «الخطر الأخضر» الجديد. وقد بدأ بعض صنّاع الرأي هؤلاء بالفعل التشديد على أن «صراع الحضارات» المقبل سيضع الغرب المسيحي في مواجهة مع العالم الإسلامي^(١٧).

ثانياً: السلطة التنفيذية والسياسة الداخلية

بينما كان التوتر بين مستويات التحليل العالمية والإقليمية أساسياً لفهم السياسة الأمريكية نحو المنطقة العربية في فترة الحرب الباردة، فإن إطاراً ثالثاً من التحليل، يتمثل في القوى السياسية الداخلية المؤثرة، أصبح هو أداة التفسير القياسية. وأكثر من أي نظام سياسي غربي آخر، فإن الحكومة الأمريكية مبنية على التوازنات بين القوى والفصل بين السلطات، ولهذا السبب فإنها أكثر استجابة لجهود الضغط التي تمارسها مختلف جماعات المصالح. وهذا الأمر ينطبق تماماً على المنطقة العربية، وبشكل خاص على الصراع العربي - الإسرائيلي. فهناك بعض الدوائر الانتخابية المحلية تحاول بنشاط فعال التأثير في السياسة الأمريكية نحو العرب والاسرائيليين. ويقول سيث تيلمان المتخصص في شؤون السياسة الخارجية الأمريكية: «في الولايات المتحدة تخضع السياسة الخاصة بالمنطقة العربية بشكل متزايد لضغوط السياسات المحلية. وعند وضع استراتيجيات أمريكية للتدخل في المنطقة، فيجب عدم التقليل من أهمية قوة القطاع الداخلي، فالجالية اليهودية الأمريكية

(١٧) انظر على سبيل المثال: «The Clash of Civilizations?» Samuel P. Huntington, *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 3 (Summer 1993); Jonathan S. Paris, «When to Worry in the Middle East.» *Orbis*, vol. 37, no. 4 (Fall 1993); Peter W. Rodman, «Policy Brief: Co-Opt or Confront Fundamentalist Islam?» *Middle East Quarterly* (December 1994); Daniel Pipes, «Same Difference: The Islamic Threat-Part 1,» *National Review* (7 November 1994), and Judith Müller, «The Challenge of Radical Islam,» *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 2 (Spring 1993).

معبأة تماماً وملتزمة بشدة بقضية حماية إسرائيل»^(١٨).

وفي الحقيقة توجد في الولايات المتحدة جالية يهودية ذات حجم يعتد به، ولها أهميتها وفعاليتها السياسية، وأغلبية هذه الجالية تتعاطف مع إسرائيل كونها البلد اليهودي الوحيد وملجأ اليهود في العالم. وقد نظمت هذه الجالية اليهودية نفسها سياسياً بشكل متزايد، وأصبحت لها هيبتها وقوتها السياسية في الولايات المتحدة. وهذا لا يعني بالطبع أن الجالية اليهودية موحدة التفكير وتعمل ككيان موحد ومتماسك. فمثل غيرها من الجاليات، تميل الجالية اليهودية إلى الانقسام بشأن العديد من القضايا اليومية. ومع هذا فإن أكثر المنظمات الصهيونية فعالية ضمن الجالية اليهودية، كلجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيباك)، قدّمت مساعدات مستمرة لإسرائيل. ومراراً وتكراراً وافقت هذه المنظمات على تعليق خلافاتها واختلافاتها، التكتيكية والاستراتيجية، لإظهار جبهة موحدة مساندة لإسرائيل. إن المنظمات الصهيونية الرئيسية تمتنع عموماً عن انتقاد إسرائيل لكي لا تضعف موقفها وقوة مساومتها داخل الولايات المتحدة وفي العالم أيضاً.

ولم تظهر أية تصدعات في صفوف الجالية اليهودية بشأن دعم إسرائيل إلا بعد الاحتلال الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. فقد انتقدت بعض المجموعات اليهودية علانية حكومة الليكود ومغامرتها الدموية في لبنان. وقد ازدادت هذه التصدعات بعد عقد مؤتمر مدريد للسلام بين العرب والاسرائيليين في عام ١٩٩١.

إن العديد من الجاليات اليهودية لها نظرتها الخاصة للسلام بين إسرائيل وجيرانها العرب. وعلى الرغم من وجود خلافات تكتيكية بين مختلف مجموعات الضغط فإنها لم تسمح لخلافاتها هذه أن تقف عقبة في طريق دعمها لإسرائيل. وتتمتع «إيباك» بشكل خاص بنفوذ كبير في جهاز السلطة التشريعية، وهي تؤثر في صنع السياسات الأمريكية نحو المنطقة. وقد فسر شبيغل ذلك الأمر بوضوح في قوله: «إن القليل من المرشحين لمنصب الرئاسة من لا يجتمع بالزعماء اليهود أولاً لمناقشة القضايا السياسية،

Tillman, *The United States in the Middle East: Interests and Obstacles*, p. 17. (١٨)

وخصوصاً الموقف من إسرائيل»^(١٩).

كذلك فإن قلة من المتنافسين على الرئاسة يمكن أن تتحمل العزلة عن «إيباك» ومنظمات مماثلة لها، ليس فقط للحصول على الدعم الانتخابي ولكن للحصول على الدعم المالي أيضاً. وقد تبنت المجموعات الصهيونية استراتيجية فعالة جداً في التبرع لكلا المرشحين الجمهوري والديمقراطي - ولو أن معظم الدعم عادة ما يذهب للديمقراطيين - لكي يبقوا على علاقات جيدة بكلا الحزبين الرئيسيين. ومن بين كل جماعات المصالح في ساحة السياسة الخارجية الأمريكية اليوم، فإن المنظمات الصهيونية هي الأكثر فعالية. إن نفوذها كان بادياً في كل مستوى وفرع من فروع الحكومة الأمريكية منذ أواخر الستينيات. وجدير بالذكر على أية حال أن اليهود الأمريكيين ليسوا المجموعة الوحيدة التي تتبرع مالياً لمرشحين سياسيين كي يصبح لها تأثير في السياسة الخارجية الأمريكية. فهناك مجموعات أخرى كالأسيويين والكوبيين واليونانيين قد أصبحوا متبرعين رئيسيين للحملات الانتخابية الرئاسية. وعلى الرغم من ذلك، ما تزال الجالية اليهودية من أكبر وأهم المتبرعين مادياً في الحملات الانتخابية المحلية والفيدرالية.

وفي الحقيقة هناك إدراك بأن أكثر الوسائل تأثيراً في الحكومة الأمريكية هو التبرع بالكثير من المال لمرشحي الرئاسة المقبلين. فقد ظهرت دلائل بأن الزعماء الصينيين ربما حاولوا القيام بحملة تبرعات سرية لدعم حملة إعادة انتخاب كلينتون للتأثير في السياسة الخارجية الأمريكية. لقد كلفت الحملة الرئاسية الأخيرة التي وضعت كلينتون ضد بوب دول حوالي مليار دولار معرّضة الحزبين الديمقراطي والجمهوري لاتهامات بالفساد وقضايا أخلاقية أخرى.

إن كلينتون متورط في عدة منازعات قضائية تتناول مخصصات غير شرعية ومشكوكاً في أمرها لحملة الانتخابية. ووفق صحيفة نيويورك تايمز فإن المحققين الذين ينظرون في قضية الاتهامات التي تقول بأن الصين قد

Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East* (١٩)

Policy from Truman to Reagan, p. 7.

أرسلت الأموال للحملة السياسية الأمريكية العام الماضي يشكون في أن بعض تلك الأموال جاء من شركات صينية مملوكة للدولة أو من رجال أعمال لهم مشاريع أعمال في الصين.

ومن ناحية أخرى، تكشف المتابعة التاريخية أن الكونغرس يبدو أكثر ميلاً من مؤسسة الرئاسة للإذعان لضغوط وتأثيرات العديد من جماعات المصالح طالما أنه من الأسهل التأثير في أعضاء الكونغرس كأفراد. ولكن يبدو أن هذه الحقيقة بدأت تتغير في المدة الأخيرة. لقد أصبحت الرئاسة ولأسباب متنوعة أكثر استجابة وتقبلاً لجماعات المصالح مما كانت عليه في السابق. وتعكس هذه الحقيقة مدى شفافية النظام السياسي الأمريكي، واستمرارية المنافسة بين الحزبين الرئيسيين في البحث عن تبرعات مالية تعيد ملء صناديقهم، وتسمح لهم بالفوز على خصومهم. ويشكل الفساد المالي أزمة حقيقية للنظام السياسي الأمريكي، حيث إن القدرة على جمع الأموال تشكل العنصر الرئيسي في كل الحملات الانتخابية الفعالة.

وعلى الرغم من أن الجالية العربية/الإسلامية - الأمريكية ما كانت في يوم من الأيام قادرة على امتلاك قوة ونفوذ وحظوة كما هي الحال مع الجالية اليهودية، إلا أنها أخذت تزداد قوة ووزناً. إن عدد الجماعات السياسية العربية - الأمريكية المؤثرة يزداد باطراد على رغم أن هذه القوة لم تترجم بعد إلى نفوذ قوي ومحسوس. فمن الناحية التاريخية لم تتصرف الجاليات العربية المختلفة ككتلة متماسكة، نظراً إلى أن كل بلد عربي له مصالحه الخاصة في الولايات المتحدة. وقد عبّر عن ذلك رئيس سابق للجمعية الوطنية للعرب الأمريكيين قائلاً: «ليس بإمكاننا تمثيل العرب كما يمثل اللوبي اليهودي إسرائيل. فالحكومة الإسرائيلية لها سياسة واحدة، بينما ليس بإمكاننا أن نمثل العرب حتى لو أردنا»^(٢٠).

وعلى الرغم من انعدام وحدة التمثيل فإن الجاليات العربية/المسلمة بدأت تفرض وجودها على الساحة السياسية الأمريكية. وقد ساعدت مجموعة من العوامل المنظمات العربية لكي تصبح أكثر فعالية:

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٨.

- الدعم الموحد للفلسطينيين .
- ازدياد مصالح الولايات المتحدة في العربية السعودية، والنفط العربي ممثلاً بشركات النفط العملاقة .
- تعاطف جماعات الأقليات الأمريكية مع الفلسطينيين .
- ازدياد الجالية العربية/الإسلامية تنظيمياً وأموالاً .

إن ازدياد ثبات الجالية العربية قد عبر عن نفسه بوجودها الفكري القوي، مما هياً معرفة واسعة بأرائها وتفضيلاتها. لقد قابل الرئيس كلينتون ونائب الرئيس آل غور وكبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية ممثلين عن الجالية العربية/المسلمة للاستماع إلى آرائهم. وفي الحقيقة ففي حملة إعادة انتخابه، توجه المرشح كلينتون إلى الجالية العربية/المسلمة، وناشدها الدعم. وهذا الأمر يثير الحيرة إلى حد كبير إذا ما وضع في الاعتبار حقيقة كون كلينتون واحداً من أكثر الرؤساء المؤيدين لإسرائيل في تاريخ الولايات المتحدة. وإلى جانب ذلك فإن المنظمات العربية لا تمتلك الموارد ولا الخبرة في التنافس مع المجموعات اليهودية التي استثمرت الكثير من رأس المال والجهد للتأثير في السياسة الأمريكية إزاء المنطقة العربية. وعلى العكس من الجماعات اليهودية وغيرها من جماعات المصالح الإثنية الأخرى، فإن المنظمات العربية لم تؤثر بعد في موقف واشنطن تجاه المنطقة.

ثالثاً: السلطة التنفيذية والمصلحة القومية

تلعب المؤثرات الداخلية عادة دوراً حساساً في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية لأن السياسة لا تولد في فراغ اجتماعي. وعلى أية حال فإننا يجب أن نكون حذرين من المبالغة في أهمية نفوذ جماعات المصالح. وفي هذا السياق يطرح شبلي التلحمي فرضية مقنعة قائلاً: «عندما يتعلق الأمر بالقضايا الدولية المرتبطة بالأمن والمصالح الاقتصادية فإنها هي التي تهيمن على سلوك الدولة بغض النظر عن ماهية نظام الحكومة الداخلي»^(٢١). والولايات المتحدة لا

Shibley Telhami, *Power and Leadership in International Bargaining: The Path to the Camp David Accords* (New York: Columbia University Press, 1990), p. 138.

تختلف عن غيرها في هذا المجال، فمن بين فروع الحكومة كلها تميل الرئاسة لأن تكون متوافقة مع السياق الأوسع للمصالح القومية الأمريكية والحاجة إلى نظرة شاملة لحماية تلك المصالح. وبينما يحاول كل فرع من فروع الحكومة أن يكون له مخططه الخاص بشأن المنطقة العربية، فإن الرئيس هو الذي يقرر في النهاية طبيعة السياسات والمبادرات الأمريكية هناك ومداهها.

ويؤكد شبيغل ان «كل رئيس يضع القواعد ويساعد على ترجيح كفة أحد الطرفين في الحرب الدائرة بين العرب والإسرائيليين ومناصري الطرفين من الأمريكيين لحمل واشنطن على مساعدة أحدهم وليس الآخر»^(٢٢). وفي العادة فإنه ينبغي على المجموعات الحكومية والمجتمعية أن توجه جهودها، من خلال السلطة التنفيذية، للتأثير في رسم السياسة الخارجية. وتتمحور المتغيرات المستقلة والحاسمة حول نمط شخصية الرئيس والعلاقات التنفيذية مع مؤسسة صنع السياسات، ونظرة كل رئيس للعالم. إن هذه العوامل تقرر أياً من المصالح يتم استيعابها، وإلى أية درجة تتدخل الولايات المتحدة في المنطقة العربية. إن شخصية الرئيس وإدراكه يحددان الطريق الذي تسلكه عملية وضع المخططات الخاصة بالمنطقة العربية من ناحية، وعملية تنفيذها، من ناحية أخرى. وترتبط شخصية الرئيس ارتباطاً واضحاً مع التصرفات الحقيقية للحكومة الأمريكية^(٢٣). والنقطة المهمة التي يجب التأكيد عليها هي أنه من المستحيل الفصل ما بين السلطة التنفيذية وشخصية الرئيس وقدرته على توجيه دفة القيادة في السياسة الخارجية.

إن الافتراضات الأساسية التي يتبناها الرئيس، وطبيعة الأفراد والأجهزة التي يستشيرها، والنظام الذي يزوده بالمعلومات هي التي تقرر نطاق السياسة الأمريكية في المنطقة^(٢٤). فالرئيس يمتلك سلطة تنظيم عملية الاستماع إلى المجموعات ومختلف وجهات النظر، وهذا ما يجعلها تؤثر في عملية اتخاذ القرار. وبينما يمكن أن يقوم الكونغرس وشركات النفط وجماعات الضغط والأجهزة الأخرى بتقييد تحركات الرئيس عملياً، إلا أنهم

Spiegel, Ibid., p. 15.

(٢٢)

Lenczowski, *American Presidents and the Middle East*, pp. 280-284.

(٢٣)

Spiegel, Ibid., p. 10.

(٢٤)

جميعاً غير قادرين على تغيير معتقداته ومفاهيمه. فالرئيس يمتلك السلطة لتقرير طبيعة المصالح الأمريكية وفحواها في المنطقة العربية لكونه أكثر المشاركين فعالية وتجاوباً في عملية صنع السياسة. ومن هنا فإن الدور الذي يلعبه الرئيس وفقاً لشخصيته وأولوياته سيؤثر في المناخ الداخلي في الولايات المتحدة ومواقفها العالمية أيضاً.

إن الدور الحاسم للسلطة التنفيذية واضح تماماً من مختلف المواقف التي تبنتها واشنطن تجاه المنطقة العربية في الخمسين سنة الأخيرة. فهذه المواقف كانت ذات علاقة مباشرة بالنمط الخاص لكل من الرؤساء الذين يجلسون في البيت الأبيض. وكما ذكرنا سابقاً فإن هاري ترومان ودوايت أيزنهاور وليندون جونسون وريتشارد نيكسون ورونالد ريغان نظروا إلى المنطقة العربية بعقلية الحرب الباردة. وباستثناء جونسون، فإن جميع هؤلاء الرؤساء وضعوا صيغاً لسياسات ومبادئ كانت مصممة خصيصاً لاحتواء الاتحاد السوفياتي. فتلك المبادئ «أعلنت الحاجة لمقاومة التقدم السوفياتي، وذلك بتوسيع الالتزامات الأمريكية السياسية في المنطقة»^(٢٥). وهؤلاء الرؤساء أيضاً قد انحازوا إلى إسرائيل، وأهملوا الاختلافات الإقليمية، وخلطوا بين القومية المحلية والشيوعية.

وعلى سبيل المثال، فإن دور أيزنهاور في التدخل في الصراعات الداخلية العربية، وموقفه، ومنهجه العالمي، دفعت القوميين العرب، وخصوصاً الرئيس عبد الناصر، لدعوة السوفيات إلى المنطقة لموازنة الاحتكار الغربي سواء في المجال السياسي أو في مجال التسليح. كذلك فإن كره جونسون للقومية العربية بقيادة جمال عبد الناصر لعب دوراً مهماً في عملية التصعيد والتصعيد المضاد بين إسرائيل ومصر في أيار/مايو عام ١٩٦٧ ومن ثم نشوب حرب الأيام الستة في الشهر التالي.

ومن جهة أخرى، فإن فشل ريغان في التعامل مع الحرب الأهلية اللبنانية والغزو الإسرائيلي لذلك البلد في عام ١٩٨٢ أربك الرئاسة وقيد خياراتها في المنطقة. ومما لا شك فيه أن تذبذب إدارة الرئيس ريغان وتخبطها الاستراتيجي شجع حكومة الليكود الإسرائيلية على المغامرة بالهجوم على لبنان

Lenczowski, Ibid., p. 281.

(٢٥)

واحتلال عاصمته في عام ١٩٨٢^(٢٦).

وعلى النقيض من ذلك فإن جون كينيدي وجيمي كارتر وجورج بوش اتبعوا سياسات عاجلت جزئياً ديناميات إقليمية أوسع نطاقاً، وبذلوا جهوداً لمحاولة حل الصراع العربي - الإسرائيلي. وقد شملت تلك الجهود العلاقة الوثيقة بين كينيدي وعبد الناصر ومحاولة الرئيس الأمريكي تشجيع المصريين والإسرائيليين على التفاوض بشأن الخلافات بينهم، واتفاقيات كامب ديفيد التي رعاها كارتر، ومن ثم دعوة بوش لعقد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١. وعلى الرغم من أن أيّاً من تلك الجهود لم يتكلل بالنجاح حتى الآن، فقد تمكنت من تخفيف حدة الصراع العربي - الإسرائيلي ووضعه في «الثلاجة». إن المبادرات التي اتخذتها السلطة التنفيذية توضح سلطة الرئاسة في تحديد السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، وخصوصاً على المسرح العربي - الإسرائيلي، الذي هو عامل رئيسي في الحسابات الأمريكية.

لا يمكن للمرء تقدير طبيعة تذبذب المتغيرات المهمة في السياسة الأمريكية بدون فهم المساهمة التي يقدمها الرئيس المقيم في البيت الأبيض وطبيعة شخصيته ووجهات نظره العالمية. إن الطريق التي يعتمدها بعض الرؤساء للحصول على المعلومات والمشورة تؤثر في فهمهم لبعض القضايا، وفي طريقة اتخاذهم للقرارات كذلك. ويشمل هذا الأمر انتماءاتهم السياسية وتحالفاتهم الشخصية وعوامل سياسية أخرى دأبت عليها واشنطن. وهناك وسيلة مؤسسية أخرى للرقابة على الطريقة التي يتخذ بها الرئيس قراراته، ألا وهي النظام الذي يحول أفكاره إلى سياسات، وهو يشمل: وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الدفاع ووزارة المالية ومجلس الأمن القومي إلى جانب أجهزة سياسية واقتصادية وعسكرية أخرى^(٢٧). والمؤسسات المساعدتان هنا واللتان تستحقان اهتماماً خاصاً هما وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١.

الفصل الثاني

دور أجهزة الاستخبارات ووزارة الخارجية

بما أن الرئيس والكونغرس يتنافسان على السيطرة على عملية صناعة السياسة الخارجية، فإن مختلف جماعات المصالح، والضغط العالمية، والمصالح الاستراتيجية تؤثر جميعها في مواقف وأهداف فرعي الحكومة. إن جميع الآراء والأسانيد والحسابات التي تدخل في هذه المعادلة تتأثر في النهاية بمدى توافر المعلومات ونوعيتها وطريقة الحصول عليها. وتعتمد السلطة التنفيذية بشدة على المعلومات التي تزودها بها أجهزة الاستخبارات الأمريكية، وخصوصاً وكالة الاستخبارات المركزية. وقد حدث مرة بعد مرة أن الرئيس يحدد فهمه ويتخذ مواقفه من العديد من القضايا وفقاً لتقارير الاستخبارات وتحليلاتها^(١).

فلا عجب إذن أن يكون لتلك المنظمات المسؤولة عن جمع المعلومات وتحليلها تأثير مباشر في عملية اتخاذ القرار. وفي هذا السياق فإن العلاقة بين السلطة التنفيذية وجماعة الاستخبارات تكون مسألة حيوية. وقد جرت العادة أن يكون أكثر الرؤساء فعالية في الشؤون الخارجية هو الرئيس الذي ينجح في إقامة علاقات عمل جيدة مع مؤسسة الاستخبارات^(٢).

إن معظم الأمريكيين والأجانب ليست لديهم أدنى فكرة عن مدى تشعب مؤسسة الاستخبارات هذه. فالعديد من الناس ينحصر فهمهم في

(١) Christopher M. Andrew, *For the President's Eyes Only: Secret Intelligence and the American Presidency from Washington to Bush* (New York: Harper Collins Publishers, 1995), p. 5.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢ - ٥.

وكالة الاستخبارات المركزية (C. I. A.) باعتبار أنها هي التي تجمع المعلومات وتدير الجواسيس وأحياناً تقع في مشاكل عندما تخفق عملياتها السرية. ولكن الحقيقة أن تلك الوكالة هي وجه واحد فقط، وهي وجه صغير من وجوه امبراطورية الاستخبارات. ومن المستحسن هنا القيام بمراجعة سريعة لمعرفة مدى تشعب هذه الامبراطورية، إذ إن هناك ما لا يقل عن ١٤ مكتباً أو قسماً أو دائرة من دوائر الحكومة الاتحادية تشتغل في قضايا الاستخبارات الأجنبية بطريقة أو بأخرى.

إن الحجم الحقيقي لهذه الوكالات غير معروف بشكل دقيق، وهناك في هذا المجال بعض الأساطير التي يجب التصدي لها. وإحدى هذه الأساطير هي أن وكالة الاستخبارات المركزية هي المحور الرئيسي للاستخبارات الأمريكية. ولكن في الحقيقة فإن تلك الوكالة تسيطر على حوالي ١٥ بالمئة فقط من الموظفين العاملين في مؤسسة الاستخبارات والميزانية المخصصة لها، بل إن وكالة الأمن القومي تتمتع بموارد تفوق بكثير تلك التي تتمتع بها شقيقتها المشهورة^(٣).

إن وكالة الاستخبارات المركزية في لانغلي، فرجينيا، لديها ملاك موظفين يبلغ ١٦,٥٠٠ موظف، وميزانية تقرب من مليار دولار سنوياً. وهي تعتمد في عملها على الصور الفوتوغرافية والأشعة تحت الحمراء والتصوير الالكتروني والجواسيس إضافة إلى المعلومات العامة. بينما توظف وكالة الأمن القومي في سنت ميد إم دي ٥٣,٠٠٠ موظف، ولها ميزانية تفوق بخمس إلى سبع مرات ميزانية وكالة الاستخبارات المركزية. إن وكالة الأمن القومي

(٣) اعتمدت على وصف البروفيسور سايمون للأدوار الأساسية التي قامت بها وكالة الاستخبارات المركزية في صنع السياسة. لمزيد من القراءات النقدية حول جهاز الاستخبارات الأمريكية، انظر: Angelo M. Codevilla, *Informing Statecraft: Intelligence for a New Century* (New York: Free Press, 1992); Roy Godson, *Dirty Tricks or Trump Cards: U.S. Covert Action and Center Intelligence*, Brassey's Intelligence and National Security Library (Washington, DC: Brassey's, 1995), and Gregory F. Treverton, *Covert Action: The Limits of Intervention in the Postwar World* (New York: Basic Books, 1987).

هي الذراع الرئيسي لجهاز المخابرات في مجال التقاط المعلومات، حيث إن لديها ٤٠٠٠ برج وصحن للتنصت حول العالم. ولا يتضمن ذلك الأقمار الصناعية. وهي أيضاً بيت لأكبر تجمع للمترجمين من اللغات الأجنبية في العالم. أما وكالة الاستخبارات العسكرية فهي تعمل في مبنى البنتاغون وهي تنسق مع الجيش والبحرية والمارينز واستخبارات القوة الجوية، ولديها ميزانية مساوية إن لم تكن أكبر بقليل من ميزانية وكالة الاستخبارات المركزية.

ويدار مكتب الاستطلاع القومي بصورة مشتركة من قبل وكالة الاستخبارات المركزية والقوة الجوية. وهو يشرف على عمليات الاستطلاع التي تقوم بها الأقمار الصناعية لحساب أجهزة الاستخبارات. وقد أحدث مكتب الاستطلاع القومي مؤخراً ضجة في الكونغرس عندما تم كشف حجم وتكاليف بناء مقره الجديد في نورث فرجينيا. وقد تركزت الضجة جزئياً على حقيقة أن تكاليفه التي بلغت ٣٥٠ مليون دولار كانت قد أخفيت إلى فترة أطول مما كان لازماً بعد انتهاء الحرب الباردة وانهار الاتحاد السوفياتي. وعلى الرغم من أن مكتب الاستخبارات والبحث التابع لوزارة الخارجية لا يقوم بأعمال رئيسية فإنه يلبي احتياجات الوزارة من حيث الاستخبارات السياسية والاقتصادية. كذلك فإن مكتب الاستخبارات التابع لوزارة الطاقة يراقب برامج الأسلحة النووية دولياً، إضافة إلى تسجيل كافة الأعمال الاستخباراتية بشأن مصادر الوقود ومستويات الإمداد على مستوى العالم. ووزارة المالية لها مكتب استخبارات يقوم بجمع المعلومات المالية والنقدية الأجنبية. بينما يكون مكتب التحقيقات الفيدرالي مسؤولاً عن عمليات مكافحة التجسس ضمن حدود الولايات المتحدة.

وجدير بنا أن نتذكر أن هذا الجهاز الاستخباراتي الجبار قد تم تشكيله للمساعدة في خوض الحرب الباردة. وقد كان تركيزه الأساسي منصباً على الاتحاد السوفياتي وحلفائه الشيوعيين. فقد تم تخصيص ٥٠ بالمائة تماماً من ميزانية الاستخبارات الاستراتيجية للولايات المتحدة للتصدي للاتحاد السوفياتي بالتحديد، إضافة إلى حصة كبيرة خصصت للتصدي لنشاطات رفاقه الشيوعيين في أوروبا الشرقية وكوبا والصين وكوريا الشمالية وفييتنام الشمالية. وقد ذهب المخططون الأمريكيون إلى حدٍ إعارة الاهتمام للعالم

الثالث بما في ذلك المنطقة العربية، لجمع المعلومات والتحليلات التي كانت في كثير من الأحيان، إن لم تكن دائماً، توضع في سياق استراتيجية الحرب الباردة. وقد ساهمت استراتيجية الحرب الباردة في تعقيد المسألة، مما أدى في غير مناسبة إلى إعطاء معلومات استخباراتية ضعيفة ومشوهة، وفي بعض الحالات إلى كوارث في مجال السياسة الخارجية الأمريكية. ومن المفيد هنا تقديم عرض تاريخي مختصر لدور عملية جمع وتحليل معلومات الاستخبارات في بعض الحالات القليلة.

أولاً: وكالة الاستخبارات المركزية (C. I. A.)

على الرغم من تعدد أجهزة الاستخبارات الفيدرالية وتشعبها، فإن وكالة الاستخبارات المركزية، من بين كل فروع الاستخبارات، تعتبر هي المصدر الأساسي للمعلومات بالنسبة للسلطة التنفيذية، ولهذا السبب فهي تؤثر بشكل مباشر في عملية رسم السياسات. وقد كان هذا واضحاً في الفترات التي سيطرت فيها العمليات السرية والتجسس على التفكير بالسياسات الخاصة بالمنطقة العربية. وقد كانت علاقة واشنطن بشاه إيران مثلاً ينطبق على هذه الحالة. أما مؤخراً فقد انخفض عدد العمليات السرية بينما ارتفع مستوى الحصول على المعلومات. والنتيجة أن تأثير وكالة الاستخبارات المركزية في صنع السياسات قد انخفض هو الآخر^(٤). ويلاحظ من الناحية التاريخية أن أعمال أجهزة الاستخبارات الأمريكية قد مرّت بسلسلة من الأطوار:

- ١ - كونها استخبارات في زمن الحرب فقط.
- ٢ - تغطية العمليات السرية والتجسس خلال فترة الحرب الباردة.
- ٣ - حالياً تناقش دورها في عصر ما بعد الشيوعية. وفي إطار محاولة وضع سياسة خارجية متماسكة لعالم ما بعد الحرب الباردة، فإن الولايات المتحدة تواجهها قضية ماذا تفعل بهذه المؤسسة الاستخباراتية الهائلة التي تكونت خلال سنوات الحرب الباردة بدءاً بتشكيل وكالة الاستخبارات

John Ranalagh, *The Agency* (New York: Simon and Schuster, 1986), p. 20. (٤)

المركزية في عام ١٩٤٧^(٥).

لقد استخدمت إدارتا ترومان وأيزنهاور وكالة الاستخبارات المركزية كأداة سرية لمعالجة قضايا السياسة الخارجية المعقدة. واعتبرت تلك الوكالة معقد الأمل في السنوات الأولى للحرب الباردة. وبينما استاء السياسيون وصناع الرأي الأمريكيون من بيروقراطية وعدم كفاءة الدوائر الحكومية، على النقيض من ذلك كانت الاستخبارات المركزية كمؤسسة قد مثلت كل شيء كان منعزلاً في وزارتي الدفاع والخارجية. وفي البداية كانت الوكالة أقل بيروقراطية من معظم المنظمات الحكومية، وتعاملت مباشرة مع الرئيس، ولم تكن تحتاج إلى وسيط حقيقي للوصول إلى أسماع صانعي القرار. وكانت الوكالة قادرة على تنفيذ العديد من المبادرات السياسية أكثر من الوكالات الحكومية الأخرى وذلك بسبب تنظيمها السري وقابليتها الفريدة على تجاوز القيود المتأصلة في النظام السياسي الأمريكي. وقد أقيمت موازنة الوكالة سرية، ولم تكن تحتاج لموافقة الكونغرس لتنفيذ معظم مهماتها. ولم تتعامل تقريباً مع السلطة القضائية. لقد كانت وكالة الاستخبارات المركزية منظمة تنفيذية مسؤولة مباشرة أمام الرئيس.

وفي عهد أيزنهاور ازدادت أهمية دور الوكالة في التأثير في عملية رسم السياسة الخارجية. فقد استعملها كسلاح رئيسي في الحرب الباردة، واعتمد عليها بشدة لتنفيذ أهداف سياسته الخارجية. لقد آمن أيزنهاور بأن مبدأ الاحتواء وحده لم يكن كافياً لمنع توسع الشيوعية السوفياتية، واعتقد بضرورة القيام بإجراءات أكثر عنفاً وعدوانية لمكافحة راديكالية العالم الثالث والأنظمة المؤيدة للسوفيات. وقد تدخل أيزنهاور شخصياً في عمل الوكالة واعتمد عليها أكثر من وزارتي الخارجية والدفاع.

فعلى سبيل المثال في عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ فوض أيزنهاور وكالة الاستخبارات المركزية إسقاط الحكومتين القوميتين الدستوريتين في إيران وغواتيمالا. واستخدمت الوكالة الدعاية والتخريب والتكتيكات شبه

(٥) انظر: C. L. Sulzberger, «What Happened When the C.I.A. Won,» in:

Harry Howe Ransom, ed., *An American Foreign Policy Reader* (New York: Thomas Y. Crowell Company, 1965).

العسكرية لتفويض حكومات شرعية. ولقد اعتبرت هذه العمليات فعالة لأنها كانت سريعة وغير مكلفة نسبياً ومقبولة سياسياً، وما كان لزاماً على آيزنهاور أن يشرك قوات أمريكية كبيرة أو أن يطلب تفويضاً من الكونغرس أو أن يطلع الرأي العام الأمريكي. وعلى الرغم من أن العمليتين العسكريتين السريتين كانتا قد اعتبرتا ناجحتين في الأجل القصير، إلا أن كلفتها الكاملة على المصالح القومية للولايات المتحدة كانت باهظة حقاً على المدى البعيد. ولكن للأسف نادراً ما يفكر الزعماء الأمريكيون في صنع سياسات خارجية تأخذ في اعتبارها المصالح الأمريكية على المدى الطويل.

إن العمليتين الناجحتين اللتين قامت بهما الوكالة في إيران وغواتيمالا قد شجعتنا آيزنهاور وأكدتا إيمانه بقدرتها وكفاءتها. ولم يتردد في استعمالها كأداة للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية أو في مكان آخر. فعلى سبيل المثال في عام ١٩٥٧ لعبت وكالة الاستخبارات المركزية دوراً حاسماً في محاولة إسقاط الحكومة الوطنية في سوريا. وبعد انتهاء أزمة السويس استنتجت الوكالة أن انسحاب قوى العدوان الثلاثي من مصر سيترك فراغ قوة، مرة ثانية، في سوريا يمكن أن يدخل فيه السوفييات بشكل أكثر علانية مما فعلوا في مصر^(٦). وبحلول منتصف آب/أغسطس من عام ١٩٥٧ انفجرت أزمة كاملة في العلاقات الأمريكية - السورية. ويعود السياق الفوري للأزمة إلى التغييرات التي حدثت في المراتب العليا للجيش السوري، فقد خلصت وكالة الاستخبارات المركزية إلى أن تلك التغييرات تمهد الطريق لانقلاب شيوعي في البلد^(٧). ولا شك في أن الدور الذي لعبته الوكالة

(٦) «The Director of Central Intelligence (Allen Dulles) to the Acting Secretary of State, Washington, 10 November 1956,» in: United States, Department of State, *Foreign Relations of the United States: Suez Crisis, 1956*, vol. 16 (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1989), p. 1101.

Dwight D. Eisenhower, *The White House Years*, 2 vols. (Garden City, NY: (V) Doubleday, 1963-1965), vol. 2: *Waging Peace, 1956-1961*, p. 196.

David W. Lesch, *Syria and the United States: Eisenhower's Cold War in the Middle East* (Boulder, CO: Westview Press, 1992).

والمعلومات التي زودتها بها القيادة الأمريكية كانت دافعاً رئيسياً وراء تفجير الأزمة بين واشنطن ودمشق في عام ١٩٥٧.

لقد أطلقت إدارة آيزنهاور العنان لحملة دعائية هائلة لزعزعة النظام السوري. وكان جوهر الاستراتيجية الأمريكية يتمثل في تشجيع جيران سوريا المحافظين خصوصاً تركيا والعراق على القيام بعمل عسكري حاسم لإسقاط النظام في دمشق. وأمّلت وكالة الاستخبارات المركزية في القيام بانقلاب ناجح آخر في دمشق مشابه لانقلاب طهران، ولكن تدخل عبد الناصر أفضل هذه الخطة التي تبنتها الوكالة. ولم يكتفِ عبد الناصر بالوعد بتقديم دعم غير مشروط للنظام السوري المحاصر ضد أي تهديد خارجي وحسب، بل إنه أرسل أيضاً قوة عسكرية صغيرة من الجيش المصري إلى دمشق، وبذلك نزع سلاح اللاعبين المحليين، وجعل الولايات المتحدة تفكر ملياً قبل التورط أكثر في سوريا^(٨).

ولعبت وكالة الاستخبارات المركزية أيضاً دوراً في الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨. وقد قيل إن الوكالة قد مولت المرشحين المؤيدين للحكومة في الانتخابات البرلمانية اللبنانية لعام ١٩٥٧ مما أدى إلى وقوع الأحداث الدموية لاحقاً. وقد أكد ويلبر إيفلاند، عنصر الاتصال الرئيسي بين الوكالة والرئيس اللبناني كميل شمعون، أن الوكالة أعطت أموالاً «هائلة» للنواب المؤيدين للحكومة، وصور الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٧ على أنها عملية قامت بها وكالة الاستخبارات المركزية: «لقد سبق لنا أن اشترينا له (لشمعون) برلماناً». ووفقاً لإيفلاند فإن الولايات المتحدة قامت بذلك على افتراض أن البرلمان الجديد سيستخب رئيساً جديداً في عام ١٩٥٨^(٩). وعلى الرغم من أنه لم يتم حتى الآن نشر أية وثائق أمريكية محددة ذات علاقة بتدخل الوكالة في الانتخابات اللبنانية عام ١٩٥٧، فقد أشارت بعض المصادر التي نشرت

Fawaz A. Gerges, *The Superpowers and the Middle East: Regional and International Politics, 1955-1967*, introduction by William B. Quandt (Boulder, CO: Westview Press, 1994), pp. 87-89.

Wilbur Crane Eveland, *Ropes of Sand: America's Failure in the Middle East* (London: W. W. Norton, 1980), pp. 248-258 and 266.

أخيراً إلى أن الولايات المتحدة «لعبت دوراً فعالاً»^(١٠). كذلك فإن بعض الوثائق الأمريكية التي نشرت أخيراً قد بينت أن وزير الخارجية اللبناني شارل مالك ألح بطلب المساعدة الأمريكية للتأثير في الانتخابات^(١١).

وعلى أية حال فقد طالبت وكالة الاستخبارات المركزية باستمرار طيلة الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨ بالقيام بعمل أمريكي قوي دعماً لشمعون. كان أيفلاند يقدر شمعون، وكانت تقاريره من بيروت صريحة في تصوير الصراع الداخلي على السلطة في لبنان كامتداد لصدام أكبر بين الشرق والغرب. لقد بدا وكأن الوكالة قد أخطأت في قراءة الأزمة السياسية اللبنانية، ولم تتمكن من مجازاة الأحداث، ناهيك عن توقع اتجاه التطورات في المستقبل. إنه لمن المشكوك فيه ان وكالة الاستخبارات المركزية كان يمكن أن تنير آيزنهاور حول الأزمة اللبنانية أو حول الصراعات العربية الداخلية الأوسع. وعلى سبيل المثال فإن تقارير غير دقيقة من الاستخبارات يبدو أنها منعت آيزنهاور من اتخاذ إجراءات علاجية في لبنان، أو أي عمل وقائي لحماية النظام الملكي في العراق. وقد اعترف آلن دالاس مدير وكالة الاستخبارات المركزية بأن وكالته قد فوجئت بالانقلاب العسكري الذي أسقط الملكية الموالية للغرب في العراق عام ١٩٥٨^(١٢).

ففي بضع ساعات تمت إبادة العائلة المالكة العراقية وسجن أو قتل معظم النخبة الحاكمة، ولم يبق أمام القوى الغربية أي خيار غير القيام باحتلال كامل للعراق إذا ما أرادت استعادة النظام القديم.

مرة ثانية لم تنظر وكالة الاستخبارات المركزية إلى الانقلاب على أنه تمزق وصراع داخلي عراقي، وإنما اعتبرته جزءاً من المؤامرة التي يحكيها

«The Officer in Charge of Lebanon-Syria Affairs to the Director of the (١٠) Office of Near Eastern Affairs, 17 January 1958,» in: United States, Department of State, *Foreign Relations of the United States, 1958-1960: Lebanon and Jordan*, vol. 11 (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1992), p. 4.

«The Lebanese Foreign Minister's Call on the President, 6 February (١١) 1957,» in: Center for Lebanese Studies, Britain, Oxford, *U.S. Archives*, p. 3.

«Conference with President, 14 July 1958,» in: *Ibid.*, p. 7. (١٢)

الرئيس جمال عبد الناصر والسوفييات للسيطرة على كامل المنطقة العربية. وكمدبر للوكالة فقد قال آلن دالاس لاحقاً إن عبد الناصر كان القوة الحقيقية وراء النظام العراقي الجديد، وإن الاتحاد السوفياتي كان وراء عبد الناصر. لقد كان الخوف من تأثير نظرية الدومينو مسيطراً على أذهان صنّاع القرار في الولايات المتحدة. وقد حذّر مدير وكالة الاستخبارات المركزية من أن الانقلاب يمكن أن يطلق سلسلة ردود فعل، مما يعرض للخطر بقاء الأنظمة العربية المحافظة والمصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة^(١٣).

وفي صلب تفكير الولايات المتحدة الأمريكية ووكالة الاستخبارات المركزية يكمن سوء الفهم الذي ذهب إلى أن عبد الناصر كان رجل موسكو وليس شخصاً مستقلاً. لقد أخطأوا في اتهام الزعيم المصري بتخطيط الانقلاب في بغداد، وأخطأوا أيضاً في تضخيم التأثير السوفياتي فيه. وقد أثبتت الأحداث خطأهم هذا بعد فترة وجيزة. وعلى الرغم من صعوبة قياس المدى الذي أثرت فيه الوكالة في عملية اتخاذ أيزنهاور لقراراته، فإنه يمكن القول إن أيزنهاور اعتمد أكثر من أي رئيس آخر على وكالة الاستخبارات المركزية في تزويده بالتحليل الصحيح لأحداث العالم، وأنه استعملها كأداة لتحقيق أهدافه السياسية. ولم يكن هذا الأمر أوضح مما كان عليه في حالة إيران في أوائل الخمسينيات.

ثانياً: عملية أجاكس

حاولت وكالة الاستخبارات المركزية منذ تأسيسها تأمين الحصول الأمريكي على النفط، ومراقبة النشاطات السوفياتية بشكل محكم. وقد استخدمت مختلف الطرق السرية للوصول إلى أهدافها تلك، وكانت من أهمها عملية أجاكس لبناء علاقة وثيقة مع إيران. فقامت الوكالة بالتعاون مع الاستخبارات البريطانية بإسقاط الزعيم الإيراني الوطني محمد مصدق الذي استلمت الجبهة الوطنية بقيادته الحكم بعد خروج الشاه محمد رضا بهلوي الحليف المقرب من الغرب في أوائل الخمسينيات. وقد طالب البرنامج

«Briefing Notes by Allen Dulles, 14 July 1958,» p. 8 and «373d Meeting of (١٣) the NSC, 25 July 1958,» p. 3, in: Ibid.

السياسي لمصدق بالاستقلال التام عن النفوذ الأجنبي وتأميم شركة النفط الانغلو - إيرانية (أيوك) وتحسين الحالة المعيشية للطبقتين المتوسطة والفقيرة^(١٤).

ففي آذار/مارس من عام ١٩٥١ عين المجلس الإيراني مصدقاً رئيساً للوزراء، ثم صوت رسمياً على تأميم صناعة النفط الإيرانية وأعلن تشكيل شركة النفط الوطنية الإيرانية. وقد ثارت ثائرة بريطانيا، القوة الرئيسية الفعالة في إيران في ذلك الوقت، وصممت على إزالته وتنصيب زعيم أكثر مرونة محله. في البداية أيدت الولايات المتحدة التأميم ولكن بعد ذلك ساهمت أسباب عدة في تغيير رأي آيزنهاور. أولاً وقبل كل شيء، فهتمت نخبة السياسة الخارجية الأمريكية التأميم على أنه تهديد للاحتكار النفطي الدولي المؤلف من سبع شركات نفطية كبرى تعرف بـ «الأخوات السبع» التي كانت تسيطر في أوائل الخمسينيات على سوق النفط العالمية. وكانت عدة شركات نفط أمريكية تشارك في هذا الاحتكار بطريقة معقدة من خلال التزامات تعاقدية ومصالح ملكية مشتركة^(١٥).

وهناك ثانياً عامل رئيسي آخر، أدى بالحكومة الأمريكية إلى أن تنقلب على مصدق، وهو استراتيجيتها الجديدة لتأسيس طوق دفاعي يحيط بالاتحاد السوفياتي. ولو أن تنفيذ هذه الاستراتيجية قد تأخر نتيجة لانشغال واشنطن في أوروبا والحرب الكورية، إلا أنه جرى اعتمادها مرة أخرى، بعد استلام آيزنهاور السلطة في عام ١٩٥٣. لقد دعيت سياسته «النظرة الجديدة» وكانت تستهدف تشكيل أحلاف دفاعية في المنطقة العربية وغيرها. وهناك ثالثاً أن بريطانيا عملت بشدة لإقناع الولايات المتحدة بأن مصدق كان أداة بيد حزب تودة الشيوعي الإيراني.

وقد شنت بريطانيا حملة منظمة لتصوير مصدق على أنه شيوعي تخريبي

Mark J. Gasiorowski, *U.S. Foreign Policy and the Shah: Building a Client State in Iran* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991), pp. 49, 59 and 62.
Moaddel Mansoor, *Class, Politics and Ideology in the Iranian Revolution* (١٥) (New York: Columbia University Press, 1993), pp. 44-45.

مصمم على إحلال الاتحاد السوفياتي محل الغرب في الخليج. وبعد تردد قليل تبنت إدارة آيزنهاور الموقف البريطاني. فقد رأى المسؤولون الأمريكيون أن مصدقاً يعتبر من القيادات الوطنية في العالم الثالث الذين يعملون على تحدي النظام السائد. وكانت لديهم مخاوف من أن تضرّ سياسات مصدق بأسعار النفط وتأمينه، وتزيد من التحرك السوفياتي في المنطقة. وهكذا صدمت الأزمة الإيرانية اثنين من الاهتمامات الأمريكية الحساسة في المنطقة العربية، وهما النفط واحتواء الاتحاد السوفياتي^(١٦).

لقد أعطى آيزنهاور الضوء الأخضر لوكالة الاستخبارات المركزية للتخلص من مصدق وإعادة الشاه إلى السلطة لإقامة علاقات وثيقة مع إيران. وكان الهدف هو تأمين الحصول على النفط، وإقامة حاجز بين الاتحاد السوفياتي والمنطقة العربية، وكانت تلك هي عملية «أجاكس». لعبت الوكالة دوراً مهماً في تحريض بعض قادة الجبهة الوطنية على الانشقاق عن الجبهة والوقوف ضد مصدق. وباستعمال عدة تكتيكات سرية مختلفة نجحت الوكالة في إسقاط مصدق واستبداله برئيس وزراء أكثر مرونة بالنسبة إلى واشنطن هو فضل الله زاهدي. وحلّت شركة نفط جديدة محل الشركة المؤتممة سيطر على ٨٠ بالمئة من الحصص والأرباح فيها البريطانيون والأمريكيون. وعلى الرغم من أن أسباباً اقتصادية كانت وراء القيام بعملية أجاكس فإن إدارة آيزنهاور صوّرت الصراع مع مصدق على أنه جزء من الصراع مع التوسع الشيوعي^(١٧). في الواقع لعب «البيع الشيوعي» دوراً مهماً في «تعليب» السياسة الخارجية الأمريكية وتسويقها للشعب الأمريكي وأصدقاء واشنطن في العالم.

إن سياسة «النظرة الجديدة» لآيزنهاور التي شددت على الاحتواء بكلفة أقل، أثبتت كفاءة عمليات وكالة الاستخبارات المركزية السرية غير المكلفة. وقد كان انقلاب عام ١٩٥٣ أول تطبيق لعملية سرية أمريكية في وقت السلام. وبهذا استخدمت الولايات المتحدة إيران كميدان لاختبار عمليات

Gasiorowski, Ibid., pp. 85-90 and 93.

(١٦)

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢ و ٧٥ - ٨٥.

سرية أخرى في المستقبل. وفي الحقيقة فإن مارك غازيوروفسكي المتخصص البارز في العلاقات الأمريكية - الإيرانية يقول بإقناع ان الانقلاب الأمريكي ضد مصدق قد استخدم كعامل مساعد في إطار المحاولات التالية مستقبلاً لإسقاط الزعماء الأجانب في غواتيمالا ومصر وسوريا وإندونيسيا وكوبا^(١٨). فنتيجة لذلك الانقلاب الذي نفذته وكالة الاستخبارات المركزية أصبحت إيران دولة تابعة للولايات المتحدة وأحد أعمدة «الولايات المتحدة الثلاثة» للأمن في المنطقة العربية. وبسبب بقاء التأييد الكبير لأفكار مصدق في إيران، فقد شعرت الولايات المتحدة بالحاجة لدعم الشاه، وبذلك أدت إلى عزل الرأي العام الإيراني أكثر وزيادة عزلة الشاه الداخلية^(١٩).

كذلك فإن وكالة الاستخبارات المركزية لعبت دوراً مركزياً في الحفاظ على سلطة الشاه كما فعلت في بداية عهده. فقد دربت ونظمت جهاز الأمن الداخلي (السافاك) الذي أربع المجتمع المدني. واطلعت الحكومة الأمريكية باستمرار على أمن واستقرار نظام الشاه وعلاقاته بالاتحاد السوفياتي والمشاعر العامة في إيران وأفاق مستقبل بقاء النظام^(٢٠). وبهذا المعنى فإن الوكالة قد وجهت عملية صنع السياسة الأمريكية تجاه إيران وأثرت فيها. كذلك فإنها استعملت «جزرة» المساعدة الخارجية، وخصوصاً الأسلحة، للضغط على الشاه للقيام باصلاحات داخلية متواضعة، وتبني سياسات مؤاتية، اعتماداً على المناخ السياسي في المنطقة. وكانت النتيجة أن الشاه اعتبر الولايات المتحدة عنصراً حيوياً لبقائه وأصبح معتمداً أكثر فأكثر على المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية، بالإضافة إلى المشورة السياسية والأمنية^(٢١).

وهكذا بنت الولايات المتحدة علاقاتها مع إيران بشكل خاص من خلال شخصية الشاه. ففي عام ١٩٧٢ أخبر الرئيس نيكسون الشاه أن بإمكانه شراء أي أسلحة أمريكية تقليدية يرغب فيها، وبذلك فقد عينه في

(١٨) المصدر نفسه، ص ٧٠ و٨٣.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢ و٧٥ - ٨٥.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٩١ - ٩٢ و٩٩.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٠١ - ١٢٠.

منصب شرطي الخليج^(٢٢). وكما قال وكيل وزارة الخارجية السابق جورج بول «ان نيكسون عندما عمد إلى تكريس الشاه كحارس للمصالح الغربية في كامل منطقة الخليج، قد شجع جنون العظمة لديه مما ساهم في النهاية في سقوطه»^(٢٣).

وبحلول منتصف السبعينيات عندما أصبح نظام الشاه أكثر قمعاً فإن مجموعات المعارضة ازدادت شعبية^(٢٤). ولذلك فإن الارتباطات الأمريكية الوثيقة، وخصوصاً ارتباطات وكالة الاستخبارات المركزية الوثيقة بالشاه، قد جعلت الولايات المتحدة متورطة معه في عيون الكثير من المواطنين الإيرانيين. وليس مستغرباً أنه عندما أسقطت الثورة الإسلامية الشاه من السلطة عام ١٩٧٩ وصف آية الله الخميني الثورة بأنها انتصار للشعب المسلم على «القمع والامبريالية والصهيونية والاستعمار»^(٢٥). وقد كان للثورة الاجتماعية في إيران انعكاسات واسعة عبر المنطقة، مطلقة العنان لمشاعر جديفة معادية للأمريكيين في عدة دول من المنطقة. وقد شعرت الأنظمة العربية الموالية للغرب، بانعكاسات الثورة الإيرانية، فقد أدان الخميني الملكية الوراثية ودعا إلى «تصدير الثورة» إلى البلدان المجاورة^(٢٦).

وفي تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧٩ ظهر صدى دعوات الخميني في العربية السعودية عندما قامت مجموعة من «المتطرفين الإسلاميين» باعتصام في المسجد الحرام في مكة. لقد أرسل الاحتلال المؤقت لأقدس المقدسات الإسلامية موجات اهتزاز في أرجاء العالم الإسلامي وفي عروق صنّاع السياسة الخارجية الأمريكية. وتبعاً لذلك هوجم الدبلوماسيون الأمريكيون

(٢٢) Gary Sick, *All Fall Down: America's Tragic Encounter with Iran* (London: I. B. Tauris, 1985), pp. 31-32 and 157.

(٢٣) نقلاً عن: William Shawcross, *The Shah's Last Ride* (London: Pan Books, 1989), p. 167.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٩٢.

New York Times, 20/2/1979.

(٢٥) نقلاً عن:

(٢٦) نقلاً عن: Fred Halliday, *Islam and the Myth of Confrontation: Religion and Politics in the Middle East* (New York: St. Martin's Press; London: I. B. Tauris, 1996), pp. 64 and 70.

وأحرقت السفارات الأمريكية في باكستان وليبيا والكويت وأفغانستان.

إن تحدي إيران الدرامي ومجابهتها للولايات المتحدة كان لهما تأثير حاسم في مستقبل السياسات الأمريكية تجاه إيران وبلدان الخليج والحركات الإسلامية الأخرى. إن الولايات المتحدة - كما تقول شيرين هنتر - كانت مصممة، لا على هزيمة إيران فقط، وبذلك تثبت إفلاس الثورة الإسلامية أمام بقية المسلمين، ولكن أيضاً على إنجاز هذه المهمة بدون دفع إيران إلى أحضان الاتحاد السوفياتي أو التسبب بتمزيقها^(٢٧).

وعلى الرغم من ذلك فإن الولايات المتحدة في البداية كانت مرتبكة عندما أرادت صنع سياسة ثابتة تجاه إيران الثورية. وبالإضافة إلى النصائح المخالفة فقد نتجت هذه الصعوبة من حقيقة كون معلومات إدارة كارتر، كما لاحظ هنري بريوت أحد موظفي مكتب شؤون إيران في وزارة الخارجية، عن رجال الدين الجدد الذين سيطروا على الحياة السياسية في إيران متواضعة للغاية. «فالعديد من أحسن مصادر المخابرات لدى كارتر»، كما أكد جيمس بيل المتخصص في شؤون إيران، «قد أعطاه صورة خاطئة وغير دقيقة عن إيران»^(٢٨).

وعلى الرغم من كل الاستثمارات والموارد التي كانت لدى وكالة الاستخبارات المركزية في إيران، فإنها أخفقت في توقع ضعف نظام الشاه وعدم ثباته، كذلك أخفقت في التنبؤ بسلطة الخميني وبقوة رجال الدين وضعف المعتدلين في الإمساك بالسلطة بعد رحيل الشاه إلى المهجر. إن تركيز وكالة الاستخبارات المركزية على التهديد السوفياتي قد أعماها، وشوّه العدسات التي فهمت واستوعبت من خلالها القضايا والأحداث المحلية. فبالتركيز على التهديد الخارجي لنظام الشاه فقط أهملت الوكالة خطراً داخلياً قاتلاً لعائلة الشاه. وفي الحقيقة فإن الوكالة كانت تثق بتفسير الشاه وتقييمه

Shireen T. Hunter, *Iran and the World* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1990), pp. 59-60.

(٢٨) نقلاً عن: James A. Bill, *The Eagle and the Lion: The Tragedy of American-Iranian Relations* (New Haven, CT: Yale University Press, 1988), pp. 276-277 and 258.

الخاص للوضع السياسي الداخلي في إيران. وكان تحليلها للخارطة السياسية الإيرانية مهترناً كتحليل الشاه نفسه. فقد اعتقد صناع القرار في واشنطن أن كل شيء كان على ما يرام بالنسبة لأفضل دولة تابعة لهم. وعلى شاكلة العراق في عام ١٩٥٨ فإن صناع القرار الأمريكيين فوجئوا عندما انفجرت الثورة الإسلامية في طهران في عام ١٩٧٨. إن النقطة المهمة التي يمكن استخلاصها مما تقدم، أن وكالة الاستخبارات المركزية تمتلك القدرة على التأثير في رسم السياسة الخارجية الأمريكية سلباً وإيجاباً. وللأسف كان تأثيرها سلبياً جداً في السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة. وهذا ما أثبتته الأحداث في إيران وسوريا ولبنان والعراق وغيرها من البلدان في الخمسينيات والستينيات بوجه خاص.

ثالثاً: السلطة التنفيذية ووزارة الخارجية

سيكون من المضلل إلقاء اللوم بشأن تحبطات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية أو في غيرها على وكالة الاستخبارات المركزية وحدها. ومع ذلك فإن الهدف الرئيسي لمؤسسة الاستخبارات هو توفير المعلومات التي تساعد السلطة التنفيذية على اتخاذ القرارات المثلى. ومنذ تأسيس وزارة الخارجية في عام ١٧٨٩ مع وزارتي الدفاع والمالية فإن وزير الخارجية يعتبر الموظف الأعلى في الحكومة والمستشار الأول للرئيس في السياسة الخارجية^(٢٩). وتعود وزارة الخارجية الحديثة إلى عهد ما بعد الحرب العالمية الأولى بعد التصديق على قانون روجز لعام ١٩٢٤. ونتيجة لذلك القانون فقد أصبح للولايات المتحدة، ولأول مرة، سلك دبلوماسي «محترف»، إن السلك الدبلوماسي الخارجي للولايات المتحدة معين على أساس الكفاءة وليس النفوذ السياسي أو المكانة الاجتماعية. وحتى بعد إقرار قانون روجرز، فإن وزارة الخارجية غير مهياًة للتعامل مع مدى ونوعية العلاقات التي وجدت الولايات المتحدة نفسها مشتركة فيها بعد الحرب العالمية الأولى. وفي أواخر الأربعينيات وصف أحد موظفي السلك الخارجي

(٢٩) انظر: Dean Rusk, «Diplomacy as an Instrument: A Secretary of State's

View,» in: Ransom, ed., *An American Foreign Policy Reader*.

وزارة الخارجية الأمريكية بما يلي: إن جهاز الشيفرة كان يعود إلى عصر آخر، والمراسلات كانت تنتقل ببطء شديد. ولم يهتم أحد بحفظ الأوراق حتى قفل الخزانة وقت الغداء، والوعي الأمني كان منعزلاً. وقد ذهبت الانتقادات إلى حد القول بأنه في عام ١٩١٤ كانت استعدادات الوزارة بمستوى الحرب الإسبانية - الأمريكية، أما في عام ١٩٣٩ فكانت بمستوى الحرب العالمية الأولى.

ثم شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تغييرات أساسية في طبيعة اهتمامات وزارة الخارجية الأمريكية. ومن الناحية النظرية، يمكن القول إن المسؤولية الأساسية للوزارة هي العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة والبلدان الأخرى. ولكن منذ الحرب العالمية الثانية ظهر الاتجاه الجدير بالملاحظة وهو المدى الذي أضيفت فيه نواح جديدة غير سياسية إلى مسؤوليات الوزارة كالمساعدات الخارجية والدعاية والعلاقات الاقتصادية والقضايا العسكرية عندما تتشابك مع الشؤون الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الوزارة تشرف على النشاطات الأمريكية في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية كمنظمة الدول الأمريكية. وتبلغ ميزانية الوزارة حوالي ١,٨ مليار دولار في السنة، وإن كان قد تم تخفيضها بعد انتهاء الحرب الباردة، وهي بذلك تبقى واحدة من أصغر الوزارات التنفيذية. فعلى سبيل المثال فإن عدد موظفي وزارة الصحة والخدمات الإنسانية خمسة أضعاف عدد موظفي وزارة الخارجية، وميزانية وزارة الدفاع أكبر بسبعين ضعفاً^(٣٠).

وعلى الرغم من أنه يفترض من الناحية النظرية أن تكون وزارة الخارجية هي المسؤولة عن الشؤون الدولية، فإن وظائفها عادة ما يتم التعدي عليها من دوائر تنفيذية أخرى. كذلك فإن هجمات الكونغرس على وزارة الخارجية قد أحبطت من معنوياتها. ففي أواخر الأربعينيات والخمسينيات كانت معنويات السلك الخارجي وكفاءته قد تم إضعافها نتيجة لعدة تطورات. فبتحريض من السناتور جوزف ماكارثي من وسكنسون تعرض

(٣٠) حول دور ووظائف وزارة الخارجية، انظر: Barry Rubin, *Secrets of State: The State Department and the Struggle over U.S. Foreign Policy* (New York: Oxford University Press, 1985).

ولاء السلك الخارجي وكفاءته لهجمات واسعة. لقد ألحقت اتهامات مكارثي تلك ضرراً كبيراً ببعض الموظفين كأفراد، وكذلك بالوزارة بمجملها.

وكان نشاطات مكارثي لم تكن كافية، ففي بداية عهده كوزير للخارجية ألقى جون فوستر دالاس خطاباً على موظفي الوزارة طلب فيه بشكل خاص «الولاء الإيجابي» من رؤوسيه. وسواء أكان ذلك عن قصد أم لا، فإن النتيجة كانت تعني بأن الدبلوماسيين الأمريكيين ينقصهم الولاء لمسؤوليهم أو للولايات المتحدة. ونتيجة لذلك فقد انخفض التوظيف في السلك الخارجي انخفاضاً حاداً خلال تلك الفترة.

ومع هذا فإن عاملاً واحداً لم يؤدي إلى هبوط المعنويات في السلك الخارجي بأكثر مما فعل ازدياد سلطة البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي والتنافس بين مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية. فقد دشّن هنري كيسنجر، كمستشار للأمن القومي، اتجاهاً جديداً وجد فيه بعض وزراء الخارجية أنفسهم مهمّشين وغير قادرين على مجارة مستشاري الأمن القومي في الوصول للرئيس. وبكل شيء في ما عدا اللقب، فقد تصرّف كيسنجر ويتشجيع من نيكسون وكأنه وزير الخارجية الحقيقي متجاوزاً مسؤوليات وليم روجرز وزير الخارجية حينذاك. لقد لعب كيسنجر دوراً حاسماً في تحديد العوامل الرئيسية للسياسة الأمريكية تجاه الصين وروسيا وأوروبا وجنوب شرق آسيا، وبعد فترة انقطاع قصيرة تجاه المنطقة العربية أيضاً.

وقبل فترة طويلة من استلامه وزارة الخارجية أثر كيسنجر في تفكير نيكسون وعمله تجاه المنطقة العربية. فقد نجح في تغيير مواقف إدارة نيكسون وسياساتها من موقف أولي «متوازن» تجاه إسرائيل والفلسطينيين إلى موقف موال لإسرائيل عن سابق قصد. وقد قيل إن السادات أدرك أن كيسنجر، وليس روجرز، هو الذي كان مسؤولاً عن السياسة الخارجية الأمريكية، ولهذا فقط فتح خط اتصال سرياً مباشراً معه. وبينما استخدم روجرز القنوات الدبلوماسية التقليدية، فإن نيكسون وكيسنجر استخدمتا وكالة الاستخبارات المركزية والمخابرات المصرية لتبادل الرسائل بين البلدين. لقد استنتج السادات أن كيسنجر كان رجل فعل. لذا فقد خوّل مستشاره للأمن القومي حافظ اسماعيل للالتقاء بمختلف المسؤولين والشخصيات الأمريكية.

لقد كان خطأ الاتصال مع روجرز وكيسنجر مؤشراً على مكمّن السلطة ضمن السلطة التنفيذية الأمريكية: وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي. وكذلك كانا شهادة على صعود قوة كيسنجر وضعف نفوذ روجرز.

وبعد أن أصبح كيسنجر وزيراً للخارجية في عام ١٩٧١ شدد من قبضته على السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية. ويدّعي الصحفي ادوارد شيهان أن قرار السادات عام ١٩٧٢ بطرد الخبراء العسكريين السوفيات من مصر كانت وراءه رغبة السادات في جرّ الولايات المتحدة بعيداً عن إسرائيل^(٣١). ومع هذا فإن كيسنجر لم يكن معجباً بعمل السادات الدرامي. فلم يتغير الموقف الدبلوماسي الأمريكي ولا تدفق الأسلحة المتطورة على إسرائيل، بل على العكس من ذلك فإن العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية تعمقت أكثر. وينسب دونالد نيف الذي كتب كثيراً في السياسة الخارجية الأمريكية السبب الرئيسي وراء هذا التغيير المثير في الأحداث إلى الصراع بين روجرز وكيسنجر للسيطرة على قضايا السياسة الخارجية، والميل للنظر إلى التطورات العالمية بمنظار الحرب الباردة، وضعف رئاسة نيكسون بعد فضيحة ووترغيت وما تلا ذلك من زيادة في سطوة كيسنجر وسيطرته على السياسة الأمريكية^(٣٢).

وقد أدت النتيجة النهائية لهذه التأثيرات المتشابكة إلى رفض الولايات المتحدة التعامل مع الفلسطينيين وممثليهم الشرعيين، وإلى أن تنقاد إلى نزوات إسرائيل ورغباتها^(٣٣). وكانت مذكرة الاتفاق السرية بين رايبين وكيسنجر عام ١٩٧٥ مثلاً على ذلك. وبحسب صحيفة نيويورك تايمز التي نشرت لأول مرة تفاصيل هذه الاتفاقية فإن كيسنجر قد وعد رئيس الوزراء الإسرائيلي

Edward R. Sheehan, *The Arabs, Israelis, and Kissinger: A Secret History* (٣١) of American Diplomacy in the Middle East (New York: Reader's Digest Press, 1976), p. 23.

Donald Neff, «Nixon Middle East Policy: From Balance to Bias,» in: (٣٢) Michael W. Suleiman, ed., *U.S. Policy on Palestine: From Wilson to Clinton* (Normal, IL: Association of Arab-American University Graduates Press, 1995), pp. 133-157.

(٣٣) المصدر نفسه.

إسحاق رابين بأن الولايات المتحدة ستعطي الأولوية للمصالح الإسرائيلية في تعاملها مع دول المنطقة. واشترطت فقرة مهمة أخرى من مذكرة الاتفاق هذه أن واشنطن «سوف لن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو تتفاوض معها ما دامت المنظمة لا تعترف بحق إسرائيل في الوجود ولا توافق على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨»^(٣٤).

ولا يمكن التقليل من أهمية قدرة كيسنجر على ممارسة نفوذ شديد إلا في سياق علاقته بالرئيس نيكسون. فلا نيكسون ولا كيسنجر قدّر روجرز تقديراً كبيراً. ووفقاً لسيمور هيرش الكاتب في صحيفة نيويورك تايمز فإن «كيسنجر والعديد من مساعديه استبعدوا روجرز واعتبروه شخصاً غير مطلع وحتى غيباً وجباناً»^(٣٥). لقد أراد نيكسون من روجرز أن يطوّع «البيروقراطية العنيدة» في وزارة الخارجية وأن يقوم ببعض المهام الرسمية الصغيرة^(٣٦). وفي البداية فقد اعتمد نيكسون على روجرز في تولي مسؤولية مجال واحد من السياسة الخارجية: المنطقة العربية. ولكن بعد فترة وجيزة أصبحت تلك المنطقة واحدة من أهم المجالات الرئيسية التي كانت ساحة معركة للاحتكاكات المتكررة بين كيسنجر وروجرز^(٣٧).

حاز كيسنجر على ثقة نيكسون بقوة شخصيته واعتماده عليه، بينما أخفق روجرز في إقامة علاقات وثيقة مع رئيسه. ومن الجدير بالذكر أن الشخصية تلعب دوراً مهماً في تحديد من يصل إلى الدائرة الداخلية للرئيس. ومن الواضح أن شخصية الرئيس تدخل في الصورة أيضاً. فالعلاقة التي يقيمها الرئيس مع موظفيه حساسة بشكل خاص، لأن الثقة الشخصية والاحترام يؤثران في تدفق المعلومات والاستعداد لقبول النصائح التي يقدمها مختلف المستشارين وفي استخدامها. تاريخياً فإن كل رئيس قد كافح من أجل

New York Times, 18/9/1975.

(٣٤)

Seymour M. Hersh, *The Price of Power: Kissinger in the Nixon White House* (New York: Summit Books, 1983), p. 33.

Richard M. Nixon, *The Memoirs of Richard Nixon* (New York: Filmways, 1978), p. 339.

Neff, «Nixon Middle East Policy: From Balance to Bias,» p. 139.

(٣٧)

تقسيم مسؤولي سياسته الخارجية إلى مجموعات يمكنه الاعتماد عليها ويستطيع العمل معها. وهنا تكمن أهمية الشخصيات والمتغيرات الشخصية الأخرى. وتصبح مثل هذه المتغيرات ذات أهمية في حالة الأزمات حيث يجب اتخاذ القرارات بحسم وبشكل فوري. كذلك فإن شخصية الرئيس ونمطه لا يعملان في فراغ، بل إنهما يتشكلان ويتأثران بالموظفين التابعين للرئيس، والذين بدورهم ربما يكون لديهم أغراضهم الشخصية والسياسية الخاصة، كما قد يكونون متأثرين سياسياً بمختلف جماعات المصالح. وقد كان كيسنجر مثلاً ينطبق على هذه الحالة.

وفي هذا السياق فإن وزارة الخارجية كانت في موقع ضعف مقابل مجلس الأمن القومي والوكالات التنفيذية الأخرى. ويمكن مقارنة الهبوط المستمر لدور وزارة الخارجية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية مع النمو الهائل في قوة الجهاز الأمني الذي تم إنشاؤه في أواخر الأربعينيات والخمسينيات لخوض الحرب الباردة. وتفصيل ذلك أن البنتاغون ومؤسسة الاستخبارات ومجلس الأمن القومي قد حجمو وزارة الخارجية في مجالي عدد المستخدمين وموارد الميزانية. وعلى سبيل المثال فإن العديد من المواطنين المطلعين كانوا يعتقدون بأن وزارة الخارجية كانت ترجع في أغلب الأحوال إلى البنتاغون في صناعة السياسة الأمريكية نحو جنوب شرق آسيا. وحتى في فترة ما بعد الحرب الفييتنامية فإن وزارة الخارجية وجدت من الصعوبة أن تنال الموافقة على مطلبها التاريخي بكونها الجهاز التنفيذي الذي يكمن تفويضه في مجال السياسة الخارجية.

وفي الحقيقة، هناك أسباب عدة تكمن وراء الصعوبات التي تواجهها وزارة الخارجية في اغتنام المبادرة في الشؤون الخارجية^(٣٨):

أولاً: كون الرؤساء يتصرفون باستمرار وكأنهم وزراء خارجية أيضاً.

(٣٨) لتحليل نقدي حول ضعف وزارة الخارجية، انظر: Duncan Clarke، «Why State Can't Lead،» in: Charles W. Kegley (Jr.) and Eugene R. Wittkopf, eds., *The Domestic Sources of American Foreign Policy: Insights and Evidence* (New York: St. Martin's Press, 1994).

فالرؤساء الطموحون يريدون احتكار تسيير الشؤون الخارجية. وكما وصف روجرز محنته قائلاً: «لقد أدركت أن نيكسون أراد أن يكون قائداً لسياسته الخارجية ولم يرغب في أن يشاركه أحد في ذلك الدور»^(٣٩).

ثانياً: بالنسبة للعديد من الموظفين العامين والمعلقين المطلعين فإن وزارة الخارجية أصبحت مرادفاً لحالة «الخمول» البيروقراطي، وذلك لانعدام الإبداع ولمقاومتها للتغيير في سياساتها وممارساتها التقليدية. وقد وصف دين راسك وهو يتأمل السنوات التي كان فيها وزيراً للخارجية في إدارتي كينيدي وجونسون بيروقراطية السياسة الخارجية بأنها كانت تتجنب تحمل مسؤولية قرارات السياسة الخارجية كلما كان ذلك ممكناً، وخصوصاً تلك التي تتطلب الابتكار في العلاقات الخارجية الأمريكية.

ثالثاً: غالباً ما توجه الانتقادات إلى وزارة الخارجية لأنها تنحو إلى مكافأة الالتزام وتقبل النظام وانعدام التخطيط.

رابعاً: إن موظفي السلك الخارجي يميلون إلى التردد في الحصول على الخبرات الحديثة الضرورية كالتدريب الاقتصادي للتعامل مع الحقائق الجديدة التي تظهر في العالم.

ويزيد في مشاكل الوزارة تعقيداً أن معظم مناصب السفراء الحساسة يتم عادة منحها لمساهمين سياسيين بدلاً من محترفي السلك الخارجي المقتدرين. ومع هذا فإن وزارة الخارجية لديها أكثر الدبلوماسيين موهبة من ذوي الفهم العميق للعلاقات الدولية. وعلى العكس من الوكالات التنفيذية الأخرى فإن وزارة الخارجية كانت أكثر قدرة على تقدير الوقائع والأحداث العالمية ووضعها في سياقها الصحيح. ويعود جزء من الانتقاد الموجه إلى وزارة الخارجية في جذوره إلى عقدة الحرب الباردة، وإلى عدم رغبتها في الانصياع للأجهزة الأمنية. والأكثر من ذلك، كما قال الدبلوماسي السابق جورج بول: «إن السمعة السيئة التي لحقت بوزارة الخارجية في عدة جهات ناتجة جزئياً من حقيقة إنها كانت لفترة طويلة كبش الفداء لكل فشل في

Hersh, *The Price of Power: Kissinger in the Nixon White House*, p. 32. (٣٩)

السياسة بينما ادعى الرؤساء النجاح لأنفسهم دائماً. فإنه من الأمور التقليدية أن يعلن البيت الأبيض كل الأحداث السياسية الخارجية السعيدة، بينما تترك الأخبار السيئة لكي تعلنها وزارة الخارجية».

رابعاً: «المستعربون»^(٤٠) ووزارة الخارجية

أكثر من أي جهاز تنفيذي آخر عمد الموالون لإسرائيل أخيراً إلى اتهام وزارة الخارجية بأنها معقل لما يسمى بـ «المستعربين» الذين يتركز تدريبهم وخبرتهم على المجتمع العربي والسياسات العربية^(٤١).

ومعنى ذلك أن مصطلح «المستعربون» يتضمن في استخدامه معنى الانتقاص للدلالة على الانحياز والميل إلى العرب عند بعض دبلوماسيي السلك الخارجي. ولكن على أية حال فإن جوهر المسألة يكمن في حقيقة أن خبراء وزارة الخارجية يميلون إلى اتخاذ منهج إقليمي كمدخل لصنع السياسة الخارجية. ومعنى ذلك أن وزارة الخارجية هي أكثر اتساقاً مع القضايا والتطورات المحلية وكيفية تأثيرها في المصالح الأمريكية الحيوية. ويمكن ببساطة تفسير موقف وزارة الخارجية الإقليمي هذا بحكم طبيعة تنظيمها. فهي لا تخضع للضغوط الداخلية، كما أن مواقف موظفيها غالباً ما تكون غامضة. وبينما تكون الحسابات العالمية مركزية في أعين السلطة التنفيذية فإنها لا تجد طريقها دائماً إلى الأجهزة التي تزود موظفي وزارة الخارجية بالمعلومات حول مخططات الأبحاث. وفي الحقيقة فإن نظرة سريعة إلى التقارير التي يرسلها دبلوماسيو وزارة الخارجية من مختلف المواقع تبين انشغالهم الشديد بالقضايا ومجريات الأحداث المحلية والداخلية.

وتحاول وزارة الخارجية، على العكس من وزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي، جعل السلطة التنفيذية تستجيب للديناميات الإقليمية المعقدة ولأنجع

(٤٠) يقصد بكلمة «المستعربون» المتعاطفون مع العرب في وزارة الخارجية.

(٤١) لمزيد من التفاصيل حول وجهتي نظر متناقضتين حول مفهوم «المستعربين»، انظر:

Laurence Pope, «The Arabist Myth», *Foreign Service Journal* (January 1985), and Robert D. Kaplan, *The Arabists: The Romance of an American Elite* (New York: Free Press, 1993).

الطرق لمعالجتها. وعلى سبيل المثال في ما يتصل بالصراع العربي - الإسرائيلي، دعت وزارة الخارجية منذ البداية إلى حل شامل يأخذ بالحسبان مصالح مختلف الخصوم ومخاوفهم وحقوقهم وليس فقط مصالح إسرائيل. كذلك فإن وزارة الخارجية حذرت من النظر إلى الصراع كجزء من الصراع بين الشرق والغرب مؤكدة بدلاً من ذلك على جذوره المحلية.

وحتى وقت قريب، ومن بين الأجهزة التنفيذية كلها، عرضت وزارة الخارجية الموقف الأكثر اطلاعاً، والأكثر إنصافاً - نسبياً - للصراع العربي - الإسرائيلي. وهذا يفسر جزئياً الحملات التي تعرضت لها من قبل بعض لجان العمل وصناع الرأي المؤيدين لإسرائيل، والذين يكرهون خط تفكير «المستعربين». واعتادت إسرائيل وأصدقائها الأمريكيون بشكل خاص، على عدم الثقة بوزارة الخارجية واستهدفوا موازنتها بمحاولة التأثير في السلطتين التنفيذية والتشريعية. والكونغرس يقوم أيضاً بالتحقق من التزام موظفي السلك الخارجي.

وفي كل الأحوال، وابتداء من إدارة نيكسون، فإن وزارة الخارجية بدأت تخسر مواقعها بالتدرج لصالح أجهزة تنفيذية أخرى، وخصوصاً مجلس الأمن القومي ومستشارين خاصين آخرين للرئيس. وتعتبر حالة إدارة الرئيس كلينتون مثيرة للاهتمام في هذا الصدد، إذ يعتمد الرئيس كلينتون على مستشاريه من مجلس الأمن القومي أكثر من اعتماده على وزارة الخارجية لصنع السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية. وفي الحقيقة، إن مستشار كلينتون الخاص في مجلس الأمن القومي مارتن أندريك هو الذي استنبط سياسة «الاحتواء المزدوج» للعراق وإيران وليس وزارة الخارجية. وقد أثر أندريك كثيراً كذلك في موقف كلينتون من «عملية السلام» العربية - الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن مسؤولي وزارة الخارجية قد عبروا ضمناً عن عدم ارتياحهم لسياسة «الاحتواء المزدوج» فإنهم قد شعروا بأنهم عاجزون عن عمل أي شيء بخصوصها.

وهنا لا بد من التنويه إلى أن من أخطر التطورات التي حدثت أخيراً في الجهاز المسؤول عن رسم السياسة الأمريكية نحو المنطقة العربية، أي وزارة الخارجية، هو تهميش المتخصصين الرئيسيين في الوزارة ممن يطلق

عليهم مصطلح «المستعربين». فلأول مرة في تاريخ وزارة الخارجية يعين شخص غير متخصص في شؤون المنطقة، ومن خارج الوزارة، في منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط - وهو مارتن أنديك. إن غالبية فريق «عملية السلام» يتكون من أشخاص عملوا لفترة طويلة في مجموعة الضغط المحلية المساعدة لإسرائيل، بل إن أنديك نفسه عمل مديراً لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط الداعم كلياً لإسرائيل. ومعنى ذلك أن إدارة الرئيس كلينتون تلعب دوراً مهماً في تفكيك القدرات المتخصصة داخل وزارة الخارجية، وتعتمد إلى تعيين أشخاص في مناصب حساسة ودقيقة لأسباب سياسية وداخلية بحتة. ولذلك فهناك أصوات كثيرة أخذت تطلق هذه الأيام من داخل وزارة الخارجية تطالب بوقف النزيف الداخلي، ومساعدة الوزارة على القيام بمهمة صياغة الأطر العامة للسياسة الخارجية الأمريكية. ولكن يبدو أن كلاً من الرئاسة والكونغرس غير مهتم بصيحات السلك الدبلوماسي الأمريكي. فلقد قلص كل من الرئيس كلينتون والكونغرس ميزانية الوزارة إلى درجة أنها لم تعد تملك الموارد المادية والكوادر المتخصصة القادرة على القيام بالمهام المطلوبة. ويبدو أن المستعربين فقدوا الكثير من قدرتهم داخل الوزارة. ولأول مرة في تاريخها يسيطر الفريق المؤيد لإسرائيل سيطرة شبه تامة على المناصب الحساسة في وزارة الخارجية.

إن هذه الحقيقة الجديدة لا تبشر بالخير في ما يتعلق بوضع السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، إذ ستتم التضحية بمعرفة وخبرة وزارة الخارجية على مذبح السياسة والتفضيلات الرئاسية. وهذا يفسر جزئياً لماذا أصبحت جماعات مصالح معينة أكثر فاعلية في تشكيل علاقات واشنطن بالمنطقة. ومع ذلك قد يكون من المبالغة القول إن وزارة الخارجية قد أصبحت مهمشة ومهملة وحتى مجبرة على السكوت. إن تكاليف ذلك على المصالح الأمريكية الحيوية ستكون هائلة على المدى البعيد.

ويبدو أن هناك نمطاً في طور الظهور، ينصرف إلى أن وزارة الخارجية حين تعلم الحدود والضغط على السلطة التنفيذية فإنها تنصرف وفقاً لذلك. وعندما يكون البقاء السياسي والترقية والسمعة في خطر فإن الدبلوماسيين يميلون مع الريح، أي أنهم يمتنعون عن تحدي الحكمة المنزلة خشية المخاطرة

بمستقبلهم الوظيفي . والأكثر من ذلك فإن نخبة السياسة الخارجية الأمريكية لم تعد تشترك في أية مناقشة جدية ونقدية حول المنطقة العربية . فبعض القضايا مثل العلاقة الأمريكية - الإسرائيلية الخاصة والحصول على نفط غير مكلف تعتبر من المسلمات . إن وزارة الخارجية هي جزء لا يتجزأ من مؤسسة السياسة الخارجية، وهي قد قبلت إن لم يكن قد هضمت المسلمات التي تستند إليها السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية . إن وزراء الخارجية قد قاموا وسيقومون ببعض التعديلات الضرورية للتعايش وحتى للتفوق على منافسيهم في مجلس الأمن القومي والأجهزة التنفيذية الأخرى . إن هذا الاحتمال يتعلق بالبقاء والتكيف السياسي أكثر من التهكم والانتهازية .

وعلى سبيل المثال عندما عينَ الرئيس ريغان جورج شولتز وزيراً للخارجية، فقد تعرض بعدها لانتقادات عنيفة من قبل العديد من المجموعات الصهيونية لعلاقاته التجارية والنفطية المزعومة التي جعلته أكثر استعداداً لقبول وجهة النظر العربية من الوجة الإسرائيلية . وقد تمكن شولتز في جلسات تنصيبه ولقاءاته الخاصة باللوبي المؤيد لإسرائيل من تطمين منتقديه بشأن نياته ووجهات نظره السياسية . ومهما كانت طبيعة التأثيرات الخارجية في شولتز أو معتقداته الداخلية فإنه تصرف كواحد من أكثر وزراء الخارجية تأييداً لإسرائيل في التاريخ الأمريكي المعاصر . ومما لا شك فيه أن شولتز قد حاول المزايدة في إظهار محاباته لإسرائيل لكي يظهر ولاءه ودعمه، وبذلك يكرس نفوذه في درج الهرم السياسي الأمريكي .

وقد تعرض جيمس بيكر وزير خارجية الرئيس بوش لعاصفة من الاتهامات، حتى لقد زعم بعضها أن بيكر كان معادياً للسامية، بعد أن تحدى حكومة الليكود أن تظهر حسن النية في «عملية السلام» . وكان الهدف هو وضع بيكر في موقع الدفاع وتخفيفه . وعلى الرغم من أن بوش هرع لمساعدة صاحبه المحاصر فقد تعلم كلاهما الدرس . إن محاولة مواجهة إسرائيل تكلف غالباً . فإن أصدقاء إسرائيل لا يتحملون التهديد باستخدام العصا كأداة للحصول على تنازلات سياسية من تل أبيب . وكما قلت سابقاً فإن هناك إجماعاً الآن بين النخبة الحاكمة في السياسة الخارجية مفاده أن «الجزرة وليس العصا» هي الطريقة المفضلة للتعامل مع إسرائيل . والظاهر أن وزارة الخارجية

تشارك في وجهة النظر هذه، وبذلك يكون قد تم ترويضها أخيراً. ولم يكن هذا صحيحاً في أي وقت أكثر مما هو في إدارة كلينتون. والخوف أنه لم يعد هناك أي جهاز أو سلطة حكومية تعارض أو تناقش جدياً الطريقة التي تتعامل بها الولايات المتحدة مع المنطقة العربية والصراع العربي - الإسرائيلي.

الفصل الثالث دور الكونغرس

منذ الثلاثينيات وحتى بداية السبعينيات مارست السلطة التنفيذية احتكاً هائلاً في تسيير الشؤون الخارجية. وعلى وجه العموم فإن الكونغرس كان مدعماً ومنحازاً في دعم الرئيس في معظم مبادرات السياسة الخارجية. ولكن سلطات الرئاسة غير المعتادة في مجال العلاقات الدولية كان من المحتمل أن تؤدي إلى توترات حادة بين الكونغرس والبيت الأبيض. وقد تغذى التغيير الكبير في هذه العلاقة نتيجة لتجربتي فيتنام وفضيحة ووترغيت. وبدأ انبعاث الكونغرس في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون، في أوائل السبعينيات، بعدة مبادرات من قبله استهدفت الحد من صلاحيات السلطة التنفيذية في مجالي خوض الحرب والشؤون الخارجية^(١).

فبالإضافة إلى الموافقة على قرار سلطات الحرب استعمل الكونغرس

(١) أود أن أشكر البروفسور سايمون لتوفيره لي ملاحظات نقدية حول دور الكونغرس في صياغة السياسة. لمزيد من القراءات حول دور ووظائف الكونغرس، انظر: Louis Fisher, *Constitutional Conflicts between Congress and the President*, 3rd ed. rev. (Lawrence, KS: University Press of Kansas, 1991); Ogul Morris, «The War Powers Resolution: Congress Versus the President,»; Polsby Pfiffner, «Congress, National Security, and the Rise of the Presidential Branch,» and Robert Jervis, «Foreign Policy and Congressional-Presidential Relations,» in: Howard E. Shuman and Walter R. Thomas, eds., *The Constitution and National Security: A Bicentennial View*, introduction by Edmund S. Muskie (Washington, DC: National Defence University Press, [1990]), and Samuel C. Patterson, «The Semi-Sovereign Congress,» in: Anthony King, ed., *The New American Political System* (Washington, DC: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1978).

الرقابة المالية لتقييد نظام «الاتفاقيات الرئاسية» مع الدول الأجنبية تقييداً شديداً. فبين عامي ١٩٤٦ و١٩٧٤ تم عقد أكثر من ٦٣٠٠٠ «اتفاقية رئاسية» مقابل ٤١١ معاهدة فقط. والمعاهدات تعقد من قبل الرئيس ولكنها تحتاج إلى موافقة الكونغرس، ومن المتعارف عليه أن السلطة التنفيذية تسعى بصورة غير رسمية إلى أخذ المشورة من مجلس الشيوخ^(٢)، بينما على العكس من ذلك تتجاوز «الاتفاقيات الرئاسية» الكونغرس بما يسمح للسلطة التنفيذية بممارسة الرقابة على السياسة الخارجية بدون الخوف من تدخل الكونغرس.

وفي السبعينيات قام الكونغرس بهجوم مضاد لاستعادة سلطته. ويقول المؤرخ بول جونسون إنه «في أواخر السبعينيات تم إحصاء ما لا يقل عن سبعين تعديلاً مقيداً للرئيس في مجال السياسة الخارجية، حتى لقد قيل إن اختباراً لقانون سلطات الحرب سيبين أن الرئيس لم يعد هو القائد الأعلى»^(٣). وقد استمر إصرار الكونغرس هذا في الثمانينيات حيث كانت له أدوار رئيسية في صنع السياسة الأمريكية تجاه أمريكا الوسطى وتجاه المنطقة العربية، وكذلك العلاقات السوفياتية - الأمريكية. وعند بداية التسعينيات لم يضعف تحدي الكونغرس لسلطة الرئاسة، بل على العكس فقد اشتدت المنافسة بين السلطة التنفيذية والكونغرس بشأن السيطرة على سياسة الولايات المتحدة الخارجية^(٤).

وعلى الرغم من أن الكونغرس لعب منذ السبعينيات دوراً أكبر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، فقد كانت تنقصه المبادرة الحقيقية لانتزاع السيطرة على السياسة الخارجية من البيت الأبيض. وهناك عدة أسباب وراء عجز الكونغرس عن منافسة الرئاسة في إدارة الشؤون الخارجية. وتتضمن هذه الأسباب ما يلي: أولاً، احتكار السلطة التنفيذية للمعلومات في مجال

Paul Johnson, *Modern Times: The World from the Twenties to the Eighties* (٢) (New York: Harper and Row, 1983), p. 653.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٥٣.

Thomas E. Cronin, «President, Congress, and American Foreign Policy», (٤) in: Charles W. Kegley (Jr.) and Eugene R. Wittkopf, eds., *The Domestic Sources of American Foreign Policy: Insights and Evidence* (New York: St. Martin's Press, 1994).

الاستخبارات والدبلوماسية والدفاع والتجارة وأشياء أخرى. ثانياً، طريقة عمل الشؤون الخارجية. فالتجارة العالمية وتاريخ الدبلوماسية والشؤون الثقافية والتقنيات العسكرية تتطلب معرفة متخصصة. والسلطة التنفيذية لديها الموارد لتوظيف الخبراء والحصول على البيانات التقنية. ثالثاً، إن السلطة التنفيذية تمسك بآليات السياسة الخارجية، وكما تقدم، فإنها تتخذ القرارات في بعض الأحيان بدون التشاور مع الكونغرس وخصوصاً في مجال الأمن القومي. ففي عام ١٩٥٤ تعهد آيزنهاور بالتزامات كبيرة مع حكومة ديام في فيتنام بدون استشارة الكونغرس. وكذلك في عام ١٩٦٢ حيث عقد كينيدي اتفاقية أمنية مع لاوس بدون إعلام الكونغرس. وفي عام ١٩٨٠ أمر كارتر بعملية عسكرية كبيرة لإنقاذ الدبلوماسيين الأمريكيين المحتجزين كرهائن في إيران دون أن يكلف نفسه عناء استشارة الفرع التشريعي.

والحقيقة هي أنه من الصعب على الكونغرس وضع أية سياسة موضع التنفيذ. وبالأحرى فإنه يمارس رقابة سلبية على السلطة التنفيذية - من نحو قانون سلطات الحرب، ومنع تمويل بعض الأغراض المحددة للسياسة الخارجية، ورفض المصادقة على أية معاهدة بدون تعديلها، وتأسيس لجان إشراف على الاستخبارات في أواسط السبعينيات لمراقبة مكاتب المخابرات. لقد منح الدستور مجلس الشيوخ سلطة تعديل المعاهدات الدولية والمصادقة عليها والمصادقة على من يعينهم الرئيس أو رفضهم، ورصد الأموال لبرامج السياسة الخارجية وإعلان الحرب. وفي الحقيقة فإنه من خلال سلطاته في تشريع القوانين - سلطة الخزينة والتعيينات والإشراف - يمكن أن يكون الكونغرس مصدر إزعاج ورقبياً على السياسات، ولكنه نادراً ما يقود أو يقوم بأية مبادرة سياسية مهمة. ومعنى ذلك أن فعالية الكونغرس تكمن في قوته السلبية وليس الإيجابية العملية.

هذه الحقيقة يجب ألا تفسر بما يعني أن الكونغرس ليس لاعباً مهماً في الشؤون الخارجية. فقد بدا الرئيس كلينتون في فترة رئاسته الأولى عاجزاً سياسياً من ناحية السياسة الخارجية. فقلة اهتمامه وخبرته في السياسة العالمية مصحوبة بحقيقة كون الجمهوريين قد فازوا بأغلبية في مجلسي الشيوخ والنواب قد نقل مركز الدبلوماسية الأمريكية من البيت الأبيض إلى

الكونغرس . وقد نشرت صحيفتا واشنطن بوست ونيويورك تايمز خبراً مفاده أن زعماء العالم شعروا أنهم ملزمون بالإشادة بنيوت غنغريش رئيس مجلس النواب الذي ظهر بأهمية كليتون في ممارسة السياسة الخارجية .

إن عدداً من اللجان المركزية التابعة لمجلسي الشيوخ والنواب - لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب (الآن برئاسة الجمهوري جيسي هيلمز) ولجان القوات المسلحة والاعتمادات واللجنة المختارة للاستخبارات - تمارس نفوذاً كبيراً على السياسة الخارجية الأمريكية . وعموماً فإن جميع لجان مجلس النواب تميل إلى لعب دور أصغر من لجان مجلس الشيوخ . وعلى سبيل المثال فإن السيناتور هيلمز قد أخرج جلسات الموافقة على تعيين ٥٠ وظيفة سفير تقريباً حتى وافق كليتون على إعادة هيكلة بعض مؤسسات السياسة الخارجية . والرئيس كليتون لا يمكنه عزل أو إهمال السيناتور هيلمز الذي - بحكم منصبه كرئيس للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ - ربما قام بنسف بعض مبادراته في السياسة الخارجية . والرئيس كليتون يحسب ألف حساب للسيناتور هيلمز حينما يفكر بأخذ مبادرة مهمة على الساحة الدولية . وباستطاعة هيلمز أن يؤخر أية مبادرة سياسية يتخذها كليتون على الصعيد الدولي، أو أن ينسفها إن لم تعجبه تلك المبادرة .

وقد ثبت الكونغرس نفسه مؤخراً في العلاقات الخارجية بمحاولة منع اشتراك الولايات المتحدة في عمليات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، والتسريع بتوسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى بلدان أوروبا الشرقية، وتشكيل لجنة من ١٢ عضواً «للقيام بمراجعة شاملة لاحتياجات الأمن القومي البعيدة المدى للولايات المتحدة»، وهو تحدٍ كبير للسلطة التنفيذية . وبالإضافة إلى ما ذكر سابقاً من الممارسات واللجان السياسية التابعة لمجلسي الشيوخ والنواب، فإننا نشهد ظهور مجموعة مهمة أخرى من اللجان التي تتعامل مع التجارة والمصارف والشؤون الاقتصادية الأخرى . ويبدو أن مجلسي الشيوخ والنواب يوسعان نفوذهما ليشمل المجال الاقتصادي الذي هو عامل حساس في العلاقات الأمريكية الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة .

إذا اختار مجلس الشيوخ استخدام صلاحياته كأداة مساومة، فإن بإمكانه التدخل في أية قضية سياسية تقريباً مؤثراً بذلك في تفكير الفرع

التنفيذي وعمله. وقوة المساومة هذه مهمة جداً أكثر من أي شيء آخر، فكما هو الحال غالباً في السياسات الأمريكية، يتم الوصول إلى القرارات الرئيسية عبر المساومة والحل الوسط. ويبدو هذا واضحاً في صنع السياسة الخارجية أكثر منه في أي مجال آخر حيث تسعى الولايات المتحدة إلى تقديم نفسها في صورة جبهة موحدة أمام العالم الخارجي، لإعطاء الشرعية لأعمالها لاكتساب الاحترام والقبول. إن أحد أكثر المقولات الشعبية تكراراً في الكونغرس هو أن «السياسة يجب أن تنتهي عند حدّ الماء»، ويقصد بذلك أن الكونغرس والسلطة التنفيذية يجب أن يعملوا سوية في قضايا السياسة الخارجية الرئيسية التي تؤثر في المصالح الحيوية للأمم. ويشار عادة إلى هذا التوجه باصطلاح التوافق الثنائي (Bipartisanship). «وهناك اتفاق بوجه عام على أن المسائل المتعلقة بالأمن القومي الأمريكي يجب ألا تكون موضوع نقاش حزبي»^(٥).

ويعكس هذا الاصطلاح في مضمونه علاقة وثيقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ولكن هذه العلاقة في الواقع تؤدي غالباً إلى احتكاك بين فرعي الحكومة. فبينما وجدت السلطة التشريعية بعض الطرق لتقييد السلطة التنفيذية في الشؤون الخارجية واحتكارها لها، فقد ردّ الفرع التنفيذي بالعثور على ثغرات في إجراءات الكونغرس: استعمل الرؤساء الاتفاقيات التنفيذية محل المعاهدات الرسمية وتفادوا الالتزام بقانون سلطات الحرب الغامض. والظاهر أنه وراء زعم «الجبهة الموحدة» في السياسة الخارجية الأمريكية تكمن توترات ومناقشات وقضايا دستورية عالقة. وبالإضافة إلى الرغبة في تغيير الخطط الداخلية فإن الكونغرس يريد حصة من برنامج السياسة الخارجية. والواقع أن السياسة الخارجية الأمريكية أصبحت عرضة للتنزاع الشديد في الفترة الأخيرة. وكلما اشتد التنزاع، اشتد الصراع على إدارة دفة السياسة الخارجية من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية.

أولاً: الكونغرس والمنطقة العربية

يمارس الكونغرس نفوذاً حاسماً في سياسة الولايات المتحدة إزاء المنطقة العربية أكثر من أي مكان آخر في العالم. وعلى الرغم من أن للرئيس

Kegley (Jr.) and Wittkopf, eds., Ibid., p. 439.

(٥)

نفوذاً ومرونة أكثر في مناطق أخرى، إلا أن يديه تميلان إلى أن تكونا مقيدتين عندما يتعلق الأمر بالمنطقة العربية. ففي العشرين سنة الأخيرة ظهر الكونغرس لاحقاً حاسماً في السياسة الأمريكية نحو تلك المنطقة. وهناك عدة أسباب تفسر هذه الأهمية المتزايدة لدور السلطة التشريعية: أولاً، إن مساهمة الكونغرس مؤثرة بشكل خاص لأن المسائل التي تؤثر في الولايات المتحدة في المنطقة تعتبر ذات طبيعة طويلة المدى وعالمية: المساعدات الأمريكية لإسرائيل، والصراع العربي - الإسرائيلي، والأمن ووفرة وتكلفة النفط، وتهديد الشيوعية. وقد ذهب شبيغل إلى أن هذه القضايا الدولية كان لها تأثير حاسم في مفاهيم المسؤولين والسياسيين الأمريكيين حول المنطقة العربية: «من المهم، لفهم إدارة ما، تحديد أهدافها العالمية وملاحظة درجة وكثافة الإجماع، وتحليل كيف تتناسب المنطقة العربية معها»^(٦).

وكان الكونغرس قادراً على ممارسة نفوذه حول هذه القضايا العالمية بالضبط، وخصوصاً في مجلس الشيوخ. فمن خلال الكونغرس يتم تخصيص المساعدات الخارجية بما فيها المساعدات الاقتصادية والعسكرية وتمويل العمليات السرية. والمساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية هي واحدة من أكثر الأدوات فعالية في نشر النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية^(٧). فالعديد من السياسيين والمراقبين الأمريكيين يعتقدون أن المساعدات الأمريكية قد لعبت دوراً حاسماً في تشجيع مصر على توقيع «اتفاقية سلام كامب ديفيد» مع إسرائيل عام ١٩٧٩ وإنهاء حالة الحرب معها. والمساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لإسرائيل والتي تعادل أكثر من ٣ مليارات دولار سنوياً قد أعطت تل أبيب أفضلية استراتيجية فائقة على جميع جيرانها. إن المساعدات الأمريكية لإسرائيل قد تصاعدت بشدة بعد الحروب العربية -

Steven L. Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's* (٦) *Middle East Policy from Truman to Reagan* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1985), p. 4.

William Baur Quandt, *Peace Process: American Diplomacy and the Arab- (٧) Israeli Conflict since 1967* (Washington, DC: Brookings Institution; Berkeley, CA: University of California Press, 1993), p. 8.

الإسرائيلية عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣ من ٥١,٣ مليون دولار إلى مستوياتها الحالية. ويؤكد ادوارد تيفمان أن المساعدات الأمريكية قد صممت «لمساعدة إسرائيل - كما قيل - على التخلص من آثار حرب ١٩٧٣ وأزمة النفط التي حدثت في تلك السنة، حيث إنهما قد زادا من العجز في ميزان المدفوعات الإسرائيلي»^(٨).

إن شخصاً ساخراً قد يصنّف المساعدات الخارجية باعتبارها شكلاً من أشكال الرشوة والتعويض والإغراء. وهناك العديد من السياسيين في المنطقة العربية أيضاً يتلقون دفعات منتظمة من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. لقد استعملت الولايات المتحدة المساعدات الخارجية كأداة للتأثير في السياسات الداخلية والمحلية في المنطقة العربية. وعلى سبيل المثال، فإن دين راسك وزير الخارجية الأمريكي، في مذكرة صريحة ومثيرة وجهها إلى الرئيس جونسون في موضوع المساعدات الأمريكية لمصر في عام ١٩٦٥، كان صريحاً بشأن ضرورة الحصول على عائد مرتفع مقابل المساعدات الأمريكية حيث قال: «إن المساعدات هي طريق ذات اتجاهين. فهي تفتح للدولة المستلمة لها أبواب منتجات المتبرع واستثماراته. وقبلها هو تنازل جزئي عن السيادة، فهي منفعة يمكن تطويرها بمرور الزمن لتصبح نفوذاً رئيسياً»^(٩).

لقد أملت الولايات المتحدة في أن تنتزع تنازلات سياسية من عبد الناصر مقابل المساعدات العسكرية وفقاً لراسك، وقد عرضت أفضل الفرص لإقناع الزعيم المصري بالتنازل أمام الضغوط الأمريكية. وفي هذا

Edward Tivnan, *The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy* (New York: Simon and Schuster, 1987), p. 233.

«The White House, Memorandum for the President by Dean Rusk, (٩)
Subject: The Protection of American Interests in the Near East, 23 September 1965 (enclosure 4),» in: *The Lyndon B. Johnson National Security Files, the Middle East: National Security Files, 1963-1969*, general editor George C. Herring, microfilmed from the holdings of the L. B. Johnson Library, Austin, Texas, 8 reels (Frederick, MD: University Publications of America, 1989), reel 8.

المفهوم فإن المساعدات استعملت كمصدر قوة لمكافحة الأصدقاء ومعاقبة المعارضين. وعندما لم يتنازل عبد الناصر أنهى جونسون المساعدات الأمريكية لمصر في منتصف الستينيات. وبالطريقة نفسها، فإن مشتريات السلاح المصرية من المعسكر الاشتراكي، واعتراف مصر لاحقاً بالصين قد دفعا آيزنهاور لأن يسحب بشكل مفاجيء عرض الولايات المتحدة للمساعدة في تمويل سدّ أسوان العالي في عام ١٩٥٦^(١٠).

وفي حالة إسرائيل، فإن الولايات المتحدة إجمالاً امتنعت عن استعمال المساعدات الخارجية كعصا للضغط على تل أبيب لتقديم التنازلات على جبهة السلام. وقد ازداد مستوى المساعدات الأمريكية إلى إسرائيل باستمرار، على الرغم من عدم وجود تقدّم مهم في حل الصراع العربي - الإسرائيلي. فالكونغرس لا يوافق فقط بشكل روتيني على المساعدات لإسرائيل، بل يحاول كذلك الزيادة على السلطة التنفيذية بطلب زيادة في المساعدات الأمريكية. ولقد أخفقت السلطة التنفيذية في تحدي السلطة التشريعية بشأن هذه المسألة بشكل خاص. والنتيجة هي أن الزيادة في المساعدات إلى إسرائيل التي يقدمها الكونغرس قد قوضت قدرة الرئيس على ممارسة أي ضغط حقيقي على إسرائيل لتقديم تنازلات على جبهة السلام. لقد صادق الكونغرس مراراً وتكراراً على زيادات في المساعدات الخارجية لإسرائيل مرسلاتاً بذلك رسالة ملتبسة لإسرائيل بشأن أولويات واهتمامات الولايات المتحدة. والنقطة التي يجب التأكيد عليها هنا هي على عكس سياسات واشنطن في أماكن أخرى، فإن المساعدات الأمريكية لإسرائيل يبدو أنها غير متأثرة بالصراع الداخلي بين الكونغرس والسلطة التنفيذية، أو بأي تقدّم حقيقي على المسار العربي - الإسرائيلي.

لقد ظهر إجماع في الولايات المتحدة ينطلق من أن إسرائيل قوية وآمنة ومزدهرة هي أكثر ميلاً للقبول بالمخاطر من أجل السلام. وتعتقد النخبة

Fawaz A. Gerges, *The Superpowers and the Middle East: Regional and International Politics, 1955-1967*, introduction by William B. Quandt (Boulder, CO: Westview Press, 1994), p. 187.

الحاكمة للسياسة الخارجية الأمريكية أن أنجع الطرق لإقناع إسرائيل لكي تتخذ موقفاً «ازديادياً» أو لكي تخطو «خطوات طفل» على جبهة السلام هو مداهنة الدولة اليهودية ومراعاة شعور قادتها، بدلاً من عصرها أو الضغط عليها^(١١). وفي هذا السياق تعارض نخبة السياسة الخارجية أي موقف قد يؤدي إلى مجابهة سياسية مع إسرائيل: الجزرة وليس العصا هي الأداة المفضلة للتعامل مع تل أبيب.

إن منهج محاباة إسرائيل وتدليلها ومراعاة شعورها من قبل الساسة الأمريكيين قد أثر في سلوك القادة الإسرائيليين تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي و«عملية السلام» الأخيرة. لقد أدرك قادة إسرائيل حقيقة مهمة وهي أن الولايات المتحدة لن تستعمل قدرتها ونفوذها للضغط عليهم من أجل تقديم تنازلات في «عملية السلام». ولذلك فهم يتصرفون بدون أية مراعاة للمصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة العربية. كذلك فإن قادة إسرائيل لديهم القدرة على استخدام الكونغرس للضغط على الرئيس والسلطة التنفيذية إذا ما حاول الأخير التهديد بالضغط على تل أبيب. ولذا فإن قادة إسرائيل يستخدمون الكونغرس كعصا لترويض الرئاسة، ومنعها من القيام بواجبها الذي يتطلب إدارة حكيمة للصراع العربي - الإسرائيلي ولعملية السلام. ويبدو أن قادة إسرائيل لم يعودوا مكترئين إطلاقاً لأية محاولة للضغط عليهم، حيث إن كلاً من السلطتين التنفيذية والتشريعية غير مستعدة لمجابهة الضغوط السياسية الداخلية ومقاومتها.

والآن فإن الرؤساء يفكرون مرتين قبل تهديد إسرائيل، لأن الكونغرس يعيق أية جهود لربط المساعدات الخارجية إلى إسرائيل بسلوكها الحقيقي. وغالباً ما أوضح الكونغرس للسلطة التنفيذية أنه سيعارض أية محاولات رئاسية للضغط على إسرائيل. وفي عام ١٩٩٦ ذهب الكونغرس إلى أبعد من ذلك بالمصادقة على تشريع ضد رغبة السلطة التنفيذية يطالب بتحويل مقر السفارة الأمريكية إلى القدس. ومع هذا فإن الرؤساء الأشداء قد لا يخافون

Washington Post, 24/2/1997.

(١١)

من الكونغرس . وعلى سبيل المثال فإن الرئيس بوش حذر حكومة الليكود في عام ١٩٩١ من أنه لن يؤيد تقديم تأمينات قروض بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار لإسكان اليهود السوفيات في إسرائيل، إلا في حالة إيقاف الأخيرة بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة^(١٢) . وعلى رغم عدم ارتياح الكونغرس وامتناعه فإن بوش قد التزم بتحذيره . وقد شنت مجموعات الضغط حملة شعواء على بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر متهمتهما بإيهما بأنهما عدوا إسرائيل .

وكما قيل سابقاً فإن السلطة التنفيذية هي نقطة المبادرة المركزية عندما يتعلق الأمر بالصراع العربي - الإسرائيلي . فالرئاسة هي التي تحدد سرعة السياسة الأمريكية واتجاهها، ولكن هذا النمط ربما يتغير . فقد أصبح الكونغرس يتشدد بقوة في ما يتصل بوضع حدود على ما يمكن وما لا يمكن للسلطة التنفيذية القيام به . والخطر الكامن هنا يتمثل في أنه بتقييد يدي الرئيس قد تصبح سياسة الولايات المتحدة الأمريكية مترددة وضعيفة، وذلك لأنه بدون تدخل الرئاسة وقيادتها فإن عملية السلام العربية - الإسرائيلية ستتوقف . وتاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي يدل على أنه بدون مبادرة رئاسية لن يحدث أي تطور مهم في عملية السلام .

وما يجري الآن على ساحة المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية خير دليل على ذلك . فإدارة الرئيس كلينتون تحاول جهدها أن تبقي عملية السلام على قيد الحياة من خلال الضغط الهادئ على الإسرائيليين والفلسطينيين . ويبدو ان رئيس الوزراء الإسرائيلي نتياهو غير مهتم إطلاقاً بالوصول إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، وعندما حاول كلينتون ضخ بعض الحياة في عملية السلام (بتبني الموقف الإسرائيلي تقريباً) اعتبر نتياهو أن إسرائيل هي التي تقرر استراتيجية السلام والحرب . ببساطة رفض نتياهو تدخل كلينتون المتواضع واستطاع من خلال جماعات الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة أن يتحدى كلينتون ويجنّد أعضاء الكونغرس إلى جانبه . أكثر من ثمانين سناتوراً و ٢٠٠ نائب وقعوا على وثيقة تعارض جهود إدارة الرئيس كلينتون

New York Times, 2/3/1990.

(١٢)

لدفع نتيماهو لقبول خطة الانسحاب المتواضعة من الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولقد هدد بعض القياديين في الكونغرس كليتون من عواقب الضغط المعنوي وليس السياسي أو المادي على إسرائيل. وبالفعل يبدو أن كليتون أخذ يتراجع عن موقفه الدافع لعملية السلام. هذا مثل آخر على قدرة الكونغرس على التأثير في عملية صناعة السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام والمنطقة العربية عموماً.

إن الأهمية المتزايدة للكونغرس في رسم السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية لا يمكن فهمها إلا ضمن سياق السياسات الأمريكية الداخلية. فجماعات الضغط تكون أكثر فاعلية في التأثير في الكونغرس من الرئاسة، ولو أنه يبدو أن هذا أخذ يتغير الآن بفضل التكاليف المتصاعدة للحملات الانتخابية الرئاسية. فالرئاسة غالباً ما تكون سريعة التأثير بالكسب المباشر وضغط الرأي العام في فترات الانتخابات. ولكن الكونغرس على أية حال يبقى السلطة التنفيذية تحت الرقابة المستمرة لردعها عن تعديل الدعم المطلق لإسرائيل. وبدوره فإن اللوبي المؤيد لإسرائيل كان ناجحاً بشكل خاص في التأثير في الكونغرس للاستمرار بالمستوى العالي للمساعدات. وكما يقول وليام كوانت مستشار الأمن القومي للرئيس كارتر: «بدون أي شك فإن صناعة السياسة العربية - الإسرائيلية في واشنطن تتشابك مع السياسة الداخلية. والكونغرس يمكنه باستمرار - حيث يكون التأيد لإسرائيل كبيراً، وحيث تركز جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل جهودها - ممارسة نفوذ على السياسة الخارجية وبشكل كبير عبر رقابته على الميزانية»^(١٣).

ولكن خارج القضايا الكبيرة فإن السياسة الأمريكية في المنطقة العربية تواجه احتياجات قصيرة المدى مثل التدخل العسكري لصالح الدول الصديقة لها. فالولايات المتحدة تدخلت عسكرياً أحياناً في المنطقة لمنع انهيار أنظمة موالية للغرب أو لدعم إسرائيل. ففي عام ١٩٥٨ أرسل الرئيس أيزنهاور قوات إلى لبنان للحيلولة دون انتصار القوى الموالية لعبد الناصر على

Quandt, *Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict* (١٣) since 1967, p. 8.

نظام الرئيس اللبناني كميل شمعون الموالي للغرب. كذلك فقد أمر الرئيس نيكسون ووزير خارجيته كيسنجر بإنشاء جسر جوي وبحري مباشر لمساعدة إسرائيل المحاصرة في حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣. والأكثر أهمية من ذلك كله أنه في عام ١٩٩٠ أرسل الرئيس بوش أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ من القوات الأمريكية إلى الخليج لصدّ احتلال العراق للكويت، وتحطيم قدرات العراق العسكرية وتأمين حماية مصادر النفط الحيوية.

وكما ذكرنا سابقاً فقد بذل الكونغرس منذ بداية السبعينيات جهوداً كبيرة لتقييد ومراقبة السلطات العامة للرئيس في شن الحرب. ففي عام ١٩٧٣ صادق الكونغرس على قانون سلطات الحرب للحدّ من سلطة الرئيس في إرسال القوات إلى الخارج، ذلك القيد الذي اعتبر ضرورياً بعد أن أصبحت الحرب الدموية في فيتنام مكروهة من قبل الشعب الأمريكي. فكان على الكونغرس التحرك استجابة لمشاعر الناس^(١٤). وفي السنوات التي تلت ذلك صادق الكونغرس على قوانين أخرى تقيد السلطة التنفيذية. وهذه تضمنت تعديلات جاكسون فانك وستيفينسون عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ والتقييدات على استخدام وكالة الاستخبارات المركزية في خريف عام ١٩٧٤، وقانون الرقابة على تصدير الأسلحة لعام ١٩٧٥^(١٥). ووفقاً لسيث تيلمان «بدأ الشيوخ ورجال الكونغرس في اقتطاع مواضيع ذات اختصاصات معينة لأنفسهم في السياسة الخارجية، وكذلك الشؤون الداخلية، وعادة في مجالات ذات أهمية خاصة بالنسبة لمؤيديهم الحاليين أو المحتملين»^(١٦).

وعلى الرغم من أن الكونغرس لم يتمكن من أخذ زمام المبادرة من السلطة التنفيذية في السياسة الخارجية، فإنه كان فعالاً في معادلة سلطات الرئيس المستقلة في الشؤون الخارجية وخصوصاً منذ بداية السبعينيات. وهذه الحقيقة قد أعطت صوتاً أقوى لجماعات المصالح وجماعات الضغط التي تجد

Seth P. Tillman, *The United States in the Middle East: Interests and Obstacles* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1982), p. 64.

Johnson, *Modern Times: The World from the Twenties to the Eighties*, (١٥) 653.

Tillman, *Ibid.*, p. 65.

(١٦)

التأثير في الكونغرس أسهل منه بكثير في السلطة التنفيذية. وهنا يكمن تفسير الأهمية المتزايدة للسياسات الداخلية في صنع سياسة واشنطن تجاه المنطقة العربية. والجدير بالذكر على أية حال أن السلطة التنفيذية لم تواجه معارضة كبيرة من الكونغرس في متابعة المصالح الأمريكية وحمايتها. وقد أدرك الكونغرس حاجة الرئيس للعمل بسرعة وعلى انفراد للاستجابة للأزمات والحالات التي تظهر فجأة في المنطقة.

ولا تكاد تقوم الآن أي خلافات جوهرية بشأن الخطوط العريضة الرئيسية للسياسات الأمريكية في المنطقة العربية بين الفرعين التشريعي والتنفيذي. فكلتا الفرعين له نظرة متشابهة تجاه جوهر المصالح الأمريكية - حماية إسرائيل وإمداد النفط. إن النمط الذي ظهر الآن يتمثل في أن الكونغرس والرئاسة منهما كان حالياً في «دائرة متصاعدة» حيث يحاول أحدهما التفوق على الآخر بشأن القضايا الرئيسية لمصالح الولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال فإن كلاً من فرعي الحكومة الأمريكية يريد إعطاء صورة أقوى بشأن الإرهاب و«الاحتواء المزدوج» لإيران والعراق، وموقفاً أصلب في تأييد إسرائيل. وفي هذا الصدد فإن حالة إيران مفيدة. فالسياسة الأمريكية تجاه إيران محددة بشكل كبير بحقيقة أن الفرعين التشريعي والتنفيذي منشغلان بالمزايدة، أحدهما على الآخر.

ثانياً: إيران «كرة قدم» سياسية بين الكونغرس والسلطة التنفيذية

إن مسؤولي إدارة كلينتون الذين أجريت مقابلات معهم أعربوا عن قلقهم بشأن الجو العام في الكونغرس تجاه إيران لكونها زعيمة الإسلام الثوري. ومراجعة سريعة للتصريحات التي أدلى بها بعض رجال الكونغرس تظهر قلقاً عميقاً بشأن تهديدات الأمن المرتبطة بصعود الإسلام السياسي وقوة إيران العسكرية المتزايدة. هذه التهديدات الكامنة تتضمن الإرهاب والحصول على الأسلحة النووية وأمن إسرائيل وبلدان الخليج المصدرة للنفط.

وعلى سبيل المثال فقد حذر رئيس مجلس النواب نيوت غنغريش من «الإسلام الشمولي» داعياً إلى «استراتيجية أمريكية متماسكة لمقاومة الإسلام

الاستبدادي»^(١٧). إن جلسات الكونغرس مليئة بالأسئلة حول التهديد الذي تشكله المنطقة العربية و«الإرهاب» الإسلامي» وخصوصاً الموحى به من قبل إيران لأمن الولايات المتحدة والغرب بشكل عام^(١٨). والنائبة إلينا روس - ليهنتن اهتمت وزارة الخارجية في إدارة كلينتون بسوء تقدير الطبيعة الموحدة لـ «التطرف الإسلامي» والتأكيد بدلاً من ذلك على طابعه الانتشاري والانتقائي^(١٩). كذلك فإن رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب بينجامين غيلمان، وهو جمهوري من نيويورك، هاجم سياسة الإدارة تجاه الإرهاب على أنها غير فعالة وطالب بإجراءات أمريكية أكثر تشدداً^(٢٠).

إلى أي مدى تمكن الكونغرس من التأثير في سياسة كلينتون تجاه الإسلام الثوري الإيراني؟ لقد أعلن بعض مسؤولي إدارة كلينتون أن مفاهيم الرأي العام والكونغرس للإسلام تضع القيود على عملية صناعة السياسة الخارجية وتؤثر فيها فعلاً. وأكد مسؤول متقاعد في وزارة الخارجية أن اعتبار الحركات الإسلامية حركات شريرة يعقّد قدرة الولايات المتحدة على تبني سياسة بناءة^(٢١). فعلى سبيل المثال فإن إدارة كلينتون في كانون الأول/ديسمبر عام

(١٧) *Inter Press Service* (Washington, DC), (21 February 1995).

(١٨) تبعاً للنائبة إلينا روس - لهنتن، رئيسة اللجنة الفرعية لشؤون إفريقيا، فإن «الحركات المسلحة الإسلامية تبرز كأكثر مصادر التهديد جدية للأمن الغربي». نقلاً عن: «Prepared» Testimony of the Honorable Ileana Ros-Lehtinen, Committee on International Relations, US House of Representatives; the Threat of Islamic Extremism in Africa,» *Federal News Service*, 6/4/1995, p. 1.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) Laurence Pope, «Hearing of the Senate Judiciary Committee,» in: *Terrorism and America: A Comprehensive Review of the Threat, Policy and Law: Hearings before the Committee on the Judiciary, United States Senate, One Hundred Third Congress, First Session, on Examining the Scope of Current Threats of Terrorism to the United States and Its Allies, Focusing on Explosives and Explosives Regulation, and Relation Extradition, International Law, and Immigration Issues, April 21 and 22, 1993, S. hrg.; 103-581, Serial no. J- 103-9* (Washington, DC: US Government Printing Office, 1994), p. 2.

(٢١) Arthur L. Lowrie, «The Campaign Against Islam and American Foreign Policy,» *Middle East Policy*, vol. 4, nos. 1-2 (September 1995), p. 215.

١٩٩٥ بدلاً من اتخاذ القرار المناسب انحنى أمام رغبات الكونغرس بقيادة رئيس مجلس النواب غنغريش وصادقت على ٢٠ مليون دولار لتمويل عمليات سرية لتغيير الحكومة الإيرانية أو على الأقل التأثير في سلوكها^(٢٢).

وقد وافقت الإدارة ووكالة الاستخبارات المركزية على مهمة «سرية» على الرغم من إيمانها بعدم وجود معارضة ناجحة للقيادة الإيرانية الحالية، وإن مثل هذه السياسة من المحتمل أن تثير مشاعر الهياج والعداء تجاه الولايات المتحدة في طهران^(٢٣)، ولكن كما نشرت صحيفة نيويورك تايمز فإن غنغريش - وهو عضو بحكم منصبه في لجنة المخابرات التابعة لمجلس النواب التي تعين الجمهوريين - يمتلك نفوذاً كبيراً على إنفاق الحكومة، ويجب أن نضيف أيضاً، وعلى السياسة كذلك^(٢٤). والنتيجة هي أن الكونغرس قد قيد يدي الرئيس مجبراً إياه على اتباع طريق ربما تكون له نتائج سلبية على المصالح الأمريكية. فبالموافقة على مخطط غنغريش «السري» على أية حال يكون كلينتون قد انحنى أمام رغبات الكونغرس في قضية مهمة من قضايا السياسة الخارجية. وهذه هي إحدى الطرق التي يشارك فيها الكونغرس بشكل غير مباشر في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية. وبشكل مماثل في نيسان/أبريل من عام ١٩٩٥ أعلن الرئيس كلينتون قراره بفرض مقاطعة تجارية شاملة ضد إيران في محاولة لإجبارها على تغيير موقفها السياسي. ومرة أخرى فإن قرار الرئيس كما لاحظ تيد إيس برودوم من صحيفة نيويورك تايمز كان أيضاً متأثراً بعوامل داخلية بحتة. لقد كان مسؤولو إدارة كلينتون واعين بشكل كامل أن مشاعر العداء لإيران كانت تتصاعد في مجلسي الشيوخ والنواب، وأن بعض المقترحات استهدفت ليس فقط معاينة إيران ولكن أيضاً الشركات الأجنبية التي تستمر في التعامل معها. وبتصرفه المتفرد هذا فإن البيت الأبيض أراد أخذ زمام المبادرة واستباق مشاريع القوانين

Tim Weiner, «U.S. Plan to Change Iran Leaders in an Open Secret (٢٢) before it Begins,» *New York Times*, 26/1/1996.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) المصدر نفسه.

التي تقدم بها الجمهوريون، وهي الأكثر عداءً لإيران في الكونغرس^(٢٥).

إن أعمال المواجهة التي قام بها كلينتون تجاه إيران، على أية حال، لم تهدىء الأعضاء المؤثرين في مجلسي الشيوخ والنواب. فخلال جلسة في البرلمان نسب غيلمان الفضل في إعلان كلينتون عقوبات إضافية ضد إيران بتذكير وكيل وزارة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى في ذلك الوقت روبرت بلليترو بأن الإدارة ما كانت لتفعل ذلك بدون ضغط ثابت من الكونغرس. كذلك فقد قال غيلمان إن الكونغرس ينظر إلى الحظر الاقتصادي على أنه «بداية العملية وليس نهايتها» مطالباً بمواجهة مع الشركات الأجنبية التي تستمر بالتعامل مع إيران^(٢٦). ومرة أخرى انحنى كلينتون أمام رغبات الكونغرس عندما صادق الأخير على تشريع يعاقب أية شركة أجنبية تستثمر ٤٠ مليون دولار أو أكثر في القطاعين النفطي والصناعي الإيرانيين، وعلى رغم تحذيرات أوروبا واليابان فقد وقع كلينتون هذا التشريع الجديد ليصبح قانوناً في صيف عام ١٩٩٦.

إن الضغط الفعال الذي يمليه الكونغرس على إدارة كلينتون يبين مدى نفوذ السلطة التشريعية في التأثير في رسم السياسة الخارجية. وحالة إيران مثال واحد فقط على رقابة الكونغرس على السياسة الخارجية ومشاركته في صنعها أيضاً. كذلك فإن حالة إيران ترينا كيف نجحت إدارة كلينتون بالمزايدة على الكونغرس بشأن إيران. إن كلا الفرعين التنفيذي والتشريعي يدرك أهمية العوائد السياسية العالية من سياسة متصلة تجاه إيران. فلا عجب إذن أن كلا الفرعين قد صعد صوته بشأن إيران لإظهار موقف قوي، وتجميع أكبر ما يمكن من رأس المال السياسي نتيجة لذلك.

وبشكل مشابه فإن فرعي السلطة التنفيذي والتشريعي، في سعيهما

Todd S. Purdum, «Clinton to Order a Trade Embargo Against Tehran,» (٢٥) *New York Times*, 1/5/1995.

انظر أيضاً: «Punishing Iran,» *Economist* (6 May 1995), p. 14.

Robert H. Pelletreau, «Hearing with Defense Department Personnel; (٢٦) House International Relations Committee; International Economic and Trade Subcommittee: U.S. Sanctions on Iran,» *Federal News Service*, 2/5/1995, p. 4.

للتأثير في بعض الدوائر الانتخابية المحلية يتنافسان في ما بينهما لتوفير الدعم لإسرائيل وإظهار إخلاصهما الثابت لها، بمعنى أن الخطوط الفاصلة بين فرعي الحكومة تصبح مشوشة عندما يتعلق الأمر بصنع سياسة أمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي . إن الاختلافات الدقيقة التي كانت تفصل موقع كل فرع وتحده منذ أواخر الأربعينيات وحتى نهاية الستينيات لم تعد موجودة . وما عدا بعض الاختلافات القليلة فإن وجهات نظر الكونغرس والرئاسة تتقارب في ما يتعلق بمتطلبات السياسة الخارجية في المنطقة العربية . إن هذا التغيير غير الملحوظ ولكن الحاسم في السياسة الأمريكية - وهو نتاج ثلاثين عاماً - لا يمكن فهمه إلا ضمن سياق السياسات الداخلية وتشابك صفوف القوى السياسية المهمة وإعادة تنظيمها على الساحة الأمريكية؛ وواحدة من أهم هذه القوى السياسية يتمثل في ظهور اللوبي المؤيد لإسرائيل كمركز قوة . ويضاف إلى رصيد هذا اللوبي أنه قد نجح في كسب أعداد مؤثرة من النخبة الحاكمة وصناع الرأي، وفي تخويف المعارضين المحتملين أو الفاعلين .

الفصل الرابع

الساحة السياسية الداخلية في الولايات المتحدة

إن دخول جماعات المصالح الداخلية في عملية السياسة الخارجية هو ظاهرة حديثة نسبياً في تاريخ السياسة الأمريكية. وبينما يندر أن يكون التأثير السياسي لهذه الجماعات مرئياً لعامة الناس فإن صنّاع السياسة يدركون فعالية هذه الجماعات، ولذا فهم يتبعون السياسات التي تحظى برضاها أو على الأقل بسكوتها^(١). إن العلاقة الأمريكية - الإسرائيلية المميزة محاطة بغموض وجدل. ولكن هناك شيئاً واحداً واضحاً على أية حال: فمراجعة سريعة للعلاقات الأمريكية - الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ وحتى الوقت الحاضر تظهر تدخلاً متزايداً لواشنطن في السياسات الإقليمية وتقارباً متزايداً في الروابط الأمريكية - الإسرائيلية. وقد شهدت السنوات الثلاثون الأخيرة بشكل خاص ظهور إسرائيل وكأنها الحليف الأفضل والخاص للولايات المتحدة. واليوم فإن إسرائيل هي المتلقي الأكبر للمساعدات الخارجية الأمريكية في العالم. وقد قال الرؤساء الأمريكيون علانية إن الولايات المتحدة يمكن أن تدخل الحرب للحفاظ على سيادة إسرائيل واستقلالها.

لقد خاطرت الولايات المتحدة مراراً وتكراراً بعلاقتها الاقتصادية والاستراتيجية بالبلدان العربية إرضاءً لإسرائيل. فقد هدّد الرئيسان جونسون

B. I. Page and R. Y. Shapiro, *The Rational Public: Fifty Years of Trends in (١) Americans' Preferences* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1992), pp. 350-353.

انظر أيضاً: David Howard Goldberg, *Foreign Policy and Ethnic Interest Groups: American and Canadian Jews Lobby for Israel*, Contributions in Political Science; no. 256 (New York: Greenwich Press, 1990).

ونيكسون بالدخول في حرب نووية مع الاتحاد السوفياتي السابق نيابة عن تل أبيب. ومع هذا، فعلى الرغم من الدعم السياسي والمالي والاستراتيجي الكبير والثابت فإن الولايات المتحدة غير راغبة، وعاجزة عن ممارسة أي ضغط حقيقي على إسرائيل. وقد اتبعت إسرائيل أحياناً سياسات أضرت بالمصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة العربية. وعلى خلاف التحالفات الأخرى فإن سلوك إسرائيل المنفلت لم يؤثر في حجم الدعم الأمريكي لإسرائيل واستمراره، جاعلاً الأخيرة شريكاً وحليفاً فريداً.

يعترف بعض صانعي الرأي الأمريكيين بأن ارتباط واشنطن الوثيق مع تل أبيب قد كلف غالباً، لما يؤدي إليه من تقويض المصالح والاهتمامات الأمريكية في البلدان العربية والإسلامية. ومع هذا فإن صانعي الرأي هؤلاء يتمنعون عن الدعوة إلى إعادة هيكلة علاقة واشنطن بتل أبيب أو إعادة التفكير فيها. إن قلة من السياسيين والمسؤولين الأمريكيين يتجاسرون على السؤال عن أسس هذه العلاقة لأن ذلك يعني انتحاراً سياسياً. وعلى الرغم من أن هذه «العلاقة الخاصة» كانت متقلبة أحياناً، فإنها قد بقيت وازدهرت أكثر من كل التوقعات. فما هو أساس العلاقة الخاصة الأمريكية - الإسرائيلية؟ وهل بالإمكان تفسير هذه الألفة، كما يدعي بعض المدافعين، بالإشارة إلى إسرائيل على أنها «رصيد استراتيجي» أو «عبء» استراتيجي؟ أو هل يجب أن نأخذ في الاعتبار الديناميات الداخلية للسياسات الأمريكية، خصوصاً تأثير اللوبي المؤيد لإسرائيل، وكذلك الوجه الأيديولوجي الثقافي للمجتمع الأمريكي؟^(٢).

في واحدة من أكثر الكتابات النقدية شمولاً، والتي كتبت عن العلاقة الأمريكية - الإسرائيلية الخاصة حتى الآن، اختار كميل منصور، عدم التركيز

(٢) للاطلاع على معالجة نقدية حول تأثير جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل، انظر:

Goldberg, Ibid.; Cheryl A. Rubenberg, *Israel and the American National Interest: A Critical Examination* (Chicago, IL: University of Illinois Press, 1986), and Mitchell Bard, «The Influence of Ethnic Interest Groups on American Middle East Policy,» in: Charles W. Kegley (Jr.) and Eugene R. Wittkopf, eds., *The Domestic Sources of American Foreign Policy: Insights and Evidence* (New York: St. Martin's Press, 1994).

على المبدأ الأمريكي الرسمي بشأن إسرائيل. وبدلاً من ذلك ركّز على ما يسمى بالمبدأ «الخاص»، قائلاً إن السياسة الحقيقية ليست بذلك الوضوح الذي يبدو في حديث «المدافعين»، صناع السياسة والأكاديميون والسياسيون والذين يريدون التأثير في الخطط الأمريكية والإسرائيلية. وبعد اختياره للإطار الفكري الذي ينظّم به بياناته، خطّط منصور التفكير الأمريكي بشأن إسرائيل، واضعاً النقاط والمقولات الرئيسية حول مواقف مختلف المدافعين، معطياً تقريراً مختصراً عن أهم مكونات كل حجة.

إن المبدأ الأساسي وراء مقولة «الرصيد الاستراتيجي» هو أن إسرائيل تزود أمريكا بخدمات مقابل المساعدة المالية والعسكرية. وهذه الخدمات، كما يقول المدافعون عن مبدأ الرصيد، تعتبر حيوية للموقع الاستراتيجي الأمريكي في المنطقة العربية. ويلاحظ منصور أن إحدى النتائج السياسية لمبدأ الرصيد الاستراتيجي هي خصوصية العلاقة الأمريكية - الإسرائيلية: إسرائيل تعتبر «عملياً مخفراً أمامياً أمريكياً في بحر خطر من دول الشرق الأوسط» و«أكثر الحلفاء الذين يمكن الاعتماد عليهم، مما يمكن أن يتوافر لأي بلد»^(٣).

وينتقد منصور مبدأ الرصيد الاستراتيجي نظراً إلى أنه يميل إلى فصل العلاقة الأمريكية - الإسرائيلية عن كل الآخرين، معطياً لها الأسبقية على تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، وكذلك لخلطه أسباباً استراتيجية بحتة بعوامل دافعها سياسي. ويبدو أنه مرتاح جداً لكون حرب الخليج عام ١٩٩١ وانهايار الاتحاد السوفياتي وضعاً مذهب الرصيد في موقع الدفاع، مما حول البحث والتركيز إلى القطب الآخر - فكرة إسرائيل كعبء.

إن المدافعين عن مبدأ «العبء» يسقطون المقولات الرئيسية لمبدأ الرصيد، مؤكدين أن «الأرصدة» إما أن تكون تافهة أو تحتوي على عناصر سلبية تجعلها «أعباء». وهم يشيرون إلى حرب الخليج عندما أصبح المسؤولون الأمريكيون قلقين بشدة خشية أن يؤدي تحالفهم مع إسرائيل إلى تفويض

(٣) نقلاً عن: Camille Mansour, *Beyond Alliance: Israel in U.S. Foreign Policy*,

translated by James A. Cohen (New York: Columbia University Press, 1994), pp. 15-17.

إمكانية نجاح التحالف العربي ضد العراق. ومن هنا فإن إدارة بوش مارست ضغطاً كبيراً على الحكومة الإسرائيلية لمنعها من الرد على الهجمات الصاروخية العراقية. إن دعاة العيب يتذكرون هذا الأمر عندما يفضلون شكلاً من أشكال الضمانات من قبل الولايات المتحدة لإسرائيل، إذا تعرّضت الأخيرة للهجوم، في مقابل انسحاب إسرائيلي من أراضٍ عربية محتلة عام ١٩٦٧. وما يدعو للتأمل أن منصور يلاحظ أن كلاً من دعاة الرصيد الاستراتيجي والعبء الاستراتيجي يؤمن بإعطاء إسرائيل حماية أمنية، والفرق الوحيد بين وجهتي النظر هي إنكار المدافعين عن مبدأ الرصيد أن تكون إسرائيل مدينة لواشنطن، أو بحاجة للتخلي عن الأرض العربية المحتلة^(٤).

يدرس منصور مجموعة من الفرضيات وقيمتها، ليرى إن كانت تفسّر الطبيعة المميزة للعلاقة الإسرائيلية - الأمريكية. أولاً ينتقد التفسير الذرائعي الذي يبني على أساس أن إسرائيل تخدم بشكل رئيسي كأداة للولايات المتحدة، ويرى أن الفكرة التي تجعل إسرائيل هي في الأساس قاعدة مزروعة من الامبريالية في قلب الوطن العربي، هي فكرة ممعنة في التبسيط وعدم الإدراك، إذ تفترض بعداً واحداً و«رؤية تأميرية للتاريخ»^(٥). ثانياً، يرفض منصور التفسير النفعي الذي يدعي أن الدعم الأمريكي الثابت لإسرائيل ليس في الحقيقة ضاراً بالولايات المتحدة لكونه يركّز على تأثيرات العلاقة الأمريكية - الإسرائيلية بدل تركيزه على الأسباب وراء هذه العلاقة.

وأخيراً يدرس منصور بالتفصيل الديناميات الداخلية للولايات المتحدة خصوصاً تأثير اللوبي المؤيد لإسرائيل والوجه الايديولوجي والثقافي للمجتمع الأمريكي أيضاً. وهو يسأل: هل يشكل اللوبي تفسيراً صحيحاً لـ «كل» السياسات الأمريكية المتعلقة بإسرائيل؟ «إن قوة اللوبي بدلاً من أن تفسّر الصفة المميزة للعلاقات الأمريكية - الإسرائيلية فهي نفسها تحتاج إلى تفسير»^(٦). إن القدرة الكلية وكفاءة اللوبي، يؤكد منصور، يمكن أن تفسّر

(٤) حول مسألة ما إذا كانت إسرائيل «مصدر قوة» أو «عبئاً»، انظر العمل التحليلي لـ: Rubenberg, Ibid.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٩٦، ١٩٨ و ٢٠٣ - ٢٠٤.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٥٨.

بالإشارة إلى الصّلات الايديولوجية والثقافية للمواطنين الأمريكيين الذين يرتبطون ويتعاطفون مع حق الشعب اليهودي في وطن مستقر في فلسطين. ويذهب أبعد من ذلك إلى القول بأن صنّاع السياسة الأمريكية يشعرون بضغط هذه المشاعر ولو أنهم لا يمكنهم الاعتراف علانية بأنهم ينحنون أمام الضرورة الانتخابية أو إلى أوامر اللوبي مفضلين بدلاً من ذلك «تبرير مساندتهم لإسرائيل بالذرائع الاستراتيجية»^(٧).

من بين كل التفسيرات التي تم تحليلها يقبل منصور صلاحية الديناميات الداخلية للمجتمع الأمريكي وأولية التوافق الايديولوجي الثقافي على الذرائع الاستراتيجية والتفسير النفعي. إن أهمية دراسة منصور تكمن في شموليتها وتعقيدها. وهو يلفت الانتباه إلى عاملين حاسمين وراء النفوذ غير المتكافئ الذي تمارسه إسرائيل على صناعة السياسة الأمريكية في المنطقة العربية:

١ - اللوبي المؤيد لإسرائيل.

٢ - ميل عدد كبير من المواطنين الأمريكيين للتطابق في المشاعر مع إسرائيل والتعاطف معها.

وعلى النقيض من ذلك فإن الأمريكيين لديهم مواقف سلبية تجاه الفلسطينيين والعرب والمسلمين. ويعزو ميخائيل سليمان هذه العداوة إلى مصدرين: مواقف أوروبا العدائية تقليدياً حيال المسلمين التي نقلت إلى الولايات المتحدة مع المستوطنين الأوروبيين، وفهم المتشددين لدورهم الخاص في كشف مملكة الله الإنسانية، وبالتحديد لكونها تتعلق باليهود في الأراضي المقدسة وتهمل أي اعتراف بالفلسطينيين. ونتيجة لذلك فإن «الفلسطينيين إما أنهم لم يؤثروا كثيراً في وعي الأمريكيين أو نظر إليهم سلبياً»^(٨). إن التوجهات الأمريكية المبنية على الشك في الفلسطينيين كانت لها نتائج واضحة

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٨٩.

(٨) Michael W. Suleiman, ed., *U.S. Policy on Palestine: From Wilson to Clinton* (Normal, IL: Association of Arab-American University Graduates Press, 1995), pp. 2 and 19.

في رسم السياسة الخارجية الأمريكية حيال المنطقة. إن هذا التفسير التاريخي المركب يحاول ليس فقط توضيح السياسة الأمريكية في المنطقة العربية بالإشارة إلى الاعتبارات السياسية المحلية، وخصوصاً اللوبي الصهيوني القوي في واشنطن، بل أيضاً يلفت النظر إلى دور تاريخ الولايات المتحدة المرتكز على أوروبا، ومصالحها، وبيئتها، وثقافتها الحضارية، ومصالحها الأمنية.

أولاً: اللوبي المؤيد لإسرائيل

نتيجة للعداء الشديد للسامية في سنوات ما بين حربي ١٩١٨ و ١٩٣٩ وهجوم أدولف هتلر الدموي على اليهود والصراع من أجل بناء دولة يهودية في فلسطين، اشترك مئات الآلاف من اليهود في الحركة الصهيونية. وبحلول عام ١٩٤٨ كان عدد الصهاينة الأمريكيين نحو مليون، أي خمس السكان اليهود المستقرين في الولايات المتحدة^(٩). لقد احتاجت إسرائيل ثلاثة أشياء من اليهود الأمريكيين:

١ - التبرع مالياً للدولة اليهودية الناشئة.

٢ - استعمال نفوذهم السياسي في الولايات المتحدة لدعم إسرائيل.

٣ - الهجرة والعيش في إسرائيل. احتاجت إسرائيل إلى أكبر عدد ممكن من المهاجرين، وبخاصة الأمريكيين، لجذب المهاجرين المهووبين والأذكياء لإعطاء الشرعية لوجودها. ولكن الرغبة بالاستقرار في إسرائيل لم تكن على أية حال موحدة وشعبية بين جميع الجاليات اليهودية في العالم، بمن في ذلك اليهود الأمريكيون. ففي السنوات الثلاث الأولى بعد إنشاء إسرائيل في أيار/مايو ١٩٤٨ كان من بين ٦٥٠,٠٠٠ مهاجر إلى إسرائيل ٣٥,٠٠٠ أمريكي فقط، ومن بين أولئك فقط ٥,٤٠٠ بقوا بشكل دائم. لقد بدا واضحاً أن معظم اليهود الأمريكيين فضلوا أن يبقوا أمريكيين^(١٠).

وعلى الرغم من رغبتهم الفاترة للعيش في إسرائيل، فإن اليهود

Edward Tivnan, *The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy* (New York: Simon and Schuster, 1987), p. 30.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٩.

الأمريكيين ساندوا الدولة اليهودية بشدة، وتعويضاً من عدم حضورهم الفعلي قدموا الدعم السياسي والمالي. وهذا الدعم لعب دوراً حاسماً في تدعيم إسرائيل وتقويتها، وجعل الصهاينة يعيدون النظر في توقعاتهم وأهدافهم بالنسبة إلى اليهود الأمريكيين. وفي عام ١٩٥٠ علق أحد أثرياء النفط من اليهود على طبيعة العلاقة بين اليهود الأمريكيين وإسرائيل معبراً عن رغبة اليهود الأمريكيين في مساعدة إسرائيل كلياً في كفاحها من أجل البقاء والازدهار. وحذر الإسرائيليون من مغبة اعتبار مساعدة اليهود الأمريكيين أمراً مفروغاً منه نظراً لوجود حدود للمدى الذي يمكن أن يذهب إليه الأمريكيون، وكمية المساعدات التي يمكن أن يقدموها، قائلاً: «إن انبعاث إسرائيل وتقدمها قد عملا الكثير لرفع الروح المعنوية اليهودية. فاليهود في أمريكا وفي كل مكان يمكن أن يفخروا بيهوديتهم أكثر من أي وقت مضى. [وعلى أية حال] بالنسبة لليهود الأمريكيين فإن أمريكا هي البيت. هناك توجد جذورهم المزدهرة. والأكثر من ذلك فإنهم يؤمنون أنه إذا سقطت الديمقراطية في أمريكا فلن يكون هناك مستقبل للديمقراطية في أي مكان في العالم، وأن وجود دولة إسرائيل مستقلة سيكون صعباً»^(١١).

إن اليهود الأمريكيين رأوا دوراً مختلفاً ومهمة مختلفة لهم ضمن الحركة الصهيونية؛ فهم أرادوا أن يبقوا في أمريكا، ويستخدموا نجاحهم ومواردهم لمساعدة الدولة اليهودية الجديدة. إن شعورهم بالذنب لعدم الالتحاق بإخوتهم في الدين وشعورهم الحقيقي بالصلة مع اليهود الإسرائيليين قد ألهم اليهود الأمريكيين بأن يلتزموا التزاماً عميقاً بإسرائيل، ويكرسوا أنفسهم لخدمتها. وهنا تكمن الجذور التاريخية لظهور اللوبي الصهيوني القوي في الولايات المتحدة. إن هذا التطور هو بداية لتوتر غير ملحوظ بين اليهود الأمريكيين والإسرائيليين. ووفقاً لتيفنان فإنه بينما أصبح اليهود الأمريكيون أمريكيين أكثر فإن اليهود في إسرائيل أصبحوا إسرائيليين أكثر. وهكذا توسعت الفجوة الثقافية بين الكيانين. إن التنافس بين الكيانين وحاجة إسرائيل للمساندة الأمريكية حفزت اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة لأن

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٢.

يركز جهوده على التأثير في السياسة الأمريكية حيال الصراع العربي - الإسرائيلي .

وفي أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات شعر صنّاع القرار الأمريكيون أنهم مضطرون لموازنة تأييدهم لإسرائيل بضرورة الحفاظ على المصالح الاستراتيجية والاقتصادية الأمريكية في الوطن العربي . وبشكل خاص فقد أرادت الولايات المتحدة ضمان تدفق النفط الرخيص من منطقة الخليج وإقامة علاقات دبلوماسية مع البلدان العربية .

إن إعادة بناء أوروبا، بعد الحرب العالمية الثانية اعتمد على النفط العربي، وكذلك مستقبل الاقتصاد الأمريكي . ومن ناحية أخرى، فإن الاتحاد السوفياتي كان قد بدأ يهتم أيضاً بهذه المنطقة الاستراتيجية . وليس من المستغرب أن تسعى إدارة أيزنهاور إلى توقي التهديد السوفياتي والحفاظ على تدفق نفط الخليج بمحاولة كسب وذ البلدان العربية . وقد افترض الزعماء الصهاينة أن تعمق العلاقات الأمريكية - العربية سيكون على حساب إسرائيل^(١٢) .

في البدء خطت إسرائيل للبقاء غير منحازة في الصراع بين الشرق والغرب لكي تستفيد من مساندة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بعدما لعب الأخير دوراً حاسماً في تجهيز إسرائيل، من خلال الدول الأوروبية الشرقية الدائرة في فلكه، بالأسلحة خلال العامين ١٩٤٧ و١٩٤٨ في الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى . لكن الاندفاع الأمريكي السوفياتي لإقامة علاقات وثيقة مع البلدان العربية أقنع حكام إسرائيل بالانحياز بشكل دائم إلى الولايات المتحدة التي تضم أكبر تجمع سكاني لليهود في العالم .

إن أمل إسرائيل في الحصول على مساعدات أمريكية سياسية واقتصادية وعسكرية كبيرة، ورغبتها في موازنة تركيز واشنطن على القضايا المرتبطة بالنفط قد قادا لإنشاء أول لوبي صهيوني في عام ١٩٥٤ : مجلس الشؤون

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٦ .

العامّة الصهيوني - الأمريكي . كان هدف هذا المجلس موازنة التأثير الملموس لمجموعة «المستعربين» في وزارة الخارجية، فضلاً عن تعميق العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية . وفي ذلك الوقت كانت ممارسة الضغط من أجل التأثير في السياسة الخارجية صعباً، لأن عمل السياسة الخارجية كان عموماً أوتوقراطياً ويميل إلى السرية الشديدة . وكانت جهود كسب الدعم محدودة بجعل الكونغرس يتدخل في قرارات السلطة التنفيذية .

لقد كان للرئيس القول الفصل في العديد من قضايا السياسة الخارجية، ومن أجل الحصول على المعلومات، فإنه كان يعتمد بشكل رئيسي على وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية ومجلس الأمن القومي وأجهزة أخرى مشابهة . إن تركيز صلاحيات السياسة الخارجية لدى السلطة التنفيذية أدى إلى تقييد جماعات المصالح والحد من تأثيرها، بما في ذلك مجلس العلاقات العامة الصهيوني - الأمريكي . وكان على هذا المجلس أن يكافح بشدة لإنشاء خطوط اتصال حقيقية مع البيت الأبيض . وفي الحقيقة فإن مجلس العلاقات العامة الصهيوني - الأمريكي قد عمل بجهد للتأكد من أن مصالح إسرائيل لا يضخى بها على مذبح اهتمامات وحسابات واشنطن الاقتصادية والاستراتيجية الأوسع في المنطقة العربية .

وعلى الرغم من تعاطفهم مع قضية إسرائيل فإن صنّاع السياسة الأمريكية كانت لديهم مصالح أكثر أهمية في المنطقة يقلقون عليها . فقد رأوا أن تحالفاً وثيقاً مع إسرائيل سيخرب العلاقات الأمريكية مع الوطن العربي والعالم الإسلامي؛ ولم يكن الخوف الرئيسي من تقويض امكانية حصول الولايات المتحدة على النفط أو جعل المنطقة عرضة للنفوذ السوفياتي . لقد كانت خشية وزارة الدفاع من أن أية حرب عربية - إسرائيلية يمكن أن تورط السوفيات، وبهذا تعرض السلام العالمي للخطر^(١٣) . إن صنّاع السياسة الأمريكيين اعتبروا الصراع العربي - الإسرائيلي بمثابة عائق رئيسي يواجه

Steven L. Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's* (١٣) *Middle East Policy from Truman to Reagan* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1985), p. 17.

الغرب في البحث عن إقامة علاقات أوثق بالوطن العربي. كذلك فقد خلصوا إلى أن ذلك الصراع جعل من السهل على السوفيات أيضاً اختراق المنطقة^(١٤). ونتيجة لهذه التصورات والمصالح المتضاربة فإن المسؤولين الأمريكيين أبعدوا قليلاً إسرائيل. ومعنى ذلك أنهم لم يكونوا راغبين في اتخاذ أية إجراءات قد تعرض للمصالح الحيوية الأمريكية في البلدان العربية.

وفي العقدتين الأولين من وجود إسرائيل وعلى رغم ضغط اللوبي الصهيوني فإن العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية كانت مقتصرة على الاعتراف المعنوي والسياسي وبعض المساعدات المالية المتواضعة. لقد كانت واشنطن تهتم بالحفاظ على وجود مسافة معينة مع إسرائيل بينما تبني الجسور مع الأنظمة العربية المحافظة. ومن المفيد أن نذكر بأن الولايات المتحدة عارضت عضوية إسرائيل في كل الأحلاف الدفاعية الإقليمية التي اقترحت من قبل القوى الغربية في أواخر الأربعينيات والخمسينيات. فالأخيرة لم تشأ أن تثير عداة البلدان العربية التي عارضت أي دور لإسرائيل في الدفاع الإقليمي. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة أومت بموافقتها لفرنسا وألمانيا لتسليح إسرائيل، فقد رفضت بيع أسلحة بشكل مباشر إلى تل أبيب حتى الستينيات.

ثانياً: قوة اللوبي المؤيد لإسرائيل

إن الازدواجية في العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية انتهت في أواخر الستينيات. وهناك عدة أسباب ساهمت في هذا التحول المهم في العلاقة بين واشنطن وتل أبيب. أولاً على الرغم من الصعوبات التي واجهها اللوبي الصهيوني في البداية في ما يتعلق بتأثيره في السياسة الأمريكية، فإنه نجح في كسب المجتمع المدني، وبخاصة السياسيين وصناع الرأي في أجهزة الإعلام والجامعات. إن المجموعات المؤيدة لإسرائيل استثمرت الكثير من الموارد الفكرية والمالية والسياسية في محاولة لإقناع قطاعات مهمة من الشعب الأمريكي بأحقية المسألة الإسرائيلية. كذلك فإنهم قاموا بحملة منظمة لتصوير

Fawaz A. Gerges, *The Superpowers and the Middle East: Regional and International Politics, 1955-1967*, introduction by William B. Quandt (Boulder, CO: Westview Press, 1994), p. 50.

اسرائيل على أنها داود الصغير في وجه جالوت الجبار.

غالباً ما تصوّر اسرائيل على أنها تجربة مشابهة للتجربة الأمريكية. فاللوبي المؤيد لإسرائيل غالباً ما يشدّد على الصلات الثقافية والايديولوجية والسياسية المشتركة بين «الأمتين». وبالإضافة إلى وجود اهتمامات عسكرية استراتيجية متوازنة لدى إسرائيل والولايات المتحدة فإن لهما أصولاً وعقائد متشابهة، حيث إن كلا من البلدين تأسس من قبل أناس مستوطنين هاجروا من أوروبا بحثاً عن الحرية الفردية والازدهار الاقتصادي. وكلا الدولتين واجهت السكان الأصليين وأخضعتهم. إن إسرائيل والولايات المتحدة تنظران إلى ذاتهما كبليدين ديمقراطيين محاطين بحكومات وثقافات استبدادية. ومن هذا المنظور فإن إسرائيل وأصدقاءها الأمريكيين غالباً ما يدّعون أن إسرائيل هي جزيرة ديمقراطية ومخفر أمامي من الليبرالية الغربية في بحر من «الرجعية والمحافظة العربية الإسلامية»^(١٥).

لقد وجدت جهود اللوبي الصهيوني آذاناً صاغية بين العديد من الأمريكيين الذين تعاطفوا بالمزاج والتربية مع نكبة اليهود المضطهدين، ونظروا إلى فلسطين على أنها الأرض المقدسة للمسيحيين واليهود. ومقابل ذلك فإن سنوات من التنشئة جعلت الأمريكيين يشعرون بالارتياح في العرب الفلسطينيين المخفيين عن الأنظار أو المهملين أو الذين يعتبرون مصدراً للإزعاج وعائقاً. إن أي فهم كامل للوبي الصهيوني يجب أن يأخذ في الحسبان رؤيته البعيدة المدى وحملته الخلافة من أجل تشكيل نظرة المجتمع المدني الأمريكي في ما يتصل بالصراع العربي - الإسرائيلي. ويبدو أنه قد تم نسيان أن قدرة اللوبي المؤيد لإسرائيل على التأثير في السياسة الأمريكية في المنطقة العربية تدين كثيراً لاستراتيجيته المثابرة واستثماراته الكبيرة في معركة كسب قلوب الأمريكيين وعقولهم. وقد عادت عليه هذه الاستراتيجية بالأرباح الطائلة^(١٦). وتشير استطلاعات الرأي العام بشكل ثابت إلى أن

Mansour, *Beyond Alliance: Israel in U.S. Foreign Policy*, p. 32. (١٥)

Samuel H. Levine, «Changing Concepts of Palestine in American Literature to 1867,» (Ph. D. Dissertation, New York University, 1953), and Suleiman, ed., *U.S. Policy on Palestine: From Wilson to Clinton*, pp. 9-21. (١٦)

مساندة إسرائيل هي قوية جداً ولو أنها ليست بالقوة التي تحاول المجموعات المؤيدة لإسرائيل إقناعنا بها^(١٧).

وفي استطلاع أثير أجرته صحيفة نيويورك تايمز في ربيع ١٩٩٨ تبين أن نسبة كبيرة من الأمريكيين (٥٨ بالمئة) يحابون إسرائيل ويفضلونها على العرب والفلسطينيين. ونسبة كبيرة من الأمريكيين تصف إسرائيل بأنها «مكان وبلد خاص» ليس كبقية الدول الأخرى. وقد أظهر هذا الاستطلاع أن نظرة الأمريكيين لإسرائيل تتأثر بعوامل الدين والتاريخ والسياسة. والأمر المهم والمفاجيء في هذا الاستطلاع هو أن الشريحة اليهودية في الولايات المتحدة تؤيد إقامة دولة فلسطينية أكثر بكثير مما يؤيدها المواطنون الأمريكيون من غير اليهود. ويمكن شرح هذا الفرق في الرؤية وفهمه في إطار كون الشريحة اليهودية أكثر ثقافة وفهماً للصراع العربي - الإسرائيلي من الشرائح الأمريكية الأخرى. ومهما كان السبب، فلا شك أن دعم الشريحة اليهودية لإقامة دولة فلسطينية هو عنصر إيجابي سيشكل ضغطاً مهماً على الحكومة الإسرائيلية في المستقبل للاعتراف بهذا الواقع السياسي الأساسي.

ويجب توضيح نقطة مهمة في هذا الاستطلاع. فصحيح أن أكثر من خمسين بالمئة من الأمريكيين يدعمون إسرائيل ويفضلونها على جيرانها العرب، إلا أن نسبة كبيرة منهم تخشى التدخل العسكري الأمريكي المباشر لدعم إسرائيل في حال تعرضها لخطر عسكري، وترفضه. وهناك ٢٢ بالمئة يوافقون على إرسال قوات أمريكية لدعم إسرائيل في حال تعرضها للخطر، في حين أن ٢٤ بالمئة يفضلون إرسال مواد عسكرية وأسلحة حربية بدل التدخل الأمريكي المباشر لمساعدتها. و٤٤ بالمئة من الأمريكيين يفضلون أن تبقى الولايات المتحدة على الحياد في حال نشوب حرب بين إسرائيل وجيرانها العرب. وهذه النقطة مهمة للغاية حيث إن نظرة الأمريكيين إلى إسرائيل وإعجابهم بها يبدو أن لهما حدوداً معينة. ويبدو أن المجتمع الأمريكي غير مستعد لخوض حرب من أجل مساعدة إسرائيل. ولا تستطيع

(١٧) انظر: Michael W. Suleiman, *The Arabs in the Mind of America*

(Brattleboro, VT: Amana Books, 1988), chap. 7.

اسرائيل إلا أن تأخذ هذه النقطة المهمة في الاعتبار، حيث إن للدعم الأمريكي شروطه وتعقيدهاته^(١٨).

إن صنّاع السياسة الأمريكية يعرفون تماماً بأنهم كلما جاهرُوا بمساندتهم لإسرائيل، كوفتوا أكثر في صناديق الاقتراع. وهذه النقطة تستحق التأكيد لأن دعم واشنطن الرسمي لإسرائيل لا يمكن أن يفسّر ببساطة بقوة اللوبي الصهيوني وحدها. وإنما هناك تفسير أكثر تعقيداً يجب أن يأخذ في الاعتبار الدعم الواسع الذي تنتزعه إسرائيل من الجمهور الأمريكي. وهنا يكمن إنجاز اللوبي المؤيد لإسرائيل الأكثر وضوحاً وفعالية نيابة عن الدولة اليهودية. وهذا الإنجاز يجب عدم التقليل من قيمته إذا وضعت في الاعتبار حقيقة أن «اللاسامية» ما تزال موجودة في الولايات المتحدة. وعلى أية حال فقد أظهر ريتشارد بوليت خوفه من أن الولايات المتحدة قد تشهد نمو نوع جديد من «اللاسامية» مرتكز ليس على نظريات العنصر السامي ولكن على الإسلام: «في وقت ما سنصل إلى مرحلة لا يعود يحتاج الناس فيها إلى دليل ليؤمنوا بتهديد إرهابي عرقي من المتطرفين الإسلاميين المتدينين»^(١٩).

وهناك سبب آخر للتحول في السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل يكمن في صعود القومية العربية الثورية التي قادها الرئيس عبد الناصر، وتصعيد الصراع في الحرب الباردة بين واشنطن وموسكو. لقد شهد النصف الثاني من الخمسينيات وأوائل الستينيات تطورات عدّة جلبت تغييرات جذرية في تفكير الولايات المتحدة ونشاطها تجاه المنطقة العربية. فبعد منتصف الخمسينيات حلّت الولايات المتحدة محل بريطانيا وفرنسا في المنطقة كقوة عظمى لها مصالحها العالمية والإقليمية. ومع مكانة القوة العظمى تأتي مسؤوليات الأمن، واستتباب الاستقرار والنظام. وبدفع من بريطانيا سعت إدارة آيزنهاور إلى بناء أحلاف دفاعية إقليمية على غرار حلف الناتو لتطويق

Carey Goldberg and Marjorie Connelly, «For Better or Worse Israel is (١٨) «Special» in US Eyes,» *New York Times*, 2/4/1998.

Richard W. Bulliet, «Preface,» in: Richard W. Bulliet, ed., *Under Siege: (١٩) Islam and Democracy*, Occasional Papers; 1 (New York: Columbia University, Middle East Institute, 1994), pp. iii, 4 and 11.

الاتحاد السوفياتي ومنع أي تحديات محلية للهيمنة الغربية.

لم يلتزم عبد الناصر بقواعد اللعبة؛ فلم يرفض الاشتراك في الأحلاف الدفاعية الغربية فحسب، ولكنه عارضها أيضاً، داعياً السوفيات للاشتراك لأول مرة في دبلوماسية المنطقة العربية. استاءت القوى الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة، من عبد الناصر واتهمته بأنه طليعة الشيوعية السوفياتية في الوطن العربي. ويكمن في صميم غضب الغرب على عبد الناصر الخوف من أن الزعيم المصري يستخدم مبادئ العقيدة القومية والعروبة لتوحيد صفوف البلدان العربية وإضعاف السيطرة الغربية. كذلك فقد استاء المسؤولون الأمريكيون من عدم رغبة عبد الناصر في الموافقة على آرائهم بشأن تسوية عربية - إسرائيلية. وقد حددوا المشكلة على أنها شعور عبد الناصر المتزايد بالقوة الناجمة عن ارتباطه بموسكو، وعن اعتقاده بأنه يمكن أن يظهر الزعيم الأوحد للوطن العربي.

اعتبرت إدارتا آيزنهاور وجونسون بشكل خاص عبد الناصر على أنه يمثل نفوذاً تخريبياً في المنطقة بهدف تقويض علاقات الصداقة بين الولايات المتحدة والبلدان العربية الأخرى. لقد خشوا أن تكون سياسات عبد الناصر قد فتحت الباب أمام السوفيات في المنطقة، وما لم تتغير أو تواجه بشدة فإن هذا الموقف قد يقود إلى كارثة كبيرة. فبالنسبة للمسؤولين الأمريكيين تعتبر موارد المنطقة حيوية جداً للمصالح الأمنية للغرب بحيث لا يمكن السماح لأية قوة معادية - سواء كانت محلية أو عالمية - أن تسيطر عليها. لقد اعتبرت الولايات المتحدة أن قرارات عبد الناصر بشراء الأسلحة من المعسكر السوفياتي، والاعتراف بالصين الشيوعية، ولعب دور بارز في حركة عدم الانحياز، ترمي إلى تقويض مواقع الغرب إقليمياً وعالمياً. وهنا يكمن جوهر سياسة الاحتواء التي تبنتها إدارتا آيزنهاور وجونسون ضد عبد الناصر. فقد قرّرت الولايات المتحدة تطويع عبد الناصر^(٢٠).

ولم يكن لإسرائيل وأصدقائها أن يتمنوا رؤية إعادة ترتيب أفضل

Gerges, *The Superpowers and the Middle East: Regional and International* (٢٠)

Politics, 1955-1967, chaps. 3-5 and 7-8.

للقوى من ذلك. فالجو العدائي ضد عبد الناصر في الولايات المتحدة مكن اللوبي المؤيد لإسرائيل من التشديد على فوائد التحالف الاستراتيجي بين واشنطن وتل أبيب. فقد اعتُبرت إسرائيل الحصن المنيع ضدّ القومية العربية الراديكالية والشيوعية السوفياتية. وهكذا فإن رؤية إسرائيل باعتبارها تمثل رصيذاً استراتيجياً لقيت قبولاً واسعاً في الولايات المتحدة في الستينيات. إن الحدث الوحيد الحاسم الذي غير أخيراً وجذباً طبيعة العلاقة الأمريكية - الإسرائيلية هو الحرب العربية - الإسرائيلية في حزيران/يونيو ١٩٦٧. لقد أدت حرب حزيران/يونيو إلى إعادة تعريف حاسمة لدور إسرائيل في السياسة الأمريكية في المنطقة. ففي نظر الولايات المتحدة بين انتصار إسرائيل الساحق على جيرانها العرب مدى قوتها، وجعلها قوة مهيمنة في المنطقة. وقد عززت إسرائيل باحتلالها أراضي عربية أخرى من قدرتها على المساومة إقليمياً، كما عززت من شرعيتها دولياً^(٢١).

علاوة على ذلك، فإن إسرائيل قد بينت فائدتها للولايات المتحدة كحليف يمكن أن يخوض معاركه الخاصة، ويحمي في الوقت نفسه المصالح الأمريكية في قلب المنطقة العربية. وخلال معظم فترة الستينيات انشغلت الولايات المتحدة في فيتنام التي عرضتها لاستنزاف شديد، وللعجز عن إحراز نصر حاسم. ولذلك فإن المعارضة العلنية لحرب فيتنام استقطبت الساحة الداخلية الأمريكية، واستنزفت قوة المؤسسة السياسية الخارجية. لقد كان انتصار إسرائيل على جيرانها العرب خبيراً ساراً لإدارة جونسون المحاصرة. فحليف أمريكا وهو إسرائيل قد أحرز انتصاراً واضحاً على ثلاثة بلدان عربية، هي مصر وسوريا والأردن، اعتبرت منحازة للاتحاد السوفياتي. وفي هذا السياق رأى صناع السياسة الأمريكية الصراع العربي - الإسرائيلي على أنه امتداد للصراع الشرقي - الغربي أكثر من كونه صراعاً محلياً. ولذلك شعر المسؤولون الأمريكيون بالنشوة لنجاح إسرائيل، وطالبوا بإعادة هيكلة رئيسية للسياسة الأمريكية حيال إسرائيل بشكل خاص، والمنطقة بشكل عام. وجاءت الفرصة الذهبية للولايات المتحدة لكي تتخلص من قومية جمال

Mansour, *Beyond Alliance: Israel in U.S. Foreign Policy*, p. 91.

(٢١)

عبد الناصر وثوريته بشكل نهائي، وأن تدعم هيمنتها.

لقد زعم مسؤولو إدارة جونسون أن النصر الإسرائيلي قد خلق أوضاعاً جديدة على الحكومة الأمريكية التحرك بسرعة لاستغلالها. ففي نظرهم أعطت الهزيمة لمصر وسوريا الولايات المتحدة فرصة ذهبية لاتخاذ اجراءات «كبيرة» في المنطقة، في وقت كانت فيه «السياسة السوفياتية مدمرة»، من وجهة النظر الأمريكية^(٢٢). كذلك فقد اعتبرت وكالات الاستخبارات الأمريكية أن أيام عبد الناصر قد أصبحت معدودة، فبدأت بالتفكير بجدية في مرحلة ما بعد عبد الناصر. وعلى النمط نفسه، فإن وزارة الخارجية اعتقدت أن تقويض نظام عبد الناصر لا يقود فقط إلى تغيير العلاقات الأمريكية مع مصر، ولكن أيضاً إلى إحياء المصالح الأمريكية في المنطقة العربية بأكملها^(٢٣). لقد كانت وجهة النظر المهيمنة في واشنطن أنه يجب عدم قبول أية حلول مسكّنة سريعة أو تسويات مؤقتة. وبعبارة وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية ايريل هاريمان «لن يكون للولايات المتحدة فرصة أخرى مؤاتية لمعالجة المشكلات المزمّنة في هذه المنطقة المضطربة التي لها أهمية حيوية لأمن الولايات المتحدة وكذلك لأمن أوروبا الغربية»^(٢٤).

وبعد عام ١٩٦٧ أصبحت إسرائيل حلقة مركزية مهمة بالنسبة للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية وأصبحت العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية وثيقة، وقفزت المساعدات الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل من ١٥ مليون دولار في عام ١٩٦٧ إلى ٧٥ مليون دولار في السنة التالية^(٢٥). لقد وُحِد

«Department of State, Embassy Tehran, Subject: Middle East Crisis, No. (٢٢) 209086, 7 June 1967,» in: *The Lyndon B. Johnson National Security Files, the Middle East: National Security Files, 1963-1969*, general editor George C. Herring, microfilmed from the holdings of the L. B. Johnson Library, Austin, Texas, 8 reels (Frederick, MD: University Publications of America, 1989), reel 1.

«Cairo to Secretary of State, No. 3292, 7 June 1967,» in: Ibid. (٢٣)

«Harriman to the President, No. 6577, 8 June 1967,» and «Department of (٢٤) State to Embassy London, No. 208887, 7 June 1967,» in: Ibid.

Tivnan, *The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy*, (٢٥) p. 69.

التصر الجهود المؤيدة لإسرائيل أيضاً في الولايات المتحدة حيث استقوى ستة ملايين يهودي هيمنة إسرائيل الإقليمية. واليوم تتركز نواة اللوبي المؤيد لإسرائيل حول «إيباك» ومقرها واشنطن، وهي منظمة تشمل المجموعات المشهورة الأخرى مثل «اللجنة اليهودية - الأمريكية» و«بناي بريث» و«المؤتمر اليهودي الأمريكي» و«المجلس الوطني للنساء اليهوديات» و«هاداسا».

وبعد عام ١٩٦٧ بدأ اللوبي الصهيوني ممارسة تأثير حاسم في دوائر السياسة الأمريكية الرسمية. فكانت النتيجة أن الرؤساء شعروا بأنهم مضطرين للاختيار الصعب بين صناعة سياسات مفضلة لدى إسرائيل أو سياسات مستندة إلى مجموع المصالح الأمريكية. وفي السبعينيات تم تبني بديل أكثر انجساماً. فقد أصبح هدف الولايات المتحدة الفعال هو إنجاز تسوية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي.

وفي البدء دعت إدارة كارتر، بالإضافة إلى السوفيات، إلى عقد مؤتمر دولي تمثل فيه كل الأطراف المتنازعة. وقد حدد الرئيس كارتر بشكل أفضل الموقف الأمريكي حيال الفلسطينيين^(٢٦). ولذلك فقد تعرض كارتر لضغط كبير من قبل إسرائيل واللوبي المؤيد لها بعد أن شارك في إصدار البيان السوفياتي - الأمريكي المشترك بشأن الصراع العربي - الإسرائيلي لأنه شارك السوفيات ووافق على عقد اجتماع عالمي لمحادثات السلام بدلاً من مفاوضات مباشرة بين العرب والإسرائيليين يفضل أن تكون على مسارات منفصلة. وقد أرسل رئيس الوزراء بيغن على عجل وزير خارجيته موشي دايان إلى واشنطن لتقديم «النصح» إلى كارتر ضد إشراك السوفيات في دبلوماسية المنطقة العربية. وكما هو متوقع فقد أنكر كارتر أن تكون له أية رغبة في إعطاء السوفيات صوتاً في صنع «السلام» العربي - الإسرائيلي^(٢٧).

وفي النهاية اختار كارتر حلاً جزئياً بعد أن ذهب السادات إلى القدس

Shibley Telhami, *Power and Leadership in International Bargaining: The Path to the Camp David Accords* (New York: Columbia University Press, 1990), p. 137.

Rubenberg, *Israel and the American National Interest: A Critical Examination*, pp. 211-213.

في زيارته الشهيرة إلى إسرائيل، وسار في صفقة منفصلة مع إسرائيل. فكانت النتيجة هي اتفاقيات كامب ديفيد في عام ١٩٧٨ التي أنهت حالة الحرب بين إسرائيل ومصر. لقد أدى خروج القاهرة من منظومة البلدان العربية إلى إضعافها، ومزق الصف العربي، وقوى قبضة إسرائيل وحلفائها.

وعلى الرغم من أن أغلبية اللوبي المؤيد لإسرائيل قد دعمت اتفاقيتي كامب ديفيد، فإنها لم تغفر لكارتير تعامله مع مقترحات غير مقبولة بالنسبة لإسرائيل. وقد أدرك كارتير الاستياء الصهيوني من خلال حملة إعادة انتخابه المخففة حيث كانت المساندة اليهودية لمنافسه الديمقراطي تيد كينيدي قوية جداً. إن اتفاقيات كامب ديفيد مصحوبة بانقسام الوطن العربي قد دعمت قوة جماعات المصالح الصهيونية وتأثيرها. ومنذ ذلك الحين، وبخاصة منذ الاتفاقيات الإسرائيلية - الفلسطينية عام ١٩٩٣ فإن بعض الزعماء العرب، عندما يريدون خدمة من واشنطن فإنهم يقومون بإقناع اللوبي المؤيد لإسرائيل ليقول كلمة طيبة عنهم أمام الدوائر السياسية الأمريكية. ويدل كل ذلك على مكانة وقوة اللوبي المساند لإسرائيل وتأثيره في صناعة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية. إن أحد الأسباب وراء التحالف التركي - الإسرائيلي الحالي يكمن في رغبة الزعماء الأتراك إقامة علاقات دافئة وحميمة مع واشنطن. ويعني ذلك أن تحالفهم مع إسرائيل يسمح لزعماء تركيا بالوصول بسهولة أكثر إلى معقل السياسة الأمريكية.

ثالثاً: هيمنة اللوبي المؤيد لليكود

لقد أظهرت جماعات الضغط الصهيونية مراراً وتكراراً قابليتها السياسية وتأثيرها. ولكن تجدر ملاحظة أن الانشقاقات والانقسامات قد بدأت تصيب اللوبي المؤيد لإسرائيل في السنوات الأخيرة. إن هذه الانشقاقات تنجم عن خلافات في الرأي حول كيفية معالجة قضايا مثل إحلال السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب، والاحتلال المستمر للضفة الغربية وخصوصاً الأسلوب الذي تعاملت به إسرائيل مع الانتفاضة الفلسطينية وغزو لبنان عام ١٩٨٢.

وعلى رغم ذلك فإن جماعات الضغط المؤيدة لليكود تمارس ضغوطاً كبيرة، وخصوصاً على مؤسسة صنع السياسة الخارجية الأمريكية. وبحسب

قول وليام ميللر فإن «إيباك» و«بناي بريث» و«الصندوق اليهودي الموحد» كلها «متأكدة من الإعراب عن آرائها بعبارات قوية بشأن أية قضية تؤثر في إسرائيل أو الشرق الأوسط بشكل عام. ومن المؤكد أيضاً أن كل عضو من أعضاء الكونغرس يستقبل زيارات منتظمة من حاخامات بارزين وأشخاص عاديين من أبناء ولاياتهم»^(٢٨).

ولذلك فمن الملاحظ أن السياسيين الأمريكيين، في السلطتين التنفيذية والتشريعية يجمعون عن إثارة مؤيدي الليكود في واشنطن خشية أن يتلکأوا عن دعمهم في حملات إعادة الانتخاب. وسواء أكان الأمر حقيقة أم خيالاً فإن لدى السياسيين الأمريكيين تصوراً مفاده أنه من غير المفيد أن تعارض جماعات الضغط الصهيونية أو تتحداها. وفي النهاية فإن التصورات تلعب دوراً حاسماً في السياسات لأنها تصبح غير قابلة للتمييز من الحقيقة.

وإذا كانت إسرائيل حليفاً مناسباً ومفيداً للولايات المتحدة، إلا أن العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية الخاصة قد ثبت أنها لا تخلو من مشكلات أيضاً. وفي هذا السياق فإن المسؤولين الأمريكيين يدركون الحاجة لإبقاء تحالفات استراتيجية واقتصادية مهمة مع بعض البلدان العربية. ولذلك فليس من المستغرب أن صناع السياسة الأمريكية يجدون أنفسهم مجبرين أحياناً على السير على حبل مشدود للموازنة بين علاقتهم الحميمة بإسرائيل، وإبقاء «زبائنهم» العرب مرتاحين. وعلى أية حال فبعد حرب الخليج عام ١٩٩١ والاندثار العملي للقومية العربية - إما كمشاعر سياسية قوية أو كوسيلة ضغط على الولايات المتحدة باسم القضايا العربية - فإن عملية الموازنة التي تقوم بها واشنطن قد ازدادت ضعفاً مع اشتداد احتكار اللوبي المؤيد لإسرائيل للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية. إن صناع القرار الأمريكيين لم يعودوا يشعرون بأنهم ملزمون باسترضاء أصدقائهم العرب، أو إعطاء الانطباع بالإنصاف في الصراع العربي - الإسرائيلي.

لقد أصبحت جماعات الضغط الصهيونية تحت سيطرة «إيباك» وهو لوبي

William Green Miller, «The Changing Role of Congress,» in: Judith (٢٨) Kipper and Harold H. Saunders, eds., *The Middle East in a Global Perspective* (Boulder, CO: Westview Press, 1991), p. 135.

يهتم بقضية واحدة تتركز حول إسرائيل وأولويتها في الحياة اليهودية الأمريكية^(٢٩). إن «إيباك» هو أداة لحزب الليكود الإسرائيلي ويفتخر بموقفه المتصلب من «عملية السلام»، ويؤيد المتشددين من الليكود في رفضهم لتقديم أي تنازلات للفلسطينيين والعرب. وقبل انتصار نتياهو في عام ١٩٩٦ اشتكى حزب العمل وقياداته العليا رابين وبيريس بشكل عام من أن مبادرات السلام يتم تخريبها من قبل «إيباك» الذي يحاول تأليب وجهات نظر مسؤولي إدارة كلينتون والكونغرس ضد «عملية السلام» الحالية.

فمثلاً، في ربيع ١٩٩٨، لم يتصل السفير الإسرائيلي في واشنطن بأعضاء الكونغرس الأمريكي لشرح وجهة نظر نتياهو من عملية السلام ومعارضته لدور إدارة كلينتون في محاولة دفع العملية السلمية إلى الامام. على العكس، اتصل السفير الإسرائيلي، بن اليسار، بمدير «إيباك» هوارد كور لتنسيق الموقف وتجنيد أكبر عدد من أعضاء الكونغرس لمعارضة موقف إدارة كلينتون. وعندما سأل كور عن السبب الذي دفع بن اليسار للاتصال به وليس بأعضاء الكونغرس مباشرة، كان جواب كور: «ليس من أحد يعرف واشنطن كما نعرفها نحن».

وبالفعل نجحت «إيباك» في جمع تواريخ ٨١ سناتوراً على رسالة لكلينتون ترفض مجابهة ودفع نتياهو إلى قبول خطة الانسحاب المتواضعة (١٣٪) من الأراضي الفلسطينية المحتلة. النقطة المهمة التي تحتاج إلى تشديد هي أن قوة «إيباك» لا تكمن فقط في ميزانيتها السنوية التي تفوق ١٥ مليون دولار أمريكي، لكن في نوعية وعدد أعضائها الذين يقدرون بـ ٥٥ ألف عضو. عشرات من الأعضاء الذين عملوا مع «إيباك» سابقاً يشغلون مناصب حساسة في الإدارة الأمريكية الحالية ومؤسسات الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال مارتن انديك، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، عمل سابقاً لـ «إيباك».

لقد لعب «إيباك» دوراً حاسماً أيضاً بجعل الكونغرس يقر تشريعاً ينص

Tivnan, *The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy*, (٢٩) p. 253.

على نقل السفارة الأمريكية إلى القدس. ومع ذلك، فإن كلاً من رابين وبيريس، اللذين يؤمنان بعمق بأن القدس يجب أن تبقى العاصمة غير المقسمة لإسرائيل، خشي من تأثيرات هذا التشريع على «عملية السلام» وسعى بشدة في الولايات المتحدة لتأجيل تنفيذه. وفي الحقيقة فإن بعض الزعماء اليهود المعتدلين قد طالبوا مؤخراً بجهد أكبر من جانب المعسكر اليهودي الموالي للسلام وذلك لمعادلة العناصر المتطرفة المؤيدة لليكود. إن العديد من اليهود المعتدلين يخشون من أن اللوبي المؤيد لليكود في الولايات المتحدة قد شوّش على الجهات البراغمية.

ومن دواعي السخرية أن الكونغرس الأمريكي قد بزّ السلطة التنفيذية الأمريكية وأيضاً حزب العمل الإسرائيلي بتأثير «إيباك» القوي وانتخابات الرئاسة الأمريكية. وقد علّق أحد موظفي البيت الأبيض السابقين على السلطة المتنامية للإيباك وموقفه العنيد بالقول: «يريدون تعاوناً بنسبة ١٠٠ بالمئة وإلا فكما يدعون ستكون هناك مجزرة أخرى. ولكن لا يمكن أن يحصلوا على ١٠٠ بالمئة فإن الإدارة سترفض حتماً بعض الأشياء. فالنظام لا يعمل إذا أرادت مجموعة من المجموعات الحصول على ١٠٠ بالمئة. فلا يمكن لطرف أن يكون الفائز دائماً»^(٣٠).

ولذلك فقد حذر بعض مراقبي الساحة السياسية الأمريكية من مغبة المبالغة في تصوير نفوذ اللوبي المؤيد لإسرائيل أكثر مما هو بالفعل. ويقولون بأن جماعات الضغط الصهيونية كانت فعالة في ضمان كمية كبيرة من المساعدات الخارجية لإسرائيل؛ بينما كان اللوبي المؤيد لإسرائيل أقل نجاحاً في الضغط على واشنطن لكي تأخذ في الحسبان اهتمامات تل أبيب الإقليمية الأوسع. فعلى سبيل المثال ينتقد شبيغل بعض الروايات التي تنسب للمنظمات الصهيونية نفوذاً «أسطورياً» فيقول: «من الشائع الاعتقاد (خطأ) أن اللوبي المؤيد لإسرائيل لديه قوة دفع هائلة، إن لم يكن تأثيراً حاسماً، على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط»^(٣١).

(٣٠) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢٥٥.

(٣١) Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan*, p. 388.

ولو أننا يجب أن نحترس من الميل نحو التأميرية وخلط الأسطورة بالواقع، فإننا يجب أن نقدر فعالية اللوبي المؤيد لإسرائيل وقوته في تشكيل الخطوط العريضة للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية. لقد أكد آرثر لوري المسؤول السابق في وزارة الخارجية أن سياسة كلينتون للاحتواء المزدوج لإيران، والعراق، وإعلانه اللاحق في عام ١٩٩٥ عن مقاطعة تجارية كاملة لإيران قد تأثرت بتكتيكات اللوبي والضغط السياسية من أصدقاء إسرائيل. كذلك فقد رسم علاقة سببية بين شراسة الحملة المعادية للإسلام واتساع نطاقها في الولايات المتحدة، والحملة المنظمة التي تقوم بها إسرائيل واللوبي المؤيد لها في الولايات المتحدة^(٣٢). وبالطريقة نفسها شكت مجلة إيكونوميست من أن كلينتون يعتمد جزئياً على المعلومات التي تقدمها إسرائيل ويغتنم المناسبات الانتخابية ليظهر تصلباً شخصياً بشأن قضية الساعة - الإرهاب^(٣٣).

وإلى حد كبير، تشكل وجهة النظر الإسرائيلية للأصولية الإسلامية طريقة فهم المسؤولين الأمريكيين لهذه الظاهرة، بينما أنكر معظم المسؤولين الأمريكيين الذين أجريت مقابلات معهم أهمية الدور الإسرائيلي في صناعة السياسة الأمريكية تجاه الإسلاميين^(٣٤). وعلى الرغم من أن بعض المسؤولين

Arthur L. Lowrie, «The Campaign Against Islam and American Foreign Policy,» *Middle East Policy*, vol. 4, nos. 1-2 (September 1995), pp. 215-216.

Economist (6 May 1995).

(٣٣)

أقر تيموثي ورت، وكيل الوزارة للشؤون العالمية في شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب في تموز/ يوليو ١٩٩٣ بأن لحكومة الولايات المتحدة «اتصالات جيدة للغاية مع المخابرات الإسرائيلية»، وخصوصاً في ما يتعلق بموضوع إيران. نقلاً عن: Timothy Wirth, «Hearing of the International Security, the Future of U.S. Anti-Terrorism Policy,» in: *103rd Congress, 1st Sess., 13 July 1993* (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1993), p. 23.

(٣٤) تبعاً للكاتب الإسرائيلي حاييم بارام، فإنه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط الشيوعية، حاول قادة إسرائيل تجنيد الولايات المتحدة وأوروبا في المعركة ضد «الأصولية الإسلامية» مصورين إياها على أنها «عدو أكبر من الحياة». وكانت استراتيجيتهم مرسومة بشكل يسعى إلى إقناع الرأي العام الأمريكي وصناع القرار السياسي الأمريكيين باستمرار أهمية إسرائيل الاستراتيجية في عالم مضطرب ومنذر بالعنف. Haim Baram, «The Demon of Islam,» *Middle East International* (2 December 1994), p. 8.

الأمريكيين يصرحون بأن الولايات المتحدة ملتزمة بالكامل بأمن إسرائيل فإنهم يؤكدون أن سياسة واشنطن الإسلامية مدفوعة بالمصالح القومية الأمريكية وليس بالاحتياجات والحسابات الأمنية الإسرائيلية^(٣٥). لكن عدداً قليلاً من المعارضين في الحكومة الأمريكية اختلفوا مع زملائهم. ووفقاً لما ذهب إليه أحد كبار موظفي وزارة الخارجية: «نحن متأثرون كثيراً بالتعريف الإسرائيلي للإسلاميين».

وقد وافق موظف آخر في وزارة الخارجية على أن الولايات المتحدة تعارض حصول الحكومات الإسلامية على الأسلحة غير التقليدية خشية أن تهدد أمن إسرائيل. إن هذه الشكوك الأمريكية نحو الإسلاميين، كما لاحظ هذا المسؤول، تتعلق جزئياً بمعارضة الإسلاميين الشديدة للسلام مع إسرائيل، إحدى قضايا السياسة الخارجية المهمة جداً للولايات المتحدة^(٣٦). إن زيارات الرئيس كلينتون الثلاث الأخيرة إلى المنطقة هي أمثلة تنطبق على هذه الحالة. فقد وضع مكانة الرئاسة وثقلها إلى جانب صانعي السلام واعداء بأن يقاوم «قوى الإرهاب والتطرف الظلامية»، إشارة إلى المجموعات الثورية الإسلامية التي تعارض عملية السلام العربية - الإسرائيلية^(٣٧).

إن الانطباع الذي يبديه المسؤولون الأمريكيون يتمثل في أن الإدارات الأمريكية المتعددة تدرك جيداً تعريف إسرائيل للأمن في المنطقة وتتجاوب معه. لذلك فإن ما يذهب إليه شبيغل وآخرون من الافتراض بأن إسرائيل واللوبي المؤيد لها لا يؤثران في السياسة الأمريكية أبعد من المسرح العربي - الإسرائيلي يعتبر أمراً مشكوكاً فيه. ففي نظر إسرائيل وأصدقائها الأشياء لها علاقة بعضها ببعضها الآخر في المنطقة العربية؛ ومعظم القضايا الإقليمية

(٣٥) مقابلة أجريت مع أحد أعضاء جهاز التخطيط السياسي في وزارة الخارجية في واشنطن في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٥. ومقابلة مع مسؤول في مجلس الأمن القومي، واشنطن، ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٥.

(٣٦) مقابلة أجريت مع أحد أعضاء جهاز التخطيط السياسي في وزارة الخارجية في واشنطن في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٥.

(٣٧) تعليقات للرئيس كلينتون أمام البرلمان الأردني [البيت الأبيض، مكتب الصحافة (Office of the Press Secretary) عمان، الأردن] في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، ص ١.

- صعود الإسلام السياسي، وامتلاك الأسلحة التقليدية وغير التقليدية من قبل البلدان العربية والإسلامية، والتحالفات السياسية المحلية - لها تأثيراتها في الأمن الإسرائيلي. ويبدو أن جماعات الضغط الصهيونية توسع تعريفها للأمن الإسرائيلي ليشمل مجموعة من التطورات الإقليمية. وتشير الدلائل إلى أنها وجدت آذاناً صاغية لدى مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية. ولكن الأهم من ذلك هو ازدياد نفوذ اللوبي الصهيوني المؤيد لحزب الليكود في الولايات المتحدة. ويبدو أن جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل أصبحت تحت رحمة اللوبي الليكودي الذي يطالب بكل شيء، ويرفض أي نقد لسياسات إسرائيل المتطرفة.

رابعاً: اللوبي العربي؟

حتى فترة قريبة، وخلافاً للجالية اليهودية، لم يكن للعرب الأمريكيين وجود من الناحية العملية كمجموعة عرقية متميزة في الولايات المتحدة. وفي طريق موازية لتلك التي ألهمت فيها الصهيونية الإسرائيلية القومية الفلسطينية الكامنة، فإن النشاط اليهودي في الولايات المتحدة حفز العرب الأمريكيين لكي ينظّموا أنفسهم سياسياً ويحاولوا المشاركة من هذه الزاوية العرقية الجديدة. فهناك أكثر من ثلاثة ملايين أمريكي من أصل عرقي عربي^(٣٨). والإسلام هو دين نام في الولايات المتحدة، حيث إن هناك مسلمين أكثر عدداً من الطائفة الأسقفية البروتستانتية (Episcopalians)، وقريباً سيفوق عدد المسلمين عدد اليهود في الولايات المتحدة. وفي العقد الماضي أدركت الجالية العربية الإسلامية الحاجة إلى التنظيم والمشاركة السياسية. وتأسست الجمعية الوطنية للعرب الأمريكيين للضغط على حكومة الولايات المتحدة حتى تتخذ مواقف مؤيدة للقضايا العربية.

إن عدداً كبيراً من مجموعات المصالح العربية الموجودة في الولايات المتحدة تعاني من صعوبات بالغة؛ أولاً: هي جديدة على اللعبة السياسية في واشنطن، وتقصها الأموال والخبرة والوصول إلى المراكز العليا لصانعي القرار

Miller, «The Changing Role of Congress,» p. 135.

في الولايات المتحدة. ثانياً: إن المنظمات العربية تنفق الوقت والكثير من الموارد القليلة لحث الجمهور الأمريكي على إزالة الصور النمطية والأساطير الأخرى حول العرب والمسلمين. ويجب ملاحظة أن المناخ الايديولوجي الثقافي الأمريكي عموماً سلبي وقاس جداً حيال المسلمين^(٣٩). وفي المستقبل المنظور فإن جماعات المصالح العربية لا يمكن أن تصبح قوة فاعلة في حملتها للتأثير في سياسة واشنطن. إنها ستبقى في موقع الدفاع تستجيب للأحداث والتطورات بدلاً من اتخاذ أي مبادرات سياسية مهمة. ومعنى ذلك أن عمل الجالية العربية/الإسلامية الأمريكية هو دفاعي بحت، وليس هجومياً مؤثراً، وبخاصة على المدى القريب؛ ثالثاً، تختلف جماعات الضغط المؤيدة للعرب في ما بينها بشأن التطورات الإقليمية، وأيضاً بشأن قراءاتها للسياسة الخارجية الأمريكية^(٤٠). وإحدى أكبر الصعوبات جدية التي تواجه مجموعات الضغط العربية هو الانقسام الداخلي. فعلى سبيل المثال، اللوبي اللبناني لا يتفق تماماً في الرؤية مع المنظمات العربية السائدة في العديد من القضايا. هذه الحقيقة تقلل من تأثير مجموعات الضغط المؤيدة للعرب جاعلة إياها أقل فعالية من نظيرتها اليهودية.

وعلى الرغم من ذلك فإن منظمات الضغط العربية تشترك في إجماع نسبي بشأن عدد من المواضيع. وهذه تتضمن حلاً شاملاً وعادلاً للصراع العربي - الإسرائيلي وإبقاء الارتباط النفطي مع الولايات المتحدة، وهي قضية مدعومة من أكثر البلدان العربية وشركات النفط الأمريكية المؤثرة. وهناك قضية أخرى انشغلت بها جماعات الضغط المؤيدة للعرب، بشكل نشيط، وهي الديمقراطية في الوطن العربي. وقد جاهرت جماعات الضغط المؤيدة للعرب مؤخراً بانتقادها للأنظمة الدكتاتورية العربية وانتهاكات حقوق

(٣٩) انظر: Laurence Michalak, *Cruel and Unusual: Negative Images of Arabs in American Political Culture*, 3rd ed. (Washington, DC: ADC, 1988), and Issam Suleiman Mousa, *The Arab Image in the U.S. Press*, American University Studies, Series XV, Communications; v. 1 (New York: Peter Lang, 1984).

(٤٠) Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan*, p. 8.

الإنسان. ووفق دراسة نشرت في مجلة فورين بوليسي (Foreign Policy) «شعر الناشطون الرئيسيون العرب من أصل أمريكي بالضغط للعب دور أكبر في إضفاء طبيعة ديمقراطية على الأنظمة العربية الاستبدادية وأجبروا على مكافحة صعود الإسلامية بين مواطنيهم المهاجرين»^(٤١).

ويضاف إلى المكانة المتزايدة، إن لم تكن الفعالية المتزايدة أيضاً، للمنظمات المؤيدة للعرب، حقيقة أنها ينظر إليها كداعية لصنع سلام عربي - اسرائيلي. لقد حسّنت «عملية السلام» في المنطقة العربية من علاقات العرب الأمريكيين باليهود الأمريكيين، ومكنت الجماعات الإثنية العربية الأمريكية من الوصول المحدود إلى صنّاع السياسة الأمريكية الكبار. فالرئيس كلينتون وكبار مساعديه يلتقون بشكل منتظم مع الجماعات العربية الأمريكية للاستماع إلى وجهات نظرها. أما عن كونهم يأخذون نصيحة اللوبي المؤيد للعرب بجدية، فهو أمر مشكوك فيه على أية حال، وإن كانت الدلائل تشير إلى أن المنظمات العربية الأمريكية لا تمارس أي تأثير حقيقي في مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية. فهي لا تؤخذ بجدية من قبل نخبة السياسة الخارجية الأمريكية، وأراؤها غير منتشرة كثيراً ولا تغطى بشكل بارز من قبل أجهزة الإعلام، وتنقصها أيضاً القوة السياسية والوزن والقدرة المالية للتنافس بفعالية مع نظيرتها اليهودية.

وإنصافاً للوبي المؤيد للعرب على أية حال، تجب الإشارة إلى أنه يعمل في ظروف صعبة جداً. فالمشاعر المعادية للعرب والمسلمين قوية جداً في الولايات المتحدة. وبعيداً من الانتقال للهجوم فإن جماعات العرب والمسلمين الأمريكيين تميل إلى أن تكون في الغالب في مواقع الدفاع محاولة دحض اتهامات الإرهاب الموجهة ضد جالياتها، وهذا بالضبط ما حدث بعد تفجير المركز التجاري العالمي في نيويورك عام ١٩٩٣، والذي أدين فيه عشرة مسلمين بشن «حرب إرهاب مدن» ضد أمريكا والتخطيط لقتل الرئيس مبارك^(٤٢). إن المحاكمة التي تلت ذلك - مصحوبة بمفاجآت كون المتهمين

Yossi Shain, «Multicultural Foreign Policy,» *Foreign Policy*, no. 100 (Fall (٤١) 1995), p. 75.

New York Times, 2/10/1995.

(٤٢)

تأمروا من أجل تنفيذ حملة دموية لتفجير مبنى الأمم المتحدة ومعالم نيويورك الأخرى ولإجبار الولايات المتحدة على التخلي عن مسانقتها لإسرائيل ومصر. قد عمقت مخاوف الأمريكيين وعداءهم للعرب والمسلمين الأمريكيين.

لقد أكد ريتشارد بوليت أن الأمريكيين قد تقبلوا بسهولة شديدة مفهوم أن أعمال العنف التي ارتكبت من قبل بعض المسلمين «تعبّر عن ثقافة التطرف والإرهاب التي لا يمكن التسامح أو التفاهم معها»^(٤٣). كذلك فإن بعض المراقبين قد صبوا الزيت على النار الملتهبة بالتحذير من وجود شبكة دولية منظمة من الجماعات «الإرهابية الإسلامية» في طول الولايات المتحدة وعرضها موجهة نيرانها ضد المصالح الغربية»^(٤٤).

وعلى الرغم من عدم ظهور أي دليل على وجود «أمية إسلامية»، فإن تفجير المركز التجاري العالمي قد ألحق ضرراً بالغاً بصورة العرب والمسلمين ووجودهم في الولايات المتحدة. إن صحيفة نيويورك تايمز التي عمدت إلى الربط بين «المسلمين والإرهاب الداخلي في عقول العديد من الأمريكيين»، قد خلصت إلى أن «التفجير جعل المسلمين أهدافاً مكشوفة للمشاعر العنصرية والتمييز السياسي»^(٤٥). وعلى سبيل المثال، في استطلاع للرأي العام أجرياً بعد التفجير مباشرة سئل الأمريكيون عن مواقفهم حيال الإسلام، فأجاب أكثر من ٥٠ بالمئة أن «المسلمين معادون للغرب ومعادون لأمريكا»^(٤٦). ومن بين الجماعات الدينية المختلفة التي كان على المستطلعين أن يحددوا أسوأها

Bulliet, «Preface», p. iii.

(٤٣)

(٤٤) انظر على سبيل المثال التقرير الوثائقي بعنوان «الجهاد في أمريكا» الذي قام بإعداده الصحفي ستيفن امرسون لشركة بي بي أس (PBS)، وقد تم بثه في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (انتاج شركة SAE، ١٩٩٤).

James Brooke, «Attacks on U.S. Muslims Surge Even as Their Faith Takes Hold», *New York Times*, 28/8/1995.

(٤٦) رعى هذا الاستبيان كل من المؤتمر القومي حول العلاقات بين الجماعات المختلفة ومؤسستا فورد وجويس. وقام بإجرائه مركز إل. اتش. للبحوث (L.H. Research). وكان عدد المستفتين ٢٧٥٥ شخصاً والفترة التي أجري فيها الاستبيان هي من ٦/٨/١٩٩٣ إلى ٣٠/٨/١٩٩٣.

جاء المسلمون على رأس القائمة^(٤٧).

علاوة على ذلك فإن انفجار نيويورك كانت له نتائج بعيدة المدى على السياسة الخارجية الأمريكية. وكما قال مسؤول كبير في وزارة الخارجية، فإن تفجير المركز التجاري العالمي كان نكسة لجهود إدارة كلينتون لوضع سياسة تعيش إيجابية حيال الإسلام السياسي. وأضاف هذا السفير أن التفجير قد تم ربطه بنمو حماس في الضفة الغربية وقطاع غزة وحزب الله في لبنان ومجاهدين إسلاميين آخرين في السودان والجزائر^(٤٨). وعلى النمط نفسه فقبل انقشاع غبار انفجار المبنى الاتحادي في مدينة اوكلاهوما عام ١٩٩٥ سارع «خبراء الإرهاب» في أجهزة الإعلام إلى اتهام عرب ومسلمين وشرق أوسطيين بالانفجار^(٤٩). وفي غمرة هذا الجو المشحون أصبح العرب والمسلمون في الولايات المتحدة أهدافاً لحوادث اعتداء. وفي الأيام الثلاثة التي تلت التفجير تم تسجيل أكثر من ٢٠٠ حادث عنف ضد العرب والمسلمين الأمريكيين^(٥٠).

هذا هو السياق الذي تعمل في إطاره جماعات المصالح العربية الأمريكية أحياناً. وبعد تفجيرات المركز التجاري العالمي ومدينة أوكلاهوما فإن ممثلين عن هذه الجماعات عملوا بجهد لكي يصححوا الوضع، ويبينوا أن الأفراد الذين قاموا بفعاليتهم في المركز التجاري لا يمثلون الجالية العربية الإسلامية. وحذروا من اتجاه تعميم اللائمة والمسؤولية أو نشر الشعور بالذنب العام. وفي البدء، فإن المنظمات العربية والإسلامية ربما شعرت بأنها عاجزة وضعيفة بعد انفجار مدينة أوكلاهوما مباشرة. لكن بعد أن ظهر دليل

(٤٧) تم هذا الاستبيان برعاية المجلس الأمريكي الإسلامي، وقامت بإجرائه جمعية جون زغبى الدولية (John Zogby Group International). وكان عدد المستفتين ٩٠٥ أشخاص. أما تاريخه فهو من ١٦/٣/١٩٩٣ إلى ٢٣/٣/١٩٩٣.

(٤٨) مقابلة، برنستون، نيوجيرسي، ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٥.

(٤٩) CBS Evening News, 19/4/1995; New York Times, 20/4/1995; Washington Post, 20/4/1995, and International Herald Tribune, 26/4/1995.

انظر أيضاً: Lowrie, «The Campaign Against Islam and American Foreign Policy», p. 213.

Brooke, «Attacks on U.S. Muslims Surge Even as Their Faith Takes Hold». (٥٠)

بأن المجرمين ينتمون إلى منظمات أمريكية يمينية فإن الجالية العربية/الإسلامية من أصل أمريكي قد تمت تبرئتها. وقد أدان بعض السياسيين والزعماء الدينيين وصنّاع الرأي الأمريكيين بمن فيهم نائب الرئيس آل غور الهجمات العنصرية ضد الجالية العربية/الإسلامية، واستقبلوا بعض ممثليها.

ومع هذا فحقيقة أن مثل هذه الحوادث ما زالت تحدث في الولايات المتحدة حتى يومنا هذا ترينا مدى الصعوبات السياسية التي تواجه الجالية العربية والإسلامية. ولن نبالغ إذا قلنا إن الجالية العربية والإسلامية الأمريكية ما زالت هامشية سياسياً في الولايات المتحدة. فعليها أن تمر عبر الطقوس المؤلمة للتكامل والاستيعاب التام في الثقافة السياسية الأمريكية. وسيكون من المضلل أن نتوقع من جماعات الضغط العربية الأمريكية ممارسة أية ضغوط فعالة، ناهيك عن التأثير في صناعة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية. إن الغرض من عملها هو تربوي أكثر منه سياسي وموجه إلى المدى البعيد. وفي هذه المرحلة من تطوره التاريخي فإن اللوبي المؤيد للعرب لا يمكن أن يقارن بنظيره اليهودي، فهو لاعب مهم ومشارك في رسم السياسة بشأن المنطقة العربية. وعلى النقيض من ذلك يحاول اللوبي المؤيد للعرب التأثير في العملية السياسية بشكل غير مباشر، وذلك بنشر الردود لمواجهة بعض الآراء غير الشعبية والموجهة ضد المجتمعات العربية والإسلامية من خلال أجهزة الإعلام الأمريكية. وهذا يوصلنا إلى الدور الذي تلعبه أجهزة الإعلام في التأثير في الرأي العام والسياسة الخارجية الأمريكية أيضاً.

خامساً: دور وسائل الإعلام في عملية صنع السياسة الخارجية

هل يمكن للفرد أن يفهم عمل السياسة الأمريكية بشأن المنطقة العربية دون استعراض دور وسائل الإعلام في إضفاء الشرعية على المواقف الأمريكية أو في تشكيلها؟ إن الأهمية المتصاعدة لوسائل الإعلام في الشؤون العامة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد حولتها من مشاهد خفي تقريباً إلى فاعل رئيسي في الميدان السياسي^(٥١). إن المراقبين في الساحة الأمريكية يتفقون على أن

Dan Schiller, *Objectivity and the News: The Public and the Rise of* (٥١)
= *Commercial Journalism* (Philadelphia, PN: University of Pennsylvania Press, 1981),

التغطية الإخبارية السلبية للمنطقة العربية من قبل وسائل الإعلام السائدة تؤثر في تصورات الجمهور وصنّاع السياسة ومواقفهم حول المجتمعات الإسلامية. ويمكن القول إن قوة وسائل الإعلام تكمن بشكل خاص في قدرتها على تعميم الصراعات في المحيط الاجتماعي، بما يبيىء لأناس آخرين وليس لصانعي القرار وحدهم الخيار في التدخل في المناقشة. وعلى أية حال فإن بعض هؤلاء المراقبين يجد صعوبة في تحديد العلاقة المعقدة بشدة وغير الملحوظة بين وسائل الإعلام السائدة وعملية صنع السياسة الأمريكية.

وعلى أية حال، فإن بعض المراقبين الناقدين ليس لديهم مثل هذه الهواجس. فبالنسبة إليهم فإن «وسائل الإعلام المهيمنة هي نفسها عضو في مؤسسة النخبة والأعمال»^(٥٢). وإذا ما أخذنا في الاعتبار التوافق الإيديولوجي الذي يشدّ النخبة الحاكمة الأمريكية، فإنه نادراً ما تنشأ توترات أساسية، كما يؤكد أولئك المراقبون، بين السياسة الخارجية الأمريكية والمؤسسة الإعلامية^(٥٣). وينتقد بعض المحللين ميل وسائل الإعلام إلى الرجوع إلى «الخبراء» باعتبارهم مصادر رئيسية لهم، لكي تصادق على قرارات اتخذتها النخبة بدلاً من تلك التي يتخذها الرأي العام، وهم يلاحظون أيضاً أن الروتين وغياب الرؤية النقدية في دور وسائل الإعلام قد جعل الرأي العام الأمريكي يشعر بالتهكم والانعزال عن السياسة. ويرفض هؤلاء المحللون زعم بعض زملائهم «المثاليين» بخصوص دور وسائل الإعلام كآلية لوضع المخططات - وسائل الإعلام الإخبارية كقناة اتصال بين صنّاع السياسة وبقية الجماعات في المجتمع^(٥٤).

pp. 179-197, and D. Altheide, «Iran vs TV News: The Hostage Story Out of Context,» in: William C. Adams, ed., *Television Coverage of the Middle East* (Norwood, NJ: Ablex Publishing Corporation, 1981), pp. 128-157.

Edward S. Herman, «The Media's Role in U.S. Foreign Policy,» *Journal of International Affairs*, vol. 47, no. 1 (Summer 1993), p. 25.

(٥٣) المصدر نفسه.

L. Erbring, E. N. Goldenberg and A. H. Miller, «Front-Page News and Real World Cues: A New Look at Agenda-Setting by the Media,» *American Journal of Political Science*, vol. 24 (1980), p. 17.

فعلى سبيل المثال، يؤكد إدوارد هيرمان أن وسائل الإعلام تشكل في الواقع الذراع الداعم للنخبة المسيطرة، وتناقش القضايا وتعرضها ضمن إطار مرجعي مقبول^(٥٥). ويدّعي هيرمان، ونعوم تشومسكي أيضاً - وهو أحد أهم الأصوات النقدية في الولايات المتحدة - أن وسائل الإعلام الإخبارية تتجاوز عادة مع اهتمامات وقيم ووجهات نظر النخبة الحاكمة - إن النخبة السياسية ومجموعة صغيرة مهيمنة من مؤسسات الإعلام الجماهيري الباحثة عن الربح تسيطر على قسم كبير من موارد وسائل الإعلام وسلطاتها^(٥٦). وفي العديد من الحالات فإن نشر معلومات جديدة يجب ألا ينظر إليه كنتيجة لتحقيق استقصائي (وهو وظيفة مستقلة) لكن نتيجة التسربات التي يقوم بها صنّاع السياسة أنفسهم في محاولة للتلاعب بالأخبار المكشوفة أو لقمع بعض السياسات أو ترويجها^(٥٧). إن المدافعين عن هذا الرأي يدعون بأن الرؤساء وإداراتهم يقررون غالباً «متى يصبح حدث ما خبراً وإلى متى يبقى كذلك، ببساطة يمكنهم القيام بذلك بإعطاء قضية ما الاهتمام اللازم أو عدم الاهتمام»^(٥٨).

وطبقاً لليون سيغال وهيرمان فإن العديد من العوامل - مثل الاعتماد الكبير لوسائل الإعلام على المصادر الحكومية في قصصها الإخبارية، وانعدام مناقشة الرأي العام للحملات الدعائية الحكومية، واستعمال الحكومة لأسلحة الايديولوجيا كمعاداة الشيوعية أو التهديدات المحتملة للأمن القومي - كلها تمكن الحكومة من إبقاء وسائل الإعلام طيعة. ومع ذلك، ففي بضع حالات تجاسر مراسلو صحف شجعان على تحدي أساسيات السياسة الرسمية. يقول سيغال أن عدداً كبيراً من أخبار الصفحات الأولى في صحيفتي واشنطن

(٥٥) يذكر هرمان عشرات الحالات ليبرهن أن التيار الأساسي في وسائل الإعلام هو خادم للسياسة الرسمية. Herman, Ibid., pp. 26-27 and 30-45.

Noam Chomsky and Edward S. Herman, *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media* (New York: Pantheon Books, 1988).

M. Linsky, *Impact: How the Press Affects Federal Policymaking* (New York: Longman, 1986), pp. 169-202.

R. G. Nokes, «Libya: A Government Story», in: S. Serfaty, ed., *The Media and Foreign Policy* (New York: St. Martin's Press, 1990), p. 33.

بوست ونيويورك تايمز يعتمد على مصادر رسمية: «تايمز والبوست تعملان كشبيه بالناطق الخاص للنخبة السياسية»^(٥٩). إن اعتماد وسائل الإعلام على المصادر الرسمية في تغطية الشؤون العالمية أعلى مما هو عليه في حالة السياسة الداخلية. ويؤكد دي هالين أن اعتماد وسائل الإعلام على المصادر الرسمية يعكس اعترافاً رمزياً مهماً بشرعيتها؛ إنهم يقدرون معرفتها المتفوقة على ناقدتهم كممثلة لعامة الناس^(٦٠). كذلك فإن «الخبراء» الذين تعتمد عليهم وسائل الإعلام في تعليقاتها كمصادر موثوقة نادراً ما يتحدثون الجوّ السائد من الآراء خشية من أن «القيام بذلك قد يفقدهم تأثيرهم وربما يفقدهم الأمل بالقبول أو الرجوع إلى مناصب حكومية»^(٦١).

ويرسم محللون آخرون صورة مشابهة، وإن كانت أكثر تلويناً للعلاقة بين الصحافة والمؤسسة السياسية. وعلى الرغم من أنه في المجتمع الديمقراطي يجب أن تقوم وسائل الإعلام الإخبارية بتقديم مصدر بديل للمعلومات والتثقيف في ميدان السياسة الخارجية، فإن الإعلامي وليام دورمان يؤكد أن وسائل الإعلام قد أخضعت اهتماماتها العادية لمتطلبات الحرب الباردة باسم الأمن القومي. و«النتيجة»، يدعي دورمان، هي «صحافة تبجيل دولة الأمن القومي»^(٦٢). وهو يؤكد أبعد من ذلك على أن دور الصحافة ووظيفتها المتغيرين منذ بداية

(٥٩) نقلًا عن: Leon V. Sigal, *Reporters and Officials: The Organization and Politics of Newsmaking* (Lexington, MA: D.C. Heath, 1973), pp. 42-60, and Herman, «The Media's Role in U.S. Foreign Policy,» p. 26.

(٦٠) D. Hallin, «The Media, the War in Vietnam, and Political Support: A Critique of the Thesis of an Oppositional Media,» *Journal of Politics*, vol. 46 (1984), p. 6.

(٦١) Mansour, *Beyond Alliance: Israel in U.S. Foreign Policy*, p. xv.

(٦٢) يؤكد دورمان رأيه الجازم بالإشارة إلى أن وسائل الإعلام الأمريكية لا تشكل كلاً واحداً متراصاً، وبأن الصحفيين لا يتلقون التوجيهات من المسؤولين في واشنطن، وإنما يرى بأن «تأثيرات الأيديولوجيا تتخذ سبيلها إليهم من خلال التنافذ الثقافي (Cultural Osmosis)، وليس من خلال التوجيهات». انظر: William A. Dorman, «Media, Public Discourse, and U.S. Policy Toward the Middle East,» in: Hooshang Amirahmadi, ed., *The United States and the Middle East : A Search for New Perspectives* (Albany, NY: State University of New York Press, 1993), pp. 289, 291-292 and 304.

الحرب الباردة قد جعلها مشاركاً طوعياً في صناعة السياسة الخارجية، ليس بمعنى تقرير السياسة ولكن المساعدة في «وضع الحدود التي يمكن أن تصنع ضمنها»^(٦٣). ومن الجدير بالملاحظة أن انحياز وسائل الإعلام إلى المؤسسة السياسية والاقتصادية له علاقة بالممارسات والتنشئة المهنية لوسائل الإعلام وليس لأي ميل واعٍ أو تأمري.

وعلى الرغم مما تقدم، فهناك ميل بين الصحفيين وتقاريرهم للابتعاد عن تحدي الوضع الراهن والإجماع السائد، فهم عموماً لا يقدمون تفسيراً لواقع لا إجماع عليه. وإذا كان الإجماع بين نخبة السياسيين ورجال الأعمال قوياً فإن وسائل الإعلام تبقى ضمن حدود مناقشة السياسة الحالية^(٦٤). ولكن عندما يبدأ ذلك الإجماع بالانهيار فإن تغطية وسائل الإعلام الإخبارية تصبح أكثر نقداً وتنوعاً. إن اتجاه تغطية وسائل الإعلام يميل إلى التغيير حالما يصبح الخلاف علنياً، وهو عادة ما يحدث في الكونغرس. إن هذه الحالة من «الجدال الشرعي» أو اتجاه النقد الشرعي لا يحدث أبداً أن تتجاوز الحدود الموضوعية لها من قبل الكونغرس. ولذلك يلاحظ أن انتقاد وسائل الإعلام يتم توجيهه نحو قرارات وشخصيات سياسية محددة، لكن ليس ضد المؤسسات أبداً. ويبدو أن وسائل الإعلام السائدة هي جزء لا يتجزأ من العملية السياسية وشريكة ومساهمة غير مباشرة مع نخبة السياسة الخارجية الأمريكية. وليس هناك ما يكافئ أجهزة الإعلام المؤيدة أو تلك المعارضة التي تقدم تفسيراً آخر للأخبار^(٦٥).

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٩ و ٢٩١. وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة كان ليون هدار (Leon Hadar) يجادل بأن وسائل الإعلام - إما بدافع خاص منها أو تمشياً مع النخبة في مجال صنع السياسة الخارجية - أخذت تتحدث عن بروز أعداء عالميين جدد. وهذا يفسر في نظره افتتان الصحافة الأمريكية بالإسلام السياسي ويليران، أو بما يسميه «الخطر الأخضر». انظر:

Leon Hadar, «The Media and Islam,» in: Bulliet, ed., *Under Siege: Islam and Democracy*, p. 64.

T. Gitlin, *The Whole World is Watching: Mass Media in the Making and Unmaking of the New Left* (Berkeley, CA: University of California Press, 1980), chap. 10.

(٦٥) استفدت كثيراً من تحليلي لدور وسائل الاعلام من مقالة: Julia Fernandez, «The Relationship between the Media and the Policymaking Process,» pp. 1-16.

سادساً: وسائل الإعلام الأمريكية والمنطقة العربية

كما ذكرنا سابقاً، ففي حالة المنطقة العربية وخصوصاً الصراع العربي - الإسرائيلي، هناك إجماع بين نخبة السياسة الخارجية حول ما يشكل المصالح الحيوية للولايات المتحدة. ولم تتساءل وسائل الإعلام بصورة انتقادية حازمة عن طبيعة هذا الإجماع الموجود. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام الإخبارية تنتقد سياسات إسرائيلية معينة أحياناً، إلا أنها لا تذهب إلى حد الدعوة لممارسة الضغط على تل أبيب لتعديل سلوكها. وباستثناء تغطية أخبار الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، فإن وسائل الإعلام قد امتنعت عن التساؤل عن سلوك إسرائيل الإجمالي حيال الفلسطينيين وعملية السلام العربية - الإسرائيلية.

إن تغطية وسائل الإعلام لسياسات بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي يجب أن ينظر إليها ضمن هذا السياق. وكسائر مؤسسات السياسة الخارجية الأمريكية، يظهر أن هدف وسائل الإعلام مصمم لإعادة تظهير صورة نتياهو وإضفاء طابع عقلائي على أعماله، واعتبارها متسقة مع متطلبات السلام والأمن. وللمفارقة، فإن وسائل الإعلام الأمريكية كانت مرنة أكثر بكثير في معاملتها لحكومة الليكود من نظيرتها الإسرائيلية نفسها. وهذه الحقيقة تدل على الحدود التي وضعتها وسائل الإعلام لنفسها في تغطيتها للصراع العربي - الإسرائيلي ولعملية السلام. فمن المستحيل، مثلاً، أن تنشر صحيفة نيويورك تايمز أو واشنطن بوست أية مقالة نقدية تتجاوز الأطر العامة للسياسة الخارجية الأمريكية أو النخبة السياسية المتمثلة في هاتين الصحيفتين النافذتين.

إن التيار العام لوسائل الإعلام يعكس مشاعر القيادة السياسية الأمريكية وهموماً. ولا يجري التأكيد على الاختلاف، كما أنه يقلل من أهمية الآراء المعارضة. وليست هناك اختلافات جوهرية بين المؤسسة السياسية ووسائل الإعلام السائدة بشأن المسألة العربية - الإسرائيلية أو بشأن أكثر القضايا الإقليمية، إذ إن لهم النظرية نفسها بشأن القضايا الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة في المنطقة، وبذلك يتبادلون الدعم. وقد كانت حرب الخليج عام ١٩٩١ مثلاً ينطبق على هذه الحالة. فقد قبلت وسائل الإعلام

الأهداف الرئيسية لمسؤولي إدارة بوش بتجنب أي نوع من التحقيقات الجدلية والحساسة التي يمكن أن تؤدي إلى فقدان دعم الرأي العام للحرب.

إن الرقابة الشديدة على المعلومات وحرية الحركة قد أدتا إلى تغطية إخبارية عرضت «حرباً نظيفة» لم تبرز فيها الإصابات البشرية والدمار الهائل. وبإنشاء المجمعات الصحفية كان على وسائل الإعلام إما أن تتبع بدقة تعليمات وزارة الدفاع الأمريكية أو أن تمتنع فعلياً - من قبل قطاعات أخرى من وسائل الإعلام أو الجيش - من تقديم تحقيقات صحفية حساسة وشاملة إبان حرب الخليج. لقد رأى الجمهور الأمريكي صوراً وتقارير لا عد لها عن قتال جديدة «ذكية» منطلقة نحو أهداف عسكرية خاصة؛ ورسومات تخطيطية تم انتاجها بدقة تامة لما كانت تراه قاذفات القنابل الأمريكية عند إطلاقها صواريخ الباتريوت، وسماء برتقالية رائعة مضاءة بتلك الأسلحة الدقيقة النظيفة، ثم تنتقل شبكات التلفزيون من هذه الصور لتأخذ مشاهديها إلى غرف دراسة ومكاتب «الخبراء» من الجنرالات ووزراء الخارجية السابقين وآخرين من صنّاع الرأي الذين يشرحون ما كان يجري مشدوهين مرة أخرى بالتقانة الجديدة المذهلة التي سمحت للولايات المتحدة بأن تقاتل دون أن تدفع ثمناً باهظاً من إراقة الدماء. وكما لاحظ أحد طلابي النيهين:

«بالنسبة لنا فقد بدت حرب الخليج نائية، وقد تم تعقيمها وإعادة تظهيرها. فقد تكشفت وكأنها دراما تلفزيونية، واحتفل بها في البيت بالأشرطة الصفراء والأعلام الأمريكية. وبعضنا الذي لم يكن مستعداً للحرب في البداية قد أخضع نتيجة للدعم الهائل والتام لأغلبية الزملاء والمواطنين. ففي المجلات والصحف وعلى نشرات أخبار التلفزيون سمعنا عن الحماس والإعجاب بينما ندرت الإشارة إلى الموت. لقد طماننتنا الحكومة وأجهزة الإعلام الإخبارية يوماً بأن عدد الجثث الأمريكية بقي متديناً. ومنذ البداية فإن التلفزيون ووسائل الإعلام المطبوعة هي التي علّبت الحرب وغلّفتها وباعتها للأمريكيين يوماً. لقد كانت حرب الخليج معجزة لطريقة الإعلان الجيد. إن الحرب كانت قصيرة مغطاة بدون كلل من قبل أجهزة الإعلام وانتهت باستعراض موسيقي عسكري قبل أن يجد أحد أي عيب فيها. النشرات الإخبارية هذه كان لها تأثير أكثر ضرراً على جيلي من أي جيل

آخر. فكوننا مولودين في نهاية الحرب الفييتنامية لم نكن نعرف أية تغطية لحرب أخرى لكي نقارن بها ما رأيناه. كذلك فلكوننا منجربين تقريباً لبراعة التلفزيون هذه الأيام، فقد كنا مهئين لأن نقنع بما تقدمه لنا شبكات الأخبار بلا نقاش. فمن الآن فصاعداً ستحدث الحروب دون عائق، وبمساندة كاملة من أمة يزودها الجيش وحده بالمعلومات الضرورية»^(٦٦).

وعلى أية حال، فإن المسؤولين الأمريكيين لا يعترفون بعلاقة الدعم المتبادلة بين وسائل الإعلام ونخبة السياسة. إن أكثر المسؤولين الأمريكيين الذين أجريت مقابلات معهم يقولون بأنهم ينتقدون تغطية وسائل الإعلام لأخبار العرب والمسلمين. ومع هذا فإنهم لا يعترفون بوجود ارتباط بين هذه الأخبار والسياسة الأمريكية، والعكس صحيح. فعلى سبيل المثال، ينتقد المساعد السابق لوزير الخارجية روبرت بولليترو التصوير السلبي للعالم الإسلامي من قبل وسائل الإعلام. ولسوء الحظ، فإن وسائل الإعلام الإخبارية، يلاحظ بلليترو، غالباً ما تشير إلى الإسلام و«الأصولية الإسلامية» في تقارير عن العنف السياسي والأعمال الإرهابية أو النزاع العرقي. إن «صورة الإسلام في عقل قارئ الصحف العادي غالباً ما تكون عبارة عن حركة مشوهة معادية للغرب ومستعدة لاستخدام العنف والإرهاب للوصول إلى غاياتها»^(٦٧). والنتيجة، كما يقول بلليترو، هي أن المثقفين وعامة الناس يساؤون بين الإسلام والأصولية الإسلامية والتطرف أيضاً^(٦٨).

ولكن بلليترو لا يأخذ في الاعتبار تأثير التغطية الإعلامية للإسلام في عملية رسم السياسة الخارجية، والعكس صحيح، كما لو أن المؤسستين لا تتفاعلا ولا تؤثر إحداهما في الأخرى. ويلاحظ عدد آخر من صنّاع السياسة الأمريكية أن هناك تدفقاً للمعلومات على مستويات عدّة بين وكالات

Caitlin Dover, «The Gulf War,» [Working Paper], Sarah Lawrence College, New York.

Robert H. Pelletreau (Jr.), Daniel Pipes and John L. Esposito, (٦٧)
«Symposium: Resurgent Islam in the Middle East,» *Middle East Policy*, vol. 3, no. 2
(1994), p. 2.

(٦٨) المصدر نفسه.

غير حكومية وصناع السياسة. وهم يتداركون بالقول، مع ما تقدم، إنه على الرغم من أن صنّاع القرار الأمريكيين يقبلون تبادل الأفكار مع وسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية، فإن مدى هذا القبول يعتمد على بعض الأحداث والحالات والحاجة لإدارة الأزمة. وفي النهاية، فإن المسؤولين الأمريكيين، كما يقول أحد أعضاء مجلس الأمن القومي يتخذون قرارات تستند إلى فهمهم للمصلحة القومية وليس إلى التغطية الإخبارية اليومية^(٦٩).

ومع هذا فإن الأسلوب الذي يعرّف بموجبه المسؤولون الأمريكيون المصلحة القومية وثيق الصلة بفهمهم للحقيقة والديناميات والضغوطات المجتمعية والحكومية الأخرى. ويلاحظ مسؤول في وزارة الخارجية أن سياسة الولايات المتحدة حيال المنطقة العربية لا تصاغ في فراغ، وإنما تتأثر بعوامل من التصورات والحقيقة أيضاً. إن دور الكونغرس ووسائل الإعلام والسياسة الداخلية، كما يؤكد هذا المسؤول، تدفع السياسة وتؤثر في آراء جماعة السياسة الخارجية، وبخاصة في الموضوعات المهمة إلى حد كبير مثل الصراع العربي - الإسرائيلي والصحة الإسلامية: «الأصولية الإسلامية هي نقطة جذب الانتباه إلى كل جوانب المعادلة السياسية في الولايات المتحدة»^(٧٠). ويوافق صموئيل لويس على أن تغطية وسائل الإعلام السلبية لـ «المجموعات الإسلامية المتطرفة» يعزز المفاهيم الأمريكية للإسلام، وبهذا يعقّد مهمة صنّاع السياسة الأمريكيين^(٧١).

من جهة أخرى، لقد لعب الرأي العام الأمريكي دوراً مهماً في ردع إدارة الرئيس كلينتون عن شن هجمات عسكرية على العراق في منتصف عام ١٩٩٨، وحاولت إدارة كلينتون إدارة الأزمة مع العراق وتحضير المجتمع الأمريكي لضربة عسكرية موجعة لبغداد. والمفاجأة الكبرى كانت رفض الرأي العام توجيه ضربة عسكرية للعراق من أجل إيصال رسالة إلى السلطة العراقية. لقد شكك الجمهور الأمريكي بفعالية وقدرة الإدارة في واشنطن

(٦٩) مقابلة، واشنطن، ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٥.

(٧٠) مقابلة مع مسؤول رسمي في وزارة الخارجية، واشنطن، ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٥.

(٧١) مقابلة مع لويس، شيكاغو، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٥.

على تحقيق أهدافها من خلال توجيه ضربة عسكرية. واضطرت إدارة كلينتون لشرح موقفها من الأزمة مع العراق في ندوات عامة أذيعت هوائياً عبر وسائل الإعلام. أسئلة الجمهور الأمريكي كانت ثاقبة وعملية ومثقفة، حتى أن وسائل الإعلام اعترفت بعقلانية الجمهور الأمريكي ونقده الثاقب لسياسة إدارة كلينتون نحو العراق، وغيرت من نمط تحليلها وتعاطيها مع تلك الأزمة. ويستطيع المحلل أن يجزم بأن الرأي العام الأمريكي أثر تأثيراً مهماً في كيفية تعاطي إدارة كلينتون مع الأزمة العراقية، ولكن يا للأسف هذا المثل لا يشكل النمط الرئيسي أو القاعدة في العلاقة ما بين الرأي العام الأمريكي والسياسة الخارجية. على العكس، يعتبر دور الرأي العام في الأزمة مع العراق حالة شاذة.

وخلاصة ما تقدم أننا إذا قبلنا، من ناحية، بالزعم القائل بأن وسائل الإعلام تخدم بشكل رئيسي كأداة دعم للدولة، فيجب أن نستنتج أن تغطية وسائل الإعلام السلبية للعرب والمسلمين تعزز قلق صنّاع السياسة الأمريكيين ومخاوفهم وإجحافهم. وإذا قبلنا، من الناحية الأخرى، بأن الصحفيين يشاركون بشكل غير مباشر في العملية السياسية، فيجب أن نكون مدركين للطرق التي تؤثر فيها وسائل الإعلام في السياسة، والعكس صحيح. وإحدى الطرق الخاصة التي تؤثر فيها وسائل الإعلام في السياسة هي المساعدة في تشكيل الرأي العام ورأي النخبة.

سابعاً: الرأي العام الأمريكي والسياسة الخارجية

إن وسائل الإعلام السائدة تلعب السياسة الأمريكية بشأن المنطقة العربية وتبعتها إلى الرأي العام الأمريكي بشكل عام. وعلى الرغم من الخلاف بين المراقبين بشأن المدى الذي تؤثر فيه وسائل الإعلام في صياغة الرأي العام وصنّاع السياسة فإنهم يوافقون على أن وسائل الإعلام تلعب دوراً حاسماً في التنشئة الفكرية والسياسية للمواطنين. والسؤال هو: إلى أي مدى يؤثر الجمهور والرأي العام في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام، والسياسة الخاصة بالمنطقة العربية بشكل خاص؟ وفي ما عدا حوادث نادرة جداً فإن دور الرأي العام عادة يكون محدوداً جداً في تأثيراته في عملية

والسبب الرئيسي لهذا التأثير المحدود يكمن في نقص اهتمام الجمهور أو الرأي العام الأمريكي ومعرفته في مجال الشؤون الخارجية. وفي دراسات استطلاع الرأي العام الأمريكي بشأن قضايا السياسة الخارجية في الأعوام ١٩٧٤ و ١٩٧٨ و ١٩٨٢ و ١٩٨٦ و ١٩٩٠، فإن الأخبار المحلية كان لها أعلى مستويات الاهتمام (بين ٥٥ و ٦١ بالمئة على مدى سنوات) بينما الأخبار العالمية كانت أدنى بكثير (حوالي ٤١ بالمئة في المعدل). وبما أن الاهتمام بالشؤون الخارجية منخفض نسبياً فإنه من غير المستغرب أن نجد أن المعرفة بالشؤون الخارجية محدودة على نحو مساوٍ. وفي الحقيقة فإن الاستطلاعات استنتجت بأن حوالي ٢١ إلى ٢٣ بالمئة فقط من الجمهور الأمريكي على معرفة تامة بأمور السياسة الخارجية، وهو ما يدعى «الجمهور الفطن».

وهذا يجعل الجمهور أو الرأي العام عرضة للتلاعب والتغييرات القصيرة المدى - الصادرة على سبيل المثال عن القيادة الرئاسية أو وسائل الإعلام أو عن طريق صياغة الأسئلة في استطلاعات الرأي العام أو الأحداث الدولية السريعة التغيير. وفي هذا السياق فإن الرأي العام لا يمثل سوى قيد ضعيف نسبياً لصنّاع السياسة. والسؤال المثير هو: لماذا لم يكن الجمهور أكثر اطلاعاً وتأثيراً في تشكيل السياسة الخارجية؟ وهناك بضعة أسباب وراء التأثير المتواضع للجمهور في صناعة السياسة الخارجية.

أولها، كما ذكرنا أعلاه، هو: أن اهتمام الرأي العام بالشؤون الخارجية كان عرضياً بشكل كبير ومتعلقاً بأزمات دولية خاصة. وإذا أخذنا في الاعتبار حقيقة أن معرفة الجمهور بمسائل السياسة الخارجية قد بقيت منخفضة نسبياً، فإن مقدرته على التأثير في السياسة بقيت ضعيفة هي الأخرى^(٧٣).

Page and Shapiro, *The Rational Public: Fifty Years of Trends in Americans' Preferences* (٧٢)

Suleiman, *The Arabs in the Mind of America*, esp. chaps. 7-9 and appendix (٧٣) انظر:

ثانياً، إن الجمهور سريع التأثر بالقيادة الرئاسية. فالرئيس هو الشخص الأكثر احتراماً في البلاد. ونتيجة لذلك فإن الرأي العام - إذا أخذنا في الاعتبار ضعف معرفته بقضايا السياسة الخارجية والقضايا العامة - ينصاع لرأي الرئيس في مثل هذه القضايا. فعلى سبيل المثال، قبل حجز الرهائن الأمريكيين في إيران في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ فإن نسبة تأييد الرئيس كارتر كانت ٣٢ بالمئة فقط. وبحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر بعد احتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين ارتفعت نسبة تأييده إلى ٦١ بالمئة. وعلاوة على ذلك، حصل كارتر في البداية على درجات عالية من تأييد الجمهور لمعالجته للأزمة الإيرانية، حيث إن ٨٢ بالمئة من الشعب الأمريكي صفق تأييداً لما فعله وبينما هذا «الالتفاف حول الرئيس» يمكن أن يكون قصير الأجل، كما وجد كارتر بعد الانتخابات الرئاسية، فإنه مع هذا يعطي السلطة التنفيذية حرية تصرف كبيرة لاتخاذ مبادرات في السياسة الخارجية بدون المعاناة من أية نتائج داخلية فورية. وبالطريقة نفسها فإن معالجة الرئيس بوش لأزمة الخليج جعلته شعبياً جداً في نظر الغالبية الساحقة من المواطنين الأمريكيين (٩٠ بالمئة من المواطنين أيدت في البداية معالجته للحرب مع العراق)، ولكن نسبة التأييد الرائعة هذه لم تساعد بوش كثيراً في محاولة إعادة انتخابه. فقد خسر الانتخابات لصالح بيل كلينتون المرشح الذي استند إلى القضايا الداخلية وليس إلى القضايا الخارجية.

هذه الحقيقة تقودني إلى سؤال حساس آخر وهو: ما مقدار التأثير الحقيقي للرأي العام في ميدان السياسة الخارجية؟ هل أن انتخابات الكونغرس والرئاسة هي آليات للسيطرة على الجماهير في قضايا السياسة الخارجية؟ وإلى أي مدى يتقيد الرئيس حقاً في اختيار سياسته بما يفكر به الجمهور؟ إن العديد من التحليلات قد أثارت الشكوك حول ما إذا كانت انتخابات الرئاسة هي حقاً استفتاءات على السياسة الخارجية. وهذا الأمر ليس صحيحاً في أي مكان أكثر منه في حالة الرئيس بوش. فقد كان من المتوقع أن يستفيد بوش من مهاراته في السياسة الخارجية وخصوصاً من أدائه الناجح خلال حرب الخليج عام ١٩٩١. إن بوش أكثر من أي من سابقيه كان يعتبر رئيساً مهتماً بالسياسة الخارجية. وفي الواقع فإن هذه الحقيقة أصبحت عائقاً أكثر من كونها رصيماً. ففي الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨٠

بين كارتر وريغان كانت معالجة قضية الرهائن في إيران ستضر كثيراً باحتمالات إعادة انتخاب كارتر. ولكن التحليل الدقيق للسلوك الانتخابي كشف عن العكس. فإن موقف ريغان من القضايا الخارجية والداخلية أنتج فرقاً ١ بالمئة فقط في نتيجة التصويت النهائي. لقد كانت قرارات الناخبين ذات علاقة أكثر باستيائهم من أداء كارتر في رئاسته وبشكوكهم بقدراته كزعيم سياسي.

ويقتضي هذا الأمر بعض التوضيح. ففي عام ١٩٥٦ مارس الرئيس آيزنهاور ضغطاً حقيقياً على إسرائيل لإجبارها على سحب قواتها العسكرية من شبه جزيرة سيناء المحتلة بدون خوف كثير حول حكم الناخبين عليه بعد شهر بعد ذلك. وقد فاز بجدارة بفترة رئاسة ثانية مبرهنناً على الدور غير المهم لقضية السياسة الخارجية الإسرائيلية. والآن لا يتصور أحد أن أي مرشح للرئاسة يمكن أن يتقدم بدون وصف إسرائيل بأقوى العبارات الممكنة. وسيكون عملاً انتحارياً لأي مرشح رئاسة أن يكون متناقضاً بشأن إسرائيل، ناهيك عن الدعوة إلى الضغط على الدولة الصهيونية. وبهذا المعنى فإن مرشحي الرئاسة يدركون بالكامل مدى فعالية إسرائيل كقضية في الحملة الانتخابية. وهنا يمكن القول إن إسرائيل لم تعد تعتبر مسألة سياسية خارجية وإنما تعتبر امتداداً طبيعياً للسياسات الداخلية الأمريكية.

وبدرجة أكبر من انتخابات الرئاسة، فإن انتخابات الكونغرس نادراً ما تصور على أنها استفتاءات على مسائل السياسة الخارجية. وهنا يجب التوضيح أيضاً أن مرشحي الكونغرس من مناطق أو ولايات ذات إنفاق عسكري كبير من غير المحتمل أن يعارضوا مثل هذه النشاطات، ومرشحين من مناطق انتخابية ذات جالية يهودية كبيرة من المحتمل جداً أن يساندوا إسرائيل. وبهذا المعنى فإن تأثير الرأي العام في قرارات سياسية فردية متباعد واستثنائي. وعلى أية حال، فبينما يكون تأثير الجمهور أقل استمرارية ومباشرة في قضايا السياسة الخارجية من جماعات ضغط معينة أو أحزاب سياسية، فإنه يؤثر في عملية السياسة الخارجية بمرور الزمن. إن آراء الناس تحمل إلى السلطة التنفيذية والمجلس التشريعي على نحو كبير من خلال النتائج الانتخابية الدورية ومن خلال الاتصالات المباشرة مع مسؤوليهم المنتخبين.

وهنا تكمن أهمية وسائل الإعلام الإخبارية. إن تعرّض المواطنين لوسائل الإعلام على فترة زمنية طويلة يجعلهم يشتركون بالتصورات والقيم نفسها، وبخاصة في الحالات التي تنعدم فيها موازنة التجارب الشخصية للمشاهدين. وقد يحسب أو لا يحسب حساب للرأي العام الجماهيري في معادلة السياسة الخارجية. لكن الجمهور الفطن أو صنّاع الرأي يحسب لهم حساب. وحالما يحصلون على أكثر معلوماتهم من الصحافة فإنهم يميلون عموماً لترديد صدى اهتمامات مؤسسة السياسة الخارجية وحساباتها^(٧٤).

ولذلك فليس من المستغرب أن تكون نظرة الجمهور الفطن إلى المنطقة العربية ليست مختلفة بشكل جذري عن نظرة نخبة السياسة الخارجية الحاكمة. ولو أنه منذ أوائل الثمانينيات ترينا الانتخابات والاستطلاعات بعض الاختلافات الدقيقة في مواقف الجمهور أو الرأي العام نحو الصراع العربي - الإسرائيلي وأمور إقليمية أخرى، فإن هذه الاختلافات الدقيقة لا تمثل قطعة أساسية مع الموقف الكلي لنخبة السياسة الخارجية. وهذا الاستنتاج يجب ألا يأتي كمفاجأة إذا ما أخذنا في الاعتبار حقيقة أنه ليست هناك وسائل إعلام نقدية أو معارضة لها مصداقية، تعرض وجهة النظر البديلة. وصراحة، فإن وسائل الإعلام السائدة والقيادة الرئاسية قد نجحت في تشكيل الرأي العام وتسييره حول المنطقة العربية. وما عدا بعض الحوادث فإن الرأي العام قد أعطى ختم الموافقة على مختلف المواقف الأمريكية حيال المنطقة. وإجمالاً، فإن الجمهور الأمريكي كان سلبياً وليس مشاركاً نشيطاً على الإطلاق في عملية السياسة الخارجية. وهذه الحقيقة تقودنا إلى الاعتقاد بأن النخبة السياسية الأمريكية لا تعبر الرأي العام الأمريكي اهتماماً خاصاً عند صناعة سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية.

(٧٤) وعلى نطاق أشمل، يشير أندريا لويغ بأن تصوير وسائل الاعلام الغربية للإسلام هو المصدر الأساسي لتكوين المفهوم الغربي للإسلام وللمنطقة التي ينتشر فيها. انظر: Andrea Lueg, «The Perception of Islam in Western Debate», in: Jochen Hippler and Andrea Lueg, eds., *The Next Threat: Western Perceptions of Islam* (Boulder, CO: Pluto Press, 1995), pp. 7 and 15-16.

الفصل الخامس

السياسة الأمريكية
والصراع العربي – الإسرائيلي ونفط الخليج

وفقاً لوليام ب. كوانت، وهو أحد المصادر الموثوقة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، فإن «هناك بضعة قضايا قليلة تعتبر أكثر أهمية بالنسبة لصناع السياسة الخارجية الأمريكية من الصراع العربي - الإسرائيلي»^(١). وقد أدرك الرؤساء أهمية التسوية العربية - الإسرائيلية بالنسبة إلى موقع أمريكا في المنطقة العربية؛ فإن نزاع فتيل التوترات العربية - الإسرائيلية يبدو حاسماً لخلق أحوال مستقرة وأمنة يمكن ضمانها حماية المصالح الحيوية الأمريكية وخصوصاً النفط^(٢). وفقاً لذلك فقد فهم الرؤساء أن الحروب العربية - الإسرائيلية المتعددة تمثل تهديدات فورية للمصالح القومية الأمريكية. وهنا يكمن السبب الجوهرى للتعهد الرئاسي بشأن «عملية السلام العربية - الإسرائيلية». إن المبادرات الرئاسية قد سعت إلى إبعاد اللاعبين الخارجيين، سواء الاتحاد السوفياتي السابق أو أوروبا الغربية أو الأمم المتحدة، وإلى احتكار «عملية السلام». إن الدور النشط للرئيس كارتر في اتفاقيات كامب ديفيد للسلام عام ١٩٧٨ قد جعل الولايات المتحدة الوسيط والحكم الأعلى بين العرب والإسرائيليين. والآن فإنه مقبول بشكل عام بأن التدخل الرئاسي هو شرط أساسي للتوصل إلى السلام بين

William Baur Quandt, *Decade of Decisions: American Policy Toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976* (Berkeley, CA: University of California Press, 1977), p. 1.

Shibley Telhami, *Power and Leadership in International Bargaining: The Path to the Camp David Accords* (New York: Columbia University Press, 1990), p. 137.

إسرائيل وجيرانها العرب^(٣).

إن الأهمية القصوى للسلطة التنفيذية مهمة بشكل خاص عند تقييم دور الوساطة الأمريكية في الصراع العربي - الإسرائيلي. وإجمالاً فإن «الكونغرس من الناحية العمومية لم يكن معنياً إلى حد كبير بالمشاركة الأمريكية في عملية سلام الشرق الأوسط»^(٤). وفي الحقيقة فإنه لفهم مساهمة واشنطن في «عملية السلام» فإننا يجب أن نفحص موقع الفرع التنفيذي والقيود المتعددة التي يعمل ضمنها: «إذا كان للصراع العربي - الإسرائيلي أن يجد حلاً من خلال المساعي الحميدة للولايات المتحدة فإن نوعية وشجاعة القيادة الرئاسية ستكون عنصراً أساسياً»^(٥). لقد تم ترديد نقطة كوانت من قبل شبيغل الذي يتساءل عن قدرة الكونغرس على لعب دور بناء في عملية السلام: «إن التصريحات العامة لصالح إسرائيل من قبل أعضاء الكونغرس لم تمنع وقوع النزاعات بين كل إدارة وإسرائيليين، وإن الكونغرس لم يكن من الناحية العمومية معنياً إلى حد كبير بالمشاركة الأمريكية في عملية سلام الشرق الأوسط»^(٦). ولذا يجب التركيز على دور السلطة التنفيذية، وبخاصة دور الرئاسة في فهم الدور الأمريكي في «عملية السلام» العربية - الإسرائيلية.

أولاً: دور كارتر في مفاوضات كامب ديفيد

كان كارتر أحد أوائل الرؤساء الأمريكيين الذين اعتقدوا منذ البداية أن المصالح الأمريكية يمكن رعايتها بشكل أفضل إذا أمكن التوصل إلى تسوية

William Baur Quandt, *Camp David Peacemaking and Politics* (Washington, (٣) DC: Brookings Institution, 1986), pp. 1-3, and Seth P. Tillman, *The United States in the Middle East : Interests and Obstacles* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1982), pp. 24 and 33.

Steven L. Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's (٤) Middle East Policy from Truman to Reagan* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1985), p. 388.

Quandt, *Decade of Decisions: American Policy Toward the Arab-Israeli (٥) Conflict, 1967-1976*, p. 36.

Spiegel, *Ibid.*, p. 388.

(٦)

شاملة بين العرب والإسرائيليين^(٧). لقد أدرك الحاجة لوساطة رئاسية بعد إخفاق دبلوماسية الخطوة خطوة لهنري كيسنجر وزير خارجية نيكسون في إقامة سلام دائم. وعلى الرغم من أن كيسنجر توسط بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ في ثلاث اتفاقيات عربية - إسرائيلية منفصلة، إلا أن استراتيجيته كانت محدودة بدعم الوضع الراهن وفصل القوات العسكرية العربية والإسرائيلية المتحاربة. وبحلول عام ١٩٧٥ لم يكن لدى نيكسون الأسس السياسي ولا الرؤية اللازمة لاتباع تسوية عربية - إسرائيلية طموحة. فقد استنزفت فضيحة ووترغيت قوة رئاسة نيكسون بدون الحاجة لذكر برنامج كيسنجر الخاص بالمرسح العربي - الإسرائيلي. وعلاوة على ذلك، فإن الضغط الداخلي كان سيعقد حتماً أي مبادرة جدية لحل النزاع.

وبعد أن أطلع مساعده الرئيس كارتر على الحقائق والتعقيدات المحلية للصراع العربي - الإسرائيلي عمل الرئيس بجهد لضمان عدم المساومة على الأهداف الأمريكية عند إجراء مفاوضات الحل الدائم. «إن مهمة السياسة الخارجية الأمريكية إذن»، يقول شبلي التلحمي، «لم تكن الاختيار بين إسرائيل وأهداف أمريكية أخرى بل محاولة لحل التوتر بين الأهداف بالوصول إلى تسوية مقبولة وشاملة للصراع العربي - الإسرائيلي». وعلى الرغم من أن نظام الحكومة الأمريكية غير مركزي بشكل كبير فإن للرئيس مكانة رفيعة في عملية صنع السياسة الخارجية. وبينما يسمح بالمعارضة فيها فإن الرئيس قد يسمع أو لا يسمع لمثل هذه المشورة. وكان كارتر ميلاً جداً للتفاوض واضعاً ثقته الكبيرة في مفاوضيه. كذلك فقد كان ميلاً إلى الإدارة الجزئية للسياسة الخارجية متغاضياً في العادة عن الصورة الكلية. وهكذا بالضبط تصرف كارتر خلال مفاوضات كامب ديفيد.

وبعد اثني عشر يوماً من المناقشات الحامية وافقت إسرائيل على الانسحاب أخيراً من شبه جزيرة سيناء المحتلة. أما الأمور الحاسمة الأخرى كانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة ومرتفعات الجولان فقد حظيت باهتمام قليل. وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم

Quandt, *Camp David Peacemaking and Politics*, p. 320.

(٧)

بيغن وعد «بتطبيق الحكم الذاتي الفلسطيني في إطار زمني مداه ثلاث إلى خمس سنوات فإن حكومته استمرت بإقامة المستوطنات في الضفة الغربية»^(٨). لقد كانت إسرائيل هي الفائز الرئيسي في كامب ديفيد، حيث كان أسلوب بيغن واستراتيجيته في التفاوض فعالين أكثر بكثير من السادات. فعلى خلاف نظيره المصري أنور السادات استمع بيغن بانتباه إلى وجهات النظر المعارضة لمساعديه ولم ينغمس في التمني وفهم الأوضاع بإحساس قوي من الواقعية. كان بيغن بارعاً في التدقيق في التفاصيل وكان بإمكانه تحريك تركيزه فجأة إلى منظور أوسع عند الضرورة. لقد كان هدف بيغن الأساسي تعزيز الأمن الإسرائيلي بإقامة علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة، والتوصل إلى اتفاقية ثنائية مع مصر تحيّد الجيش المصري وتعزل مصر عن الوطن العربي.

وبرجوع سيناء إلى مصر دق بيغن آخر مسمار في أي جهد عربي منظم للتهديد بخيار عسكري. فإن خروج مصر من منظومة البلدان العربية وتوقيعها معاهدة السلام مع تل أبيب قد مزق الوطن العربي أكثر، ودعم الهيمنة الإسرائيلية على جيرانها العرب. لقد أثبت بيغن أنه مفاوض أشد صلابة بكثير من السادات. فمراراً وتكراراً رفض بيغن التماسات كارتر للمساومة ومقابلة السادات في منتصف الطريق. لقد عرف جيداً أن يدي كارتر مقيدتان بالسياسة الداخلية، وأن كارتر في النهاية سيجد من الأسهل دفع السادات لتقديم التنازلات المؤلمة، وليس العكس.

وقد كان بيغن محقاً. فإن خطة كارتر كانت دفع السادات إلى أقصى ما يمكن للحصول منه على أكبر تنازلات ممكنة، وفي الوقت نفسه الحفاظ على طلبات بيغن ومتطلباته. لقد فرض أسلوب بيغن في التفاوض على كارتر الحاجة للضغط بلباقة على الجانب المصري وليس الإسرائيلي. وفي الحقيقة فبعد ختام اتفاقيات كامب ديفيد رجع بيغن إلى واشنطن ووقع مع كارتر مذكرة تفاهم. وبموجب هذه الاتفاقية فقد تعهدت الولايات المتحدة

Burton I. Kaufman, *The Arab Middle East and the United States: Inter-Arab Rivalry and Superpower Diplomacy* (New York: Twayne Publishers, 1996), p. 112.

بمعارضة أي عمل تعتبره إسرائيل يهدد مصالحها بما في ذلك أية مقاطعة اقتصادية محتملة، والإدانة من قبل الأمم المتحدة، ورفض بيع السلاح لأية دولة أو طرف معارض^(٩).

وفي كتاب نشر مؤخراً يتعلق بشكل رئيسي بمفاوضات سلام كامب ديفيد يؤكد عادل صفتي أن أسلوب السادات وصورته النفسية السياسية الدكتاتورية قد ساهما بشكل كبير في إضعاف الموقف المصري في كامب ديفيد. فبالإضافة إلى قطع صلات القاهرة مع الحلفاء السابقين - الإتحاد السوفياتي وكذلك بلدان عربية أخرى - فإن السادات اعتمد بشدة على تصوراتهِ للشخصيات والزعماء الأمريكيين والإسرائيليين ممتنعاً غالباً عن استشارة مستشاريه الخاصين. لقد أراد السادات أن يجعل القاهرة تتنافس مع تل أبيب في كسب وذا واشنطن بإعطاء مصر دور «رصيد استراتيجي» أمريكي آخر في المنطقة. لقد آمن السادات بشكل أعمى بتعهدات كارتر لمصر واعتمد على الأخير لاحترام المصالح المصرية الحيوية.

والنتيجة، كما يؤكد صفتي، ضمان خضوع أهداف مصر لغايات إسرائيل والولايات المتحدة. لقد أخفقت اتفاقيات كامب ديفيد ليس في التوصل إلى تسوية عربية - إسرائيلية شاملة وحسب، ولكنها وضعت الحكومة المصرية ضد شعبها وشعوب البلدان العربية الشقيقة الأخرى.

ويقول المؤلف إن فعل زعيم واحد - السادات - كانت له نتائج خطيرة بالنسبة لمصر والوطن العربي. فقد عانت مصر الكثير من الاضطرابات السياسية الداخلية في الثمانينيات لأسباب منها اتفاقيات كامب ديفيد. ونتيجة لخروج مصر من الوطن العربي خسر هذا الأخير اتزانه وتوازنه وازدادت الانقسامات العربية. إن هذه الحقيقة، كما يؤكد صفتي، مكنت واشنطن من تأسيس نظام سياسي «شرق أوسطي» جديد مقابل النظام العربي. «إن الهدف الأساسي لكامب ديفيد كان ضمان عدم وجود قوة داخل أو خارج المنطقة

Camille Mansour, *Beyond Alliance: Israel in U.S. Foreign Policy*, translated (٩)

by James A. Cohen (New York: Columbia University Press, 1994), p. 132.

يمكنها أن تقف بوجه التعاون الاستراتيجي الأمريكي - الإسرائيلي - المصري^(١٠).

وبغض النظر عن من فاز ومن خسر في كامب ديفيد، فإن توقيع «اتفاقيات السلام» أثبت مساهمة الولايات المتحدة الحاسمة وخصوصاً تدخل الرئاسة في حل جانب واحد من جوانب الصراع العربي - الإسرائيلي. وعلى الرغم من أن كارتر قد تخلى عن مبدأ التسوية الشاملة فإن دوره كان لا غنى عنه في الضغط سياسياً على بيغن والسادات، وفي الغالب على السادات للتوصل إلى اتفاقية السلام الثنائية. ولكن كارتر قدّم المغريات أيضاً على شكل مساعدات لكل من إسرائيل ومصر، أي أن الولايات المتحدة حصلت على التسوية المصرية - الإسرائيلية مقابل أموال مغرية، وبهذا دعمت دورها المركزي والمهيمن في المنطقة.

وبالأهمية نفسها فقد أظهرت اتفاقيات كامب ديفيد أهمية الدور المركزي الذي يلعبه الأفراد في إدارة الشؤون الخارجية^(١١). فإن سلطة الرئاسة في القيام بمبادرات في السياسة الخارجية لا يجارها أي فرع آخر في الحكومة الأمريكية. وعلى الرغم من أن الرئاسة على أية حال هي دائرة سياسية والسياسة لا تنتهي عند باب السلطة التنفيذية^(١٢)، فالمساومات والتسويات ولعبة السلطة كلها تؤثر في عملية صنع القرار الرئاسي. ومع هذا فعلى المسرح العربي - الإسرائيلي فإن السلطة التنفيذية هي التي تسيطر على عملية السياسة الخارجية. وكما قال شبيغل فإن «الرئيس وفريقه يقررون بشكل كبير أي الأصوات تصل إلى المستويات العليا للحكومة لأن موقع الرئيس التنفيذي المركزي يسمح له أن يقرر الموقف الأمريكي من القضايا العالمية»^(١٣). كوانت

Adel Safty, *From Camp David to the Gulf: Negotiations, Language and Propaganda and War* (Montreal; New York: Black Rose Books, 1992), p. 98.

Quandt, *Camp David Peacemaking and Politics*, p. 6. (١١)

Quandt, *Decade of Decisions: American Policy Toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976*, p. 24. (١٢)

Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan*, p. 10. (١٣)

يوافق على أن «أكثر من أي شيء آخر فإن المحلل الذي يدرس السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي يجب أن يعرف كيف يفهم الرئيس، والأفراد الرئيسيين القلائل الذين يستمع إليهم، ما يسمعه عندما ينقل اهتمامه إلى الصراع العربي - الإسرائيلي»^(١٤).

ويتفق المحللون على أن «عملية السلام» العربية - الإسرائيلية لا يمكن أن تنجح بدون تدخل أعلى المستويات في الحكومة الأمريكية بما في ذلك الرئيس. ومع هذا فإن هؤلاء المراقبين يستدركون بالقول إن المفاوضات لن تنجح بدون تغيير في مواقف الإسرائيليين والعرب. وهم يشيرون إلى كامب ديفيد على أنها حالة ناجحة أساساً لأن المصريين والإسرائيليين كانوا راغبين ومستعدين لإنهاء حالة الحرب بينهم. لذا فإن هؤلاء المراقبين ينصحون الرئيس بتبني موقف الانتظار حتى تصبح الظروف مؤاتية للتسوية. ويلاحظ كوانت، على سبيل المثال، أن الرئيس يجب أن يدرك أن السلام الحقيقي ربما لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال المبادرات الفردية لإسرائيل وجيرانها العرب، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد تشجع الجانبين للبحث عن السلام إلا أنها قد لا يكون بإمكانها إقناعهم بالوصول إلى تسوية رغم جهود الرئيس الكبيرة. إن القيادة الأمريكية كانت بالتأكيد شرطاً ضرورياً لنجاح مفاوضات [كامب ديفيد] لكنها لم تكن شرطاً كافياً. فعلى أطراف الصراع أن تكون مستعدة للاتفاق^(١٥).

ولكن السؤال الذي لم يطرحه كوانت وشبيغل هو: ماذا يجب على الولايات المتحدة أن تقوم به إذا أراد أحد الأطراف السلام، بينما رفضه الطرف الآخر؟ ما الذي يدفع تل أبيب، التي لها اليد العليا عسكرياً واقتصادياً، إلى أن توقع سلاماً مع الفلسطينيين بدون أن تدفع ويضغط عليها من قبل واشنطن؟ فلو ترك الأمر لهم، فإن الإسرائيليين مع تفوقهم العسكري الإستراتيجي لا يشعرون بأنهم مضطرون للقيام بأية تعديلات

William Baur Quandt, *Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967* (Washington, DC: Brookings Institution; Berkeley, CA: University of California Press, 1993), p. 9.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٢١.

وتنازلات للتفاهم مع جيرانهم العرب . وبعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد مع مصر تصرفت إسرائيل، وهي في أمان نتيجة خروج مصر من الدائرة العربية، كقوة إقليمية مهيمنة، ورفضت العديد من العروض من العرب بمن في ذلك الفلسطينيون من أجل تسوية شاملة.

ثانياً: مبادرات ريغان للحرب والسلام

وصل الرئيس رونالد ريغان للرئاسة معبأ بآراء منحازة جداً إلى إسرائيل، مع الالتزام بتدعيم العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية الخاصة. ونظر ريغان إلى الصراع العربي - الإسرائيلي من خلال منظور الحرب الباردة ولم يقدر جذوره المحلية، وأهمل تأثيرات التحالف الأمريكي - الإسرائيلي في ميزان القوى الإقليمي. لقد أثبتت عقلية ريغان الشمولية أنها عائق في طريق حل الصراع العربي - الإسرائيلي. وفي الحقيقة - فسواء بالصدفة أم عمداً - لعب موقف ريغان المؤيد لإسرائيل دوراً مهماً في قرار حكومة الليكود عام ١٩٨٢ غزو لبنان، ومحاولة إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من البلاد، وإعادة بناء نظام سياسي جديد في المشرق العربي.

في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ أعلن ألكسندر هيغ وزير خارجية ريغان أن «الإرهاب الدولي سيحل محل حقوق الإنسان [ادعاء كارتر الشهير] كنقطة التركيز في السياسة الخارجية الأمريكية»^(١٦). وقد تشجعت إسرائيل إلى درجة أنها رفضت خطة فهد للسلام. هذه الخطة - اقترحت من قبل الأمير السعودي فهد وكانت الأولى من مبادرتين عربيتين جديدتين للسلام - دعت الإسرائيليين والفلسطينيين للاعتراف المتبادل، والتعايش على أساس صيغة الأرض مقابل السلام. اعتبرت إسرائيل خطة فهد للسلام محاولة لتصفية إسرائيل، وانتقدت الولايات المتحدة لعدم رفضها الخطة فوراً^(١٧).

هيغ الذي كان أحد أعضاء فريق كيسنجر أيد إسرائيل بدون تردد،

Cheryl A. Rubenberg, *Israel and the American National Interest: A Critical Examination* (Chicago, IL: University of Illinois Press, 1986), p. 265.

Avner Yaniv, *Dilemmas of Security* (New York: Oxford University Press, 1987), p. 106.

وأبلغ المفاوضين العرب أن تحالفاً إقليمياً مؤيداً للغرب لإيقاف انتشار الشيوعية هو الخطوة الأولى التي يمكن أن يتبعها حل الصراع العربي - الإسرائيلي . ولم يقبل العرب تأكيدات هيغ . فالملك حسين أخبر مسؤولي إدارة ريغان أن «من المستحيل على العرب الجلوس والتحدث مع إسرائيل طالما بقيت الأشياء على حالها . انتم [الأمريكيون] من الواضح أنكم قد قررتما ما هو خياركم وخياركم هو إسرائيل»^(١٨) .

مراراً وتكراراً حاول هيغ تبرير إضفاء طابع عقلائي على القصف الإسرائيلي المتكرر للمخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان على أنه شر لا بد منه لمحاربة التوسعية السوفياتية ووكيلها منظمة التحرير الفلسطينية^(١٩) . وهكذا استمر الاستفزاز الإسرائيلي للمخيمات الفلسطينية في توتير الوضع ، وقيل حينها إن التصعيد الإسرائيلي للمعارك ضد منظمة التحرير الفلسطينية كان نتيجة لنصيحة من هيغ ؛ فقد أبلغ هيغ أرييل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تؤيد رسمياً غزو لبنان ما لم يقع «انتهاك صارخ» لاتفاقات وقف إطلاق النار السابقة ، وعندها سيعتبر هذا الغزو انتقاماً أكثر منه هجوماً ، لذا فمن المفضل القيام «بعملية تحييد نظيفة وسريعة إذا لم يكن هناك خيار آخر»^(٢٠) .

واستعمل شارون «القطارة» لكشف المعلومات ببطء لإدارة ريغان بشأن تفاصيل غزو لبنان المرسوم . ومن الملاحظ تاريخياً ، أن إسرائيل تطلب المساعدة من القوى العظمى قبل الدخول في أية مخاطرة عسكرية كبرى . ففي عام ١٩٥٦ هرع ديفيد بن غوريون رئيس الوزراء لاغتنام فرصة التوصل إلى اتفاقيات عسكرية سرية مع فرنسا وبريطانيا لمهاجمة مصر وتحطيم القدرة العسكرية لعبد الناصر . كذلك في عام ١٩٦٧ ترددت إسرائيل قبل إطلاق

(١٨) نقلاً عن: Naser H. Aruri, *Obstruction of Peace* (Monroe: Common Courage Press, 1995), p. 56.

(١٩) Rubenberg, *Israel and the American National Interest: A Critical Examination*, p. 265.

(٢٠) Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, *Israel's Lebanon War* (New York: Simon and Schuster, 1984), p. 74.

العنان لجيشها ضد مصر وسوريا والأردن حتى حصلت تل أبيب على بعض التطمينات بالمساعدة من إدارة جونسون. وفي عام ١٩٧٣ عرف مجلس الوزراء الإسرائيلي تماماً أن مصر وسوريا كانتا تخططان لهجوم مباغت لاستعادة أراضيها المحتلة. فقررت رئيسة الوزراء غولدا مائير ووزير دفاعها دايان عدم القيام بضربة وقائية، وذلك للفوز برضى الولايات المتحدة ومساعدتها في حال انفجر الصراع مع مصر وسوريا. وفي عام ١٩٨٢ لم يكلف بيغن نفسه عناء الحصول على تأييد المجموعة الدولية لهجومه الوشيك ضد لبنان لأنه شعر بأن «واشنطن كانت في جيب إسرائيل»^(٢١).

في الحقيقة كانت خطط إسرائيل العسكرية لغزو لبنان سراً معروفاً. فقبل الغزو الإسرائيلي بشهرين أذاعت شبكة «إن.بي.سي. نيوز» الأمريكية تقريراً عن خطة الاحتلال الإسرائيلية للبنان، مؤكدة على ضرورة مثل هذا الغزو ومهيئة الرأي العام الأمريكي له. وبدلاً من الضغط على بيغن وشارون بضرورة التريث فإن هيغ أرسل رسالة رسمية إلى بيغن مكرراً تحويله هو ومصادقة ريغان لعمله. وبذلك فقد أطلق يد إسرائيل للتحرك عسكرياً ضد لبنان. والمهم أن بيغن وشارون اعتبرا تطمينات هيغ كافية للهجوم على لبنان ورسم خارطته وخارطة المشرق العربي.

لقد كانت للغزو الإسرائيلي نتائج كبيرة على العلاقات الأمريكية - العربية والإسرائيلية - الأمريكية. فقد وجدت الولايات المتحدة نفسها مشتركة بقوات عسكرية في لبنان لإنقاذ ماء وجه بيغن ولتوفير حماية متأخرة للسكان الفلسطينيين بعد أن أدى هجوم إسرائيل على بيروت إلى مذبحه دموية ضد المدنيين الفلسطينيين في مخيم اللاجئين في صبرا وشاتيلا من قبل رجال ميليشيا «القوات اللبنانية» اليمينية، الذين سمح لهم القادة الإسرائيليون بدخول المخيمات.

لقد ذهب ريغان إلى أبعد الحدود لإرضاء حكومة الليكود. ومع هذا فإن بيغن لم يقابله بالمثل. وعندما أعلن ريغان خطته للسلام في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، رفضها مجلس الوزراء الإسرائيلي فوراً على رغم حقيقة أن

(٢١) المصدر نفسه، ص ٦٢.

ريغان أراد تطمين إسرائيل بإعلان أن الولايات المتحدة لن «تؤيد تأسيس دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة» وستصادق على طلب إسرائيل بتغيير حدود عام ١٩٦٧ لضمان أمنها^(٢٢).

لم يكن الرئيس ريغان ولا وزير خارجيته الجديد جورج شولتز، الذي حل محل هينغ بعد استقالة الأخير من جراء الحرب الإسرائيلية على لبنان، راغبين في مواجهة بيغن، ناهيك عن ممارسة الضغط على حكومته للجلوس على طاولة المباحثات. وإنه لأمر صحيح أن هينغ قد دفع ثمن مكره وخطأ حساباته بإجباره على الاستقالة من منصبه. كذلك فإن بعض الأصوات القليلة في إدارة ريغان، خصوصاً وزير الدفاع غسبار واينبرغر، دعت صراحة لإجراء تحقيق مستقل بشأن إسرائيل لاحتمال انتهاكها بعض نقاط التفاهم التي تحدد استعمال الأسلحة الأمريكية ضد المدنيين، وبخاصة في هجومها على لبنان.

وينطوي موقف واينبرغر على نوع من التناقض الظاهري، ذلك أنه لم ينتقد قرار تزويد إسرائيل بمثل هذه الأسلحة الفتاكة في البداية. وعلى الرغم من احتجاجات واينبرغر فإن ريغان قد امتنع لا عن الضغط على إسرائيل لقبول خطته للسلام وحسب، ولكن أيضاً عن الضغط على تل أبيب من أجل الانسحاب من لبنان، بل إنه في الواقع أيد تردها. واختفت خطة ريغان للسلام بعد عدة أشهر. وعاد ريغان ثانية لتأكيد التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل، وزعم أن تل أبيب لعبت دوراً رئيسياً في احتواء الشيوعية^(٢٣).

بعدها غير ريغان اهتمامه إلى محاربة الشيوعية السوفياتية واصدقائها في المنطقة العربية. وهكذا وجدت الولايات المتحدة نفسها متورطة في لبنان

Naseer H. Aruri, Fouad M. Moughrabi and Joe Stork, *Reagan and the Middle East* (Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1993), pp. 79-87, and Ann Mosely Lesch, «The Reagan Administration's Policy Toward the Palestinians,» in: Michael W. Suleiman, ed., *U.S. Policy on Palestine: From Wilson to Clinton* (Normal, IL: Association of Arab-American University Graduates Press, 1995), p. 179.

Lesch, *Ibid.*, p. 180.

(٢٣)

تحارب سوريا وحلفاءها اللبنانيين. لقد أثار التواطؤ الأمريكي - الإسرائيلي مشاعر قوية معادية للأمريكيين في الوطن العربي. فعلى سبيل المثال، بدأ حزب الله، وهو تنظيم لبناني إسلامي، حملة عنف ضد الأهداف الأمريكية في المنطقة العربية. إن تحالف الولايات المتحدة مع إسرائيل عرض ليس فقط المصالح الأمريكية للخطر وإنما المواطنين الأمريكيين أيضاً. والنتيجة كانت دموية جداً لعشرات الجنود والمواطنين الأمريكيين. لقد دفعت الولايات المتحدة ضريبة الدم لتحالفها الوثيق مع الدولة الصهيونية.

أفلتت إسرائيل من صنارة «عملية السلام». وفي الحقيقة فبالنسبة لريغان أصبحت إسرائيل مفيدة في قمع سوريا والقوى الراديكالية في المنطقة. والنتيجة كانت مجابهة بين سوريا المدعومة من السوفيات والإسرائيليين المدعومين من أمريكا، وهو موقف له عواقب دولية. وفي النهاية أصبحت الإصابات الشديدة التي لحقت بالقوات الإسرائيلية والأمريكية في لبنان غير محتملة^(٢٤). وبحلول نهاية عام ١٩٨٣ أصبحت المعارضة من وزارة الدفاع والكونغرس للوجود الأمريكي في لبنان من القوة بحيث شعر ريغان أنه مضطر لإصدار الأوامر للقوات الأمريكية بالانسحاب من ذلك البلد^(٢٥).

تزعم آن ليش أنه إبان رئاسة ريغان كانت السياسة الخارجية الأمريكية حيال الصراع العربي - الإسرائيلي مرتبطة بالشك الحاد في الاتحاد السوفياتي والعداء نحوه. وقد اعتبرت إسرائيل حصناً ضد النفوذ السوفياتي في المنطقة العربية؛ هذه الرؤية الأحادية الجانب لم يعد تقييمها إلا بعد أن توضحت نتائج الاحتلال الإسرائيلي للبنان، فلم تعد إسرائيل تعمل بمفردها لصالح الولايات المتحدة. وعلى أية حال فإن ليش تقول بأن ريغان أخفق في الضغط على إسرائيل لكي تتجاوب مع «عملية السلام». وتذهب ليش أيضاً إلى أن انتقال الاستراتيجية الفلسطينية من الدبلوماسية إلى الانتفاضة كان الدافع الحقيقي الذي أجبر إدارة ريغان لتضع في حساباتها النهائية ولو متأخرة

Kaufman, *The Arab Middle East and the United States: Inter-Arab Rivalry and Superpower Diplomacy*, p. 134.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

المباحثات المباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية. ولكن لسوء الحظ فإن التغيير في الموقف الأمريكي تجاه الفلسطينيين لم يكن بالحجم اللازم لتغيير عقلية صنّاع السياسة الأمريكية ومعارضتهم لحق تقرير المصير للفلسطينيين. إذن فبينما كان يمكن أن تكون للتغيير التكتيكي في موقف إدارة ريغان حيال منظمة التحرير الفلسطينية نتائج بعيدة المدى لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، فإن الإدارة اختارت بدلاً من ذلك تجنب القضية والإبقاء على استراتيجيتها السابقة^(٢٦).

ثالثاً: دروس لعملية السلام العربية - الإسرائيلية الحالية

ضيق الرئيس ريغان فرصة ثمينة لدفع «عملية السلام» نحو الأمام. وأساس ذلك أن عقده من التهديد السوفياتي وإحجائه عن الضغط على إسرائيل أطالاً من عمر المأزق العربي - الإسرائيلي. وهكذا تم وضع خطة ريغان للسلام على الرف. والنقطة التي يجب التأكيد عليها هنا هي أن «عملية السلام» لا يمكن أن تنجح بدون تدخل رئاسي نشيط. إن نصح الرئيس، كما يفعل بعض المراقبين، بالبقاء بعيداً عن صنع السلام حتى يغير كلا الجانبين رأيه معناه تعميق العداءات وجلب الكوارث وإطلاق يد الطرف الأقوى للتعنت، مما يؤدي عملياً إلى تغيير الوقائع على الأرض لصالحه.

إن «عملية السلام» الحالية هي مثال على ما تقدم، فحكومة الليكود برئاسة نتنياهو تحدت المبدأ الأساسي، الأرض مقابل السلام، الذي استندت إليه عملية مدريد للسلام عام ١٩٩١. لقد أظهر نتنياهو كرهه للإجراءات المتواضعة التي تعهدت بها حكومة العمل على مساري السلام الفلسطيني والسوري. وعلى سبيل المثال، بينما أعاد الفلسطينيون تأكيد التزامهم بعملية أوسلو فإن مجلس وزراء الليكود قد انتهك العديد من نقاط التفاهم السابقة مع الفلسطينيين. وبالتالي فإن هناك الآن طرفاً يريد التوصل إلى السلام بشكل قاطع وطرفاً آخر يعارضه. فماذا كان الموقف الرسمي للولايات المتحدة؟ لقد كان من المتوقع أن يرسل الرئيس كلينتون بعد إعادة انتخابه رسالة حاسمة إلى

نتنياهوو تذكره بمتطلبات ومسؤوليات «عملية السلام». ولكن بدلاً من ذلك فإن كليتون كان وما زال يتهرب من ضرورة المجابهة مع نتياهو.

ومرة ثانية فإن كليتون كان مثل ريغان غير راغب في ممارسة ضغط على حكومة الليكود. فالفريق الأمريكي برئاسة دينيس روس مسؤول الإدارة لإجراء المحادثات التفصيلية في مفاوضات السلام العربية - الإسرائيلية قد أشار مؤخراً إلى أن الولايات المتحدة تنوي الانتظار حتى يصبح الطرفان جاهزين للسلام. وما يعنيه هذا في التطبيق العملي أن إدارة كليتون واقعة في شرك نتياهو حيث إن الأخير لا يهتم كثيراً بعملية السلام بأكملها. إن كليتون لا يمكن له أن يتهرب من تحمل المسؤولية في موت «عملية السلام» الحالية. وكما قال توماس فريدمان في صحيفة نيويورك تايمز بحق، إن اسم كليتون سيكتب على شهادة وفاة عملية السلام.

أكثر من أي نزاع إقليمي آخر، فإن الصراع العربي - الإسرائيلي كان يتنافس باستمرار لشغل قمة الأولويات في جدول أعمال السياسة الخارجية الأمريكية، بما في ذلك جدول أعمال الرئيس^(٢٧). إن هذا الصراع قد مس كل أوجه المصالح - الأمريكية في المنطقة؛ الأمن الإسرائيلي والحصول على النفط والعلاقات الأمريكية - العربية وتوترات الحرب الباردة. وإذا ما أخذنا في اعتبارنا الموقع المركزي للرئيس في عملية صناعة السياسة الخارجية الأمريكية فإن السلطة التنفيذية قد لعبت دوراً حاسماً في الجهود الداعية إلى وضع النزاع في «ثلاجة»، أو إلى التصدي لمحاولة حله. ومن الناحية التاريخية، وخلافاً للكونغرس، فإن السلطة التنفيذية هي الفرع الرئيسي للحكومة الذي اشترك في صنع السلام العربي - الإسرائيلي. وقد قيل إنه لن يتم التوصل إلى السلام بدون تدخل رئاسي نشيط. وكما بينا سابقاً فإن الكونغرس غالباً ما ساند إسرائيل بغض النظر عن السياسات الحقيقية وسلوك الأخيرة، وامتنع عن استعمال آلية المساعدة الخارجية لحث إسرائيل على تقديم تنازلات. فالكونغرس مقيد بالسياسة الداخلية أكثر من السلطة التنفيذية.

Quandt, *Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict* (٢٧) since 1967, p. 7.

وهذا يفسر جزئياً لماذا تكون مساهمة الرئيس حاسمة في مساعدة الأطراف المتنازعة في التوصل إلى السلام.

إن التطورات الأخيرة على أية حال قد أثارَت الشكوك بشأن التزام السلطة التنفيذية باستعمال مساعيها الحميدة للتوسط في تسوية شاملة. ويضاف إلى ذلك أن نهاية الحرب الباردة وانحياز الاتحاد السوفياتي مصحوبة بتقوية العلاقات الأمريكية والسعودية والكويتية وانقسام الوطن العربي، كل تلك العوامل قد دعمت الموقف الأمريكي في المنطقة. وعلى الرغم من أن صنّاع السياسة الأمريكية يتمنون أن يضعوا نهاية للفصل الدموي في التفاعلات العربية - الإسرائيلية، إلا أنهم لم يعودوا يشعرون بأن هذا الصراع يعرّض مصالحهم الحيوية للخطر. والخوف هو أن النخبة المتحكمة بالسياسة الخارجية الأمريكية ربما تشعر بأنها يمكن أن تتعايش مع صيغة مبسطة للنزاعات العربية - الإسرائيلية طالما بقيت علاقات واشنطن مستقرة مع بلدان الخليج المنتجة للنفط.

رابعاً: السياسة الخارجية الأمريكية ونفط الخليج

على الرغم من أن الولايات المتحدة ملتزمة أخلاقياً وايدولوجياً بحماية إسرائيل فإن هدفها الأساسي يدور حول ضمان الحصول على نفط عربي رخيص من منطقة الخليج، وخصوصاً من العربية السعودية. ووفقاً لأنثوني كوردزمان المتخصص في شؤون الأمن الأمريكي في الخليج فإن «خسارة نفط الخليج يمكن أن تكلف اضطرابات اقتصادية وسياسية عالمية جسيمة»^(٢٨). وتبقى الحقيقة أن الغرب، بما في ذلك الولايات المتحدة، يعتمد بشكل كبير على نفط الخليج^(٢٩). وعلى الرغم، من الوعود والتغييرات التقنية التي تبنتها الولايات المتحدة منذ السبعينيات فإنها ما تزال متأثرة بشدة بالتقلبات في سوق النفط العالمي. إن الإقتصاد العالمي يحركه النفط، والخليج هو أكبر

Anthony H. Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab-Israeli Military Balance* (Boulder, CO; London: Westview Press, 1984), p. 3.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٢.

مستودع للنفط في العالم^(٣٠).

ومن الملاحظ أنه حتى قيام حرب الخليج عام ١٩٩١ فإن البلدان العربية المنتجة للنفط نجحت إلى حد ما في إقامة ارتباط وثيق بين السياسة الأمريكية حيال الصراع العربي - الإسرائيلي وشدة علاقاتها مع واشنطن. وفي عام ١٩٧٣ استخدمت البلدان العربية المنتجة للنفط بالتنسيق مع مصر وسوريا، النفط كسلاح استراتيجي لإجبار الولايات المتحدة على تعديل موقفها من الصراع العربي - الإسرائيلي. ويكمن سياق هذا القرار في الحرب العربية - الإسرائيلية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ وقرار نيكسون اللاحق بإقامة جسر جوي هائل من الأسلحة مع إسرائيل، إضافة إلى طلبه مبالغ طائلة كمساعدة طارئة لإسرائيل^(٣١). كان الرئيس نيكسون مؤيداً قوياً لإسرائيل وقد صمّم على أن تنتصر إسرائيل في المواجهة. وبعد فترة قصيرة نقلت الولايات المتحدة الأسلحة جواً إلى إسرائيل وفرضت البلدان العربية المنتجة للنفط حظراً تاماً على شحنات النفط إلى الولايات المتحدة، مما نتج منه زيادة ٤٠٠ بالمئة في أسعار النفط^(٣٢).

ولأول مرة نجحت البلدان العربية في ربط تجهيز وأمن شحنات النفط إلى الولايات المتحدة بالصراع العربي - الإسرائيلي. وعلى الرغم من إخفاق البلدان العربية في الاستفادة من هذا السلاح الاستراتيجي المهم بالكامل فإنهم قد أسمعوا صوتهم ومارسوا نفوذهم. ونتيجة لحث السادات تم رفع الحظر النفطي العربي أخيراً في آذار/مارس ١٩٧٤. لقد كان لهذه المقاطعة بعض النتائج الخطيرة أهمها المعرفة المتزايدة بأن علاقات واشنطن بإسرائيل كان لها تأثيرات مباشرة في حصول الولايات المتحدة على النفط. كذلك فقط ظهرت العربية السعودية كلاعب حاسم في السياسة العربية والدولية. وأخيراً عززت

F. Gregory Gause III, *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges* (٣٠) in the Arab Gulf States (New York: Council on Foreign Relations Press, 1994), p. 175.

George Lenczowski, *American Presidents and the Middle East* (Durham, (٣١) NC: Duke University Press, 1990), pp. 129-135.

Gause III, *Ibid.*, p. 1.

(٣٢)

حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ والمقاطعة النفطية اللاحقة الصفوف العربية^(٣٣). وتبين أنه على الولايات المتحدة إعادة التفكير في سياستها تجاه المنطقة بجدية، بفضل تعاون الصفوف العربية وتلاحمها.

ووقع الحدث الرئيسي الثاني في السبعينيات في إيران بسقوط الشاه المدعوم من الولايات المتحدة. وكما ذكر سابقاً فإن مبدأ نيكسون جعل من إسرائيل وإيران والعربية السعودية «الأعمدة الثلاثة» للأمن الأمريكي في منطقة الخليج. فإيران كانت تعتبر حصناً ضد التوسع السوفياتي. فكان سقوط الشاه، وهو حليف عسكري أمريكي رئيسي، والغزو السوفياتي لأفغانستان نكسة كبيرة وتهديداً مباشراً للأمن والاقتصاد الأمريكي في المنطقة^(٣٤).

وفي نظر الأمريكيين فإن موقع الولايات المتحدة بكامله في هذه المنطقة الغنية جداً والاستراتيجية بدأ قلقاً ومزعزعاً. ونتيجة لذلك فقد أصدر كارتر في عام ١٩٨٠ مبدأ كارتر الذي اعتبر أية محاولة من قوة خارجية للسيطرة على الخليج بمثابة هجوم مباشر على الولايات المتحدة نفسها^(٣٥). كذلك شكّل كارتر قوة الانتشار السريع لكي تستخدم كحلف دفاعي إقليمي لتدعيم الأمن في الخليج. ومرة ثانية أعاد كارتر بمبادرة رئاسية تأكيد أهمية الخليج كمسرح حيوي بالنسبة للولايات المتحدة مبرراً بذلك الحاجة لوجود عسكري أمريكي دائم وهائل في مصر وعمان والصومال وكينيا وإسرائيل^(٣٦). إن الحشد العسكري الأمريكي الهائل كان إشارة على أن أمن نفط المنطقة قد اتخذ أهمية بالغة.

خامساً: ارتباط النفط بالصراع العربي - الإسرائيلي

بيّنت المقاطعة النفطية العربية عام ١٩٧٣ وسقوط شاه إيران في ١٩٧٩ والغزو السوفياتي لأفغانستان في ١٩٧٩ جميعها الارتباط الوثيق بين النفط

Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia*, (٣٣) *the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab-Israeli Military Balance*, p. 57.

(٣٤) المصدر نفسه، ص xix.

Lenczowski, *American Presidents and the Middle East*, p. 206. (٣٥)

Aruri, *Obstruction of Peace*, p. 51. (٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٠٦ - ٢٠٧، و

والسياسة والدين والأمن العالمي في الخليج^(٣٧). ولم يتم نسيان الدروس من قبل صنّاع السياسة الأمريكية. فأولاً حفزت أحداث السبعينيات المضطربة الولايات المتحدة على إقامة علاقة الزبون - الراعي الوثيقة مع العربية السعودية على غرار التحالف الأمريكي - الإيراني^(٣٨). إن هذا الارتباط بالسعودية ذو أهمية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة. وكما يقول كوانت، «لم يستفد أي بلد آخر من العلاقات مع العربية السعودية كما استفادت الولايات المتحدة»^(٣٩). فالأمريكيون يعتمدون بشدة على النفط السعودي، ولذا فإن لديهم مصلحة خاصة في بقاء الاستقرار السياسي في العربية السعودية^(٤٠).

وعلاوة على ذلك، وكما بينت أحداث السبعينيات، فإن شحنات النفط معرضة لهزات وانعكاسات سياسية واجتماعية ودينية. ولذلك ليس من المستغرب أن يدرك المسؤولون الأمريكيون الحاجة لوضع قوات عسكرية بشكل دائم في الخليج للرد بشكل سريع وبفعالية على حالات الطوارئ ومراقبة التطورات الداخلية عن كثب. هذه الحقيقة تفسر القلق الشديد الذي أبدته مؤخراً النخبة الأمريكية الحاكمة في مجال السياسة الخارجية بخصوص ظهور بعض أصوات المعارضة في العربية السعودية وبلدان خليجية أخرى. لقد اهتم المخططون العسكريون الأمريكيون بالمشاعر المعادية للأمريكيين التي تصاعدت عبر الخليج بأكمله. وتحولت المشاعر المعادية للأمريكيين إلى حوادث قتل بعد الهجوم بالقنابل على هدف أمريكي في الرياض في العربية السعودية، في عام ١٩٩٥. وتبع ذلك الهجوم هجوم آخر في حزيران/يونيو ١٩٩٦ قتل فيه ١٩ أمريكياً. وعلى الرغم من الزيادة الهائلة في الوجود الأمريكي في الخليج يبدو أن الموقف الأمريكي وكأنه مبني على رمال.

Gause III, *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States*, p. 192. (٣٧)

Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab-Israeli Military Balance*, p. 1. (٣٨)

William Baur Quandt, *Saudi Arabia in the 1980's: Foreign Policy, Security and Oil* (Washington, DC: Brookings Institution, 1981), p. 139. (٣٩)

Cordesman, *Ibid.*, pp. 2-7. (٤٠)

ويعرف الأمريكيون تماماً أن مسألة حصول الولايات المتحدة على النفط على المدى البعيد مرتبطة تماماً بالاستقرار السياسي في العربية السعودية وبقدرتها على الاستمرار.

بعد ذلك أدرك صناع القرار الأمريكيون أن المصالح النفطية الأمريكية في الخليج متعلقة جوهرياً بالتطورات على المسرح العربي - الإسرائيلي. لقد قدروا الحاجة للجمع بين أمرين نقيضين، ألا وهما: مساندة إسرائيل والحفاظ على علاقاتهم مع البلدان العربية المحافظة. وفي نظر الأمريكيين فإن القضية الفلسطينية كان ممكناً لها أن تضعف التحالف الأمريكي - السعودي كثيراً^(٤١). ومنذ منتصف السبعينيات واجهت الولايات المتحدة ورطة حقيقية هي كيف يمكنها الإبقاء على علاقتها الخاصة بالدولة الصهيونية، وفي الوقت نفسه الحفاظ على مصالحها النفطية الهائلة. لقد كانت ورطة حقيقية وليست نظرية كما أثبتت الأحداث المثيرة في السبعينيات وبداية التسعينيات. فقد بينت المقاطعة النفطية عام ١٩٧٣ بوضوح القوة الاقتصادية العربية والارتباط الوثيق بين النفط والسياسات الدولية. وكما يقول المؤرخ جورج لنكزوسكي بحق انه «بسبب معاملتها التفضيلية لإسرائيل فإن الولايات المتحدة قد عانت من مقاطعة نفطية أحدثت حالة من الشلل تقريباً وعانى اقتصاد العالم الغربي بأكمله نتائج سلبية بسبب الارتفاع المذهل في أسعار النفط»^(٤٢).

وقد تعرضت حساسية الموقف الأمريكي تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي لاختبار حاد، خلال أزمة حرب الخليج اللاحقة، عندما حاول الرئيس العراقي الربط بين حل الأزمة الكويتية والقضية الفلسطينية، وأطلق صواريخ بعيدة المدى على إسرائيل على أمل تعقيد التحالف الدولي وتقويضه، والذي شكلته الولايات المتحدة لمحاربة العراق. لقد أراد الرئيس العراقي أن يبين وجود صلة حقيقية بين حرب الخليج ودور إسرائيل، فتمنى أن يثير انتقام إسرائيل فيجد الأعضاء العرب في التحالف الذي ترأسه أمريكا صعوبة في القتال جنباً إلى جنب مع تل أبيب. وهنا أدرك الرئيس بوش ووزير

Quandt, Ibid., pp. 137-140.

(٤١)

Lenczowski, *American Presidents and the Middle East*, p. 139.

(٤٢)

خارجيته جيمس بيكر التكاليف الملازمة للعلاقة الخاصة الأمريكية - الإسرائيلية؛ وقد قلقا بشدة خشية أن يقوّض تحالفها مع إسرائيل إمكانية نجاح التحالف العربي ضد العراق. ولذا فقد مارس بوش ضغطاً كبيراً وعرض الكثير من الحوافز على حكومة الليكود لتمتنع عن الرد على هجمات العراق الصاروخية^(٤٣).

وعلى الرغم من أنهم رفضوا طوال الأزمة مثل هذا الترابط فإن مسؤولي إدارة بوش اعترفوا بعشبة إنكار هذه الحقيقة. فطالما أن للولايات مصالح في النفط فعليها أن تهتم بالأحداث على المسرح العربي - الإسرائيلي، وإن القضية الفلسطينية يمكن بسهولة أن تنقلب ضد مصالح الولايات المتحدة^(٤٤). لقد كان عقد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ اعترافاً متأخراً بالروابط الموجودة بين ديمومة المصالح الأمريكية في قطاع النفط وموقف واشنطن من الصراع العربي - الإسرائيلي. وفي الحقيقة فإنه منذ عام ١٩٩١ جعلت الولايات المتحدة حل هذا الصراع الدائم واحدة من أولويات سياستها الخارجية. فالرئيسان بوش وكلينتون استنتجا أن العداوات العربية - الإسرائيلية المتأججة يمكن أن تؤثر سلباً في المصالح الحيوية الأمريكية في الخليج.

سادساً: السلام الأمريكي :

فصل القضية الفلسطينية عن اعتبارات النفط

وعلى أية حال فإن التطورات الأخيرة في «عملية السلام» العربية - الإسرائيلية تثير الشك بشأن التزام الرئيس كلينتون ورغبته في القيام بدور أمريكي فعال. ويظهر أن دروس حرب الخليج قد نسيت بسرعة. فالمؤسسة السياسية الخارجية الأمريكية لا تتوقع أية زوايع سياسية مفاجئة يمكن أن تؤثر في ميزان القوى. وأساس ذلك أن الانتصار العسكري الأمريكي على العراق قد دعم من سيطرة واشنطن في الخليج، وبذلك فليست هناك حاجة، في

Kaufman, *The Arab Middle East and the United States: Inter-Arab Rivalry and Superpower Diplomacy*, p. 162.

Gause III, *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States*, pp. 179 and 195.

نظر الأمريكيين، لأية إجراءات مستعجلة لتهدئة الحساسيات العربية والتوجه لمعالجة بعض شكاواهم .

ولأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فإن حصول واشنطن على نفط الخليج هو آمن نسبياً من التهديدات الخارجية. فحرب الخليج مصحوبة بانهيار الاتحاد السوفياتي وانقسام الوطن العربي، ذلك كله قد جعل الولايات المتحدة القوة المهيمنة في المنطقة. فلا إيران ولا العراق يشكلان أكثر من مصدر إزعاج عسكري للوجود الأمريكي في الخليج. ومما يثير الخوف في هذا السياق أنه مع ضمان هيمنة واشنطن على قطاع النفط فإن النخبة الأمريكية الحاكمة في مجال السياسة الخارجية الأمريكية لم تعد تشعر بضرورة استثمار الكثير من رأس المال السياسي والاقتصادي لمحاولة حل الصراع العربي - الإسرائيلي، بل يبدو أن الولايات المتحدة قد نجحت أخيراً في فصل القضية الفلسطينية عن اعتبارات النفط، بفضل انتصارها في حرب الخليج. وفي الحقيقة فإن بعض المراقبين يدعون بأن الحرب ضد العراق كانت امتداداً لاستراتيجية واشنطن التاريخية لمنع ظهور أي بلد عربي أو مجموعة عربية قوية قد تهدد المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة العربية، وخصوصاً النفط وإسرائيل. ويذهب عادل صفتي أبعد من ذلك فيؤكد أن قرار بوش دخول الحرب قد تأثر بشدة بدفع من إسرائيل واللوبي الأمريكي المساند لها:

«لقد لعب الضغط الإسرائيلي على واشنطن لمواجهة العراق وتحطيم قدراته العسكرية دوراً مهماً في قرار إدارة بوش في اختيار المجابهة العسكرية. وفي النهاية قبلت إدارة بوش بدون أي نقد وتوضيح كاف وبأقل مناقشة وجهة النظر الإسرائيلية بضرورة تحطيم المركب الصناعي العسكري العراقي»^(٤٥).

ويضيف صفتي إن الولايات المتحدة وإسرائيل اعتبرت أن ازدياد قوة العراق هو تهديد لقوتيهما الاقتصادية والسياسية والعسكرية في المنطقة. وفي هذا السياق يؤكد صفتي أن دمار العراق يجب أن ينظر إليه على أنه محاولة من

Safty, *From Camp David to the Gulf: Negotiations, Language and Propaganda and War*, p. 221.

قبل الولايات المتحدة لمنع كل التهديدات المحتملة على أمنها ولتدعيم الهيمنة الإسرائيلية، فإن «واشنطن قد ضمنت حصولها الدائم على الموارد النفطية العربية الجاهزة الرخيصة وأكدت سيادة ميزان القوى الراهن تحت السيطرة العسكرية والاقتصادية الأمريكية والإسرائيلية»^(٤٦). ومعنى هذا في الواقع العملي، يضيف صفتي، هو إطلاق يد الولايات المتحدة للتصرف في شؤون المنطقة، وإعطاء الحرية لإسرائيل لإملاء شكل ومضمون أية علاقة مستقبلية مع الفلسطينيين^(٤٧).

وسواء تم خوض حرب الخليج بكل هذه المخططات المفصلة أم لا، فإن الحقيقة تبقى أن الولايات المتحدة قد حققت اثنين من أهدافها الحساسة في المنطقة:

١ - أصبح لديها سيطرة مباشرة وغير مقيدة على مصادر النفط الحيوية في الخليج.

٢ - لم تعد بلدان الخليج العربية المنتجة للنفط تربط علاقاتها بالقوى الغربية على أساس موقف الأخيرة من القضية الفلسطينية، بل على العكس فإن بعض بلدان الخليج هي الآن في طليعة البلدان العربية والإسلامية التي تحاول تطبيع العلاقات مع إسرائيل. لقد أحدثت حرب الخليج انقسامات عميقة في الوطن العربي، مما أدى إلى المزيد من إضعاف مركز المساومة العربي.

وهذه الحقيقة تفسر جزئياً موقف واشنطن المتراخي من عملية السلام العربية - الإسرائيلية. فإن صناع السياسة الأمريكية عموماً لا يبدون اهتماماً كبيراً بمواقف تنبأها المتشددة حيال الفلسطينيين والسوريين. فهم يريدون من

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.

(٤٧) وطبقاً لصفحتي يوضح هذا العرض معارضة إدارة بوش الشديدة لأية محاولة جماعية تقوم بها البلدان العربية لتسوية النزاع العراقي - الكويتي بوسائل سلمية، وقد مارست تلك الإدارة ضغطاً هائلاً على حلفائها من العرب حتى لا ينصاعوا إلى وساطة الملك حسين، لأن هذه الإدارة كانت عازمة على استعمال القوة العسكرية لتدمير القدرة العراقية. «ومنذ بداية الأزمة كان خيار الرئيس بوش استعمال المواجهة العسكرية ضد العراق. ولهذا كان يتم إحباط جميع الجهود العربية لإيجاد حل عربي للأزمة». المصدر نفسه، ص ١٩٨ و٢٣٦.

العرب وليس من حكومة الليكود أن يتأقلموا مع الظروف السياسية المتغيرة في إسرائيل. ففي نظر الأمريكيين لم يعد للعرب أي نفوذ فعال، ولا خيار عسكري أو اقتصادي يستعملونه ضد الولايات المتحدة أو إسرائيل؛ لقد أصبحوا ضعفاء، بفضل غزو صدام للكويت بشكل رئيسي. إن أحد الأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها إدارة الرئيس كلينتون هي اعتقادها بأنها قادرة على عدم الربط ما بين الصراع العربي - الإسرائيلي ومصالح الولايات المتحدة الرئيسية في المنطقة الأوسع. وفي الواقع تصرفت إدارة كلينتون منذ قدوم ننتياهو إلى السلطة بطريقة غير مبالية أبداً بالمصالح العربية، وكأن الصراع العربي - الإسرائيلي ليس له أي تأثير في السياسات الأمريكية في الخليج ومصادر النفط. وهذا الاستهتار بالعلاقات الأمريكية - العربية مرده إلى الانقسام الحاد في صفوف البلدان العربية بعد حرب الخليج المدمرة وثقة أمريكا بقدرتها على عزل المسرح الإسرائيلي - العربي عن بقية المسارح الأخرى في المنطقة العربية. ولكن ما حدث أخيراً في العراق أجبر القادة الأمريكيين على مراجعة حساباتهم الخاطئة. إن الأزمة الأمريكية - العراقية أظهرت لواشنطن ارتباط «عملية السلام» العربية - الإسرائيلية بدائرة النزاع الأمريكية - العراقية. فمعظم البلدان العربية عارضت خطة الولايات المتحدة القائمة على معاقبة العراق عسكرياً لكون واشنطن عاجزة عن ردع سياسات ننتياهو الاستيطانية وتجميده لمسيرة «عملية السلام». ويأمل المحلل أن تكون إدارة كلينتون أدركت، ولو متأخرة قليلاً، الارتباط العضوي الوثيق ما بين «عملية السلام» العربية - الإسرائيلية والسياسات الأمريكية في المنطقة العربية ككل. فعلى الرغم من كل ضعفهم وتشتتهم إلا أن القادة العرب يدركون أهمية المحافظة على الحد الأدنى من الحقوق العربية.

وعلى أية حال، فإن موقف واشنطن اللامبالي هو موقف لاتاريخي وخطر أيضاً. فمن الناحية التاريخية لم يسبق أن سيطرت قوة عظمى واحدة على المنطقة العربية. ومن المحتمل جداً أن تظهر قريباً تحديات خارجية وإقليمية للهيمنة الأمريكية. ولكن السيناريو الأكثر احتمالاً، إذا ما تركت الأمور على حالها، أن تعم المنطقة اضطرابات داخلية تزعزع الهدوء الكاذب. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد نزعت سلاح أكثر التهديدات

الإقليمية والدولية لمصالحها، فإن سيطرتها على الظروف الاجتماعية الداخلية هي أقل بكثير. إن أخطر التحديات للأوضاع الحالية تأتي من مصادر محلية وليست خارجية. إن العواصف السياسية الوشيكة ستضر بموقف اللامبالاة الأمريكي السائد حالياً في واشنطن. فكلما تغافلت الولايات المتحدة عن الظلم واللامبالاة والديمقراطية والتركيبات السياسية الاستبدادية، ضعف موقعها أكثر. إن إبقاء الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني نازفاً سيحطم قريباً الأحلام والآمال ببناء سلام أمريكي مستقر في المنطقة. ومما لا شك فيه أن المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة ستتأثر سلباً من جراء انهيار «عملية السلام».

خاتمة

السياسة الأمريكية في المنطقة العربية: مزايدة بين الرئيس والكونغرس على دعم إسرائيل

لقد أعطت الرئاسة تاريخياً مفهوماً أوسع للسياسة الخارجية الأمريكية، أكثر مما أعطى الكونغرس. ومع ذلك، كما بيّنا سابقاً، فإن الكونغرس لعب دوراً أكبر في التأثير في صناعة السياسة الخارجية وخصوصاً تجاه المنطقة العربية. وعلى خلاف مناطق أخرى من العالم فإن الكونغرس له نفوذه وتأثيره الحاسم في صناعة السياسة الأمريكية في المنطقة. فالرئاسة تتحرك بحذر شديد عندما يتعلق الأمر بتلك المنطقة لأن الكونغرس يراقب كل بيانات السلطة التنفيذية وتصرفاتها وأعمالها، ويعترض على صلاحيات الرئيس في السياسة الخارجية. إن هذه الحقيقة يمكن تفسيرها بالنفوذ الذي تمارسه جماعات المصالح المؤيدة لإسرائيل، والتي أصبحت قادرة على أن تغير رأي الكونغرس تقريباً في كل قضية سياسية تتعلق بإسرائيل واهتماماتها المباشرة.

إن سلطة الرئيس في ما يتعلق بالمنطقة العربية مقيدة في الوقت الحاضر. فقد تم تأسيس تحالف غير رسمي بين الكونغرس واللوبي المؤيد لإسرائيل يضع حدوداً على ما يمكن - أو لا يمكن - للرئيس القيام به. إن فعالية هذا التحالف قد اكتسبت دعماً أكبر من قبل وسائل الإعلام السائدة وصنّاع الرأي وجمهور المثقفين بشكل عام. وفي الحقيقة فقد قيل إن قدرة اللوبي المؤيد لإسرائيل على التأثير في سياسة واشنطن في المنطقة العربية مرتبطة بشكل وثيق بجهوده الناجحة في تشكيل الرأي العام الأمريكي

وخصوصاً جمهور المثقفين^(١). إن قبول الكونغرس والرئاسة لبرنامج اللوبي له علاقة بمقدرته على تعبئة صنّاع الرأي لمصلحة إسرائيل بقدر إمكاناته المالية والانتخابية الحقيقية.

والآن يشترك الكونغرس والسلطة التنفيذية بالرأي نفسه حول قضيتين حاسمتين بالنسبة لواشنطن في المنطقة، وهما النفط وإسرائيل. وبينما تختلف مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية على أساسيات الأهداف الأمريكية في العالم، يبدو أن أعضاءها قد توقفوا عن مناقشة العناصر المركزية للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية. إن الهدفين الأساسيين اللذين تريد واشنطن أن تعالجهما يتمثلان في ما يلي:

١ - الصراع العربي - الإسرائيلي، وإرساء دعائم إسرائيل بصلابة في بيئتها الإقليمية.

٢ - إحباط أية تحديات جديدة لاستقرار بلدان الخليج المنتجة للنفط. وكما قلت سابقاً، يبدو أن هناك إجماعاً بين نخبة السياسة الخارجية الأمريكية بشأن الخطوط العريضة للمصالح الأمريكية في المنطقة: أمن النفط وإسرائيل، وكل شيء آخر قابل للتفاوض.

ولأول مرة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فإن السلطة التنفيذية وأجهزتها المتعددة والكونغرس والمؤسسات الحكومية والمجتمعية الأخرى لها النظرة نفسها في القضايا الرئيسية التي تهم الولايات المتحدة في المنطقة العربية. وفي محاولتها للظهور بمظهر القوي فإن السلطة التنفيذية والكونغرس يكرّسان الكثير من الجهد للعلاقات العامة والحملات المجردة من أي خلافات جوهرية بشأن المنطقة. وبكلمة أخرى، هناك توافق نسبي بشأن المنطقة العربية بين النخبة الأمريكية الحاكمة في مجال السياسة الخارجية الأمريكية، وقد صمد هذا التوافق أمام انتهاء الحرب الباردة والانقسامات الأخرى التي أصابت الساحة السياسية الأمريكية في الخمس والعشرين سنة الماضية.

Michael W. Suleiman, *The Arabs in the Mind of America* (Brattleboro, VT: (١)

Amana Books, 1988), esp. chap. 5.

فمنذ أوائل السبعينيات انهار ذلك التوافق على غالب العلاقات الخارجية الأمريكية ما عدا تجاه المنطقة العربية. وهذه شهادة على نجاح إسرائيل وأصدقائها الأمريكيين والفشل الذريع للعرب في إسماع أصواتهم في الولايات المتحدة. لقد أخفق العرب في الضغط على الحكومة الأمريكية بأحقية قضيتهم وعدالتها، وما استطاعوا مناقشة الرأي العام الأمريكي الواعي مباشرة. وهناك عدة أسباب وراء عدم قدرة العرب على منافسة إسرائيل واللوبي المؤيد لها في الوصول إلى قلوب الأمريكيين وعقولهم، منها: استمرارية التحيز التاريخي والثقافي والإيديولوجي ضد العرب والمسلمين بين الجمهور الأمريكي، والتصوير المستمر للمجتمعات العربية والإسلامية على أنها مجتمعات مغلقة واستبدادية ومعادية للغرب؛ واستلام أمريكا لقيادة العالم بعد الحرب العالمية الثانية واصطدامها لاحقاً بالقومية العربية والاختلافات الأمنية والاقتصادية بين واشنطن وبلدان عربية عديدة؛ والخطابات المضخمة والأعمال الدموية لبعض الحكام العرب، وقد عززت كلها وجهات النظر الأمريكية السلبية والعدائية تجاه العرب والمسلمين.

ومن بين كل الأسباب التي أدت إلى إخفاق العرب في الحصول على موقع منصف ومحترم في الولايات المتحدة، يبرز سبب واحد هو أهم من كل الأسباب الأخرى: إن البلدان العربية منقسمة وممزقة بشدة وتتناجر في ما بينها باستمرار. فنادراً ما تتمكن الوطن العربي من تقديم جبهة موحدة، ناهيك عن العمل بها. ومراراً وتكراراً دعا الحكام العرب القوى الأجنبية ومن ضمنها أمريكا لمساعدتهم بالتدخل عسكرياً وسياسياً في القضايا العربية المشتركة. إن الولايات المتحدة تحترم الثبات والقوة والاستمرارية. وفي هذا السياق فباستثناء تحدي «القومية العربية» التي قادها جمال عبد الناصر والمقاطعة النفطية العربية، فإن الولايات المتحدة لم تواجه أبداً أية جبهة عربية حقيقية موحدة ومنظمة.

لقد كان عبد الناصر الزعيم العربي الذي أوشك تقريباً على تشكيل مثل هذه الجبهة، ولكن تم توجيه ضربة قاصمة له في الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٦٧. ومنذ ذلك الحين لم يتمكن العرب من تشكيل جبهة لها مشروع سياسي ديمقراطي قومي وعملي منظم يمكن أن يتحاور ويتعامل مع الولايات

المتحدة بجرأة وصلابة وتصميم. فلم يكن في نية السادات أبداً توسيع النطاق السياسي أو المسرح الاستراتيجي لحرب تشرين الاول/أكتوبر عام ١٩٧٣، بل كان هدفه محددًا باقناع الولايات المتحدة بالتدخل في الدبلوماسية العربية - الإسرائيلية. وتصرف العراق بغزو بلد عربي مجاور، لم يكن أكثر من مصدر إزعاج عسكري للمصالح الأمريكية على الرغم من ادعاءاته، وإدعاءات واشنطن المبالغ فيها.

ولذلك فليس من المستغرب إذن ألا يأخذ صنّاع القرار الأمريكيون الوطن العربي على محمل الجد. فهم يعتقدون أن بالإمكان إهمال احتياجاته وقضاياه. فالمسؤولون الأمريكيون غالباً ما يغفلون خطابات الحكام العرب، على اعتبار أنها موجهة فقط للاستهلاك الداخلي؛ وهم يشيرون إلى أن ما يقوله الزعماء العرب لنظائرهم الأمريكيين سراً يبدو مناقضاً لأحاديثهم العلنية. لذا فإن النخبة الأمريكية الحاكمة في السياسة الخارجية يعيرون اهتماماً أكثر للمصالح الإسرائيلية والتركية مما يعيرونه للمصالح العربية. وكلما بقي الوطن العربي منقسماً، استمرت الولايات المتحدة بمعاملته كساحة هامشية. وصراحة فإن الزعامات العربية لم تحظْ أبداً باحترام الولايات المتحدة، فمراراً وتكراراً وعد الحكام العرب أكثر مما كان بإمكانهم تقديمه، أو أنهم أخفقوا في تقديم أي شيء على الإطلاق.

وعلى النقيض من ذلك فإن إسرائيل قد قاتلت بشدة في ساحة المعركة وفي الساحة الدبلوماسية العالمية، وبرهنت على أنها أكثر ذكاءً من معظم البلدان العربية، ففي نظر الأمريكيين إسرائيل هي الطرف الفائز، والفوز أكثر من أي شيء آخر هو هاجس أمريكي. لقد لعبت هزيمة إسرائيل لمصر وسوريا والأردن في عام ١٩٦٧ دوراً حاسماً في تحويل وجهات نظر الجمهور والمسؤولين الأمريكيين نحو الدولة الصهيونية.

لقد تحولت إسرائيل من بلد صغير وضعيف وتابع (عبء) إلى قوة إقليمية عظمى (رصيد) يمكنها ردع القومية العربية الثورية واحتواءها والسيطرة عليها.

إن النقطة التي يجب التأكيد عليها هي أنه بالإضافة إلى المصادر

المجتمعية والحكومية فإن السياسة الأمريكية حول المنطقة العربية لا يمكن فهمها إلا ضمن سياق السياسات الإقليمية والدولية. وإذا كان هناك مبدأً سياسياً واحداً لا يهمله صنّاع القرار الأمريكيون أبداً فهو ميزان القوى الدولي والإقليمي. فالولايات المتحدة قد دخلت حربين عالميتين مدمرتين واشتركت في مجابهات إقليمية عديدة للحفاظ على ترتيب القوى العالمي والمحلي. من هنا يجب ألا نتوقع أن تغير الولايات المتحدة موقفها تجاه المنطقة العربية بسرعة شديدة وبصورة جذرية طالما ظل ميزان القوى الإقليمي في غير صالح البلدان العربية.

وإذا رغبت البلدان العربية في إحداث تغييرات هيكلية إيجابية في التصورات والسياسات الأمريكية الفعلية فهي تحتاج أولاً وقبل كل شيء إلى أن تركز طاقتها على التطورات الداخلية والاهتمامات العربية المشتركة. وهذه تتضمن تجديد مجتمعاتها وانفتاحها وتحريرها وإضفاء طابع ديمقراطي عليها، جنباً إلى جنب مع تكامل الطبقات الاجتماعية الصاعدة في المجال السياسي، والسعي لتأسيس آليات حقيقية وجوهرية وعقلانية للتعاون والتنسيق العربي المشترك. وهذه الإجراءات قد تبدو وصفات بسيطة، لكنها في النهاية ستجدد المجتمعات المدنية العربية وتقويها، وإذا كانت مصحوبة بتعميق التكامل العربي المشترك فإنها ستحمل بذور التغيير في ميزان القوى الإقليمي وطبيعة وجوهر السياسة الخارجية الأمريكية أيضاً.

المراجع

١ - العربية

وثائق

«الجهاد في أمريكا.» تقرير وثائقي قام بإعداده الصحفي ستيفن امرسون لشركة بي بي أس (PBS)، تم بثه في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

٢ - الأجنبية

Books

- Acheson, Dean Gooderham. *Present at the Creation: My Years in the State Department*. New York: New American Library, 1969.
- Adams, William C. (ed.). *Television Coverage of the Middle East*. Norwood, NJ: Ablex Publishing Corporation, 1981.
- Allison, Graham T. *Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis*. Boston, MA: Little, Brown and Company, 1971.
- and Morton H. Halperin. *Bureaucratic Politics: A Paradigm and Some Policy Implications*. Washington, DC: Brookings Institution, 1972.
- Ambrose, Stephen E. *Eisenhower: The President*. New York: Simon and Schuster, 1984.
- Amirahmadi, Hooshang (ed.). *The United States and the Middle East: A Search for New Perspectives*. Albany, NY: State University of New York Press, 1993.
- Anderson, Irving H. *Aramco, the United States and Saudi Arabia: A Study of the Dynamics of Foreign Oil Policy, 1933-1950*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1981.
- Andrew, Christopher M. *For the President's Eyes Only: Secret Intelligence and*

- the American Presidency from Washington to Bush*. New York: Harper Collins Publishers, 1995.
- Aronson, Geoffrey. *From Sideshow to Center Stage: U.S. Policy Toward Egypt, 1946-1956*. Boulder, CO: Westview Press, 1986.
- Aruri, Naseer H. *Obstruction of Peace*. Monroe: Common Courage Press, 1995.
- , Fouad M. Moughrabi and Joe Stork. *Reagan and the Middle East*. Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1993.
- Atkinson, Rick. *Crusade: The Untold Story of the Persian Gulf War*. Boston, MA: Houghton Mifflin, 1993.
- Axelrod, R. (ed.). *Structure of Decision*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979.
- Badeau, John S. *The American Approach to the Arab World*. New York: Harper and Row, 1968. (Policy Books of the Council on Foreign Relations)
- . *The Middle East Remembered*. Washington, DC: Foundation for Middle East Peace, 1984.
- Bain, Kenneth Ray. *The March to Zion: United States Policy and the Founding of Israel*. College Station, TX: Texas A and M University Press, 1979.
- Baker III, James A. and Thomas M. DeFrank. *The Politics of Diplomacy: Revolution, War and Peace, 1989-1992*. New York: G.P. Putnam's Sons, 1995.
- Barakat, Halim (ed.). *Toward a Viable Lebanon*. London: Croom Helm, 1988.
- Baram, Amatzia and Barry Rubin (eds.). *Iraq's Road to War*. New York: St. Martin's Press, 1993.
- Bartlett, Charles. *Facing the Breack: An Intimate Study of Crisis Diplomacy*. New York: Charles Scribner's Sons, 1967.
- Beling, Willard A. (ed.). *The Middle East: Quest for an American Policy*. Albany, NY: State University of New York Press, 1973.
- Bill, James A. *The Eagle and the Lion: The Tragedy of American-Iranian Relations*. New Haven, CT: Yale University Press, 1988.
- Brands, Henry William (Jr.). *Cold Warriors: Eisenhower's Generation and American Foreign Policy*. New York: Columbia University Press, 1988.
- . *Into the Labyrinth: The United States and the Middle East, 1945-1993*. New York: McGraw-Hill, 1994.
- Brown, Seyom. *The Faces of Power: Constancy and Change in the United States Foreign Policy from Truman to Johnson*. New York: Columbia University Press, 1983.
- Bryson, Thomas A. *United States/Middle East Diplomatic Relations, 1784-*

- 1978: *An Annotated Bibliography*. Meluchen, NJ: Scarecrow Press, 1979.
- Brzezinski, Zbigniew K. *Power and Principle: Memoirs of the National Security Adviser, 1977-1981*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 1983.
- Bulliet, Richard W. (ed.). *Under Siege: Islam and Democracy*. New York: Columbia University, Middle East Institute, 1994. (Occasional Papers; 1)
- Burns, William J. *Economic Aid and American Foreign Policy Toward Egypt, 1955-1981*. New York: State University of New York Press, 1985.
- Butterfield, H. and M. Wight (eds.). *Diplomatic Investigations*. London: Allen and Unwin, 1966.
- Campbell, John C. *Defense of the Middle East: Problems of American Policy*. New York: Harper, 1958.
- Cannon, Lou. *The Role of a Lifetime*. New York: Simon and Schuster, 1991.
- Capitanichick, David Bernard. *The Eisenhower Presidency and American Foreign Policy*. New York: Humanities Press, 1969.
- Carpenter, Ted Galen (ed.). *America Entangled: The Persian Gulf Crisis and Its Consequences*. Washington, DC: Cato Institute, 1991.
- Carter, Jimmy. *Keeping Faith: Memoirs of a President*. New York: Bantam Books, 1982.
- Center for Lebanese Studies, Britain, Oxford. *U.S. Archives*.
- Challener, Richard D. (ed.). *From Isolation to Containment, 1921-1952: Three Decades of American Foreign Policy from Harding to Truman*. London: Edward Arnold, 1970.
- Chomsky, Noam. *The Fateful Triangle: The United States, Israel, and the Palestinians*. Boston, MA: South End Press, 1983.
- and Edward S. Herman. *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media*. New York: Pantheon Books, 1988.
- Clifford, Clark. *Counsel to the President: A Memoir*. New York: Random House, 1991.
- Cochran, Bert. *Harry Truman and the Crisis Presidency*. New York: Funk and Wagnalls, 1973.
- Codevilla, Angelo M. *Informing Statecraft: Intelligence for a New Century*. New York: Free Press, 1992.
- Cohen, Michael Joseph. *Palestine and the Great Powers, 1945-1948*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1982.
- Copeland, Miles. *The Game of Nations: The Amorality of Power Politics*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1969.
- Cordesman, Anthony H. *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab-Israeli Military Balance*. Boulder, CO; London: Westview Press, 1984.
- Cremeans, Charles Davis. *The Arabs and the World: Nasser's Arab National*

- Policy*. New York: Praeger Publishers, 1963.
- Darwish, Adel and Gregory Alexander. *Unholy Babylon: The Secret History of Saddam's War*. New York: St. Martin's Press, 1991.
- Dawisha, Aheed I. *Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy*. London: Macmillan, 1982.
- and Karen Dawisha (eds.). *The Soviet Union in the Middle East: Politics and Perspectives*. London: Heinemann for the Royal Institute of International Affairs, 1982.
- Dayan, Moshe. *Break-through: A Personal Account of the Egypt-Israel Peace Negotiations*. New York: Knopf, 1981.
- . *Story of My Life*. New York: Morrow, 1976.
- Divine, Robert A. (ed.). *The Johnson Years: LBJ at Home and Abroad*. Lawrence, KS: University Press of Kansas, 1994.
- Donovan, Robert J. *Conflict and Crisis: The Presidency of Harry S. Truman, 1945-1948*. New York: W. W. Norton, 1982.
- . *Tumultuous Years: The Presidency of Harry S. Truman, 1949-1953*. New York: W. W. Norton, 1982.
- Dougherty, James E. and Robert L. Pfaltzgraff (Jr.). *American Foreign Policy: FDR to Reagan*. New York: Harper and Row, 1986.
- Dowty, Alan. *Middle East Crisis: U.S. Decisionmaking in 1958, 1970 and 1973*. Berkeley, CA: University of California Press, 1984.
- Eban, Abba. *An Autobiography*. New York: Random House, 1977.
- Eddy, William A. *F. D. R. Meets Ibn Saud*. New York: American Friends of the Middle East, 1954. (Kohinur Series; no. 1)
- Eden, Anthony. *Full Circle: The Memoirs of the Rt. Hon. Sir Anthony Eden*. Boston, MA: Houghton Mifflin, 1960.
- Efrat, Moshe and Jacob Bercovitch (eds.). *Superpowers and Client States in the Middle East: The Imbalance of Influence*. London; New York: Routledge, 1991.
- Eisenhower, Dwight David. *The White House Years*. Garden City, NY: Doubleday, 1963-1965. 2 vols.
- Vol. 2: *Waging Peace, 1956-1961*.
- Eveland, Wilbur Crane. *Ropes of Sand: America's Failure in the Middle East*. London: W. W. Norton, 1980.
- Fernea, Robert A. and William Roger Louis (eds.). *The Iraqi Revolution of 1958: The Old Social Classes Revisited*. London: I. B. Tauris, 1991.
- Finer, Herman. *Dulles over Suez: The Theory and Practice of His Diplomacy*. Chicago, IL: Quadrangle Books, 1964.
- Fisher, Louis. *Constitutional Conflicts between Congress and the President*. 3rd ed. rev. Lawrence, KS: University Press of Kansas, 1991.

- Ford, Gerald R. *A Time to Heal: The Autobiography of Gerald R. Ford*. New York: Harper and Row, 1979.
- Fraser, T. G. *The USA and the Middle East since World War II*. New York: St. Martin's Press, 1991.
- Freedman, Lawrence and Efraim Karsh. *The Gulf Conflict, 1990-1991: Diplomacy and War in the New World Order*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993.
- Freiberger, Steven Z. *Dawn over Suez: The Rise of American Power in the Middle East, 1952-1957*. Chicago, IL: Ivan R. Dee, 1992.
- Ganon, Zvi. *Truman, American Jewry, and Israel, 1945-1948*. New York: Holmes and Meier, 1979.
- Gardner, Lloyd C. *The Great Nixon Turn-Around: America's New Foreign Policy in the Post-Liberal Era (How a Cold Warrior Climbed Clean Out of His Skin)*. New York: New Viewpoints, 1973.
- Gasiorowski, Mark J. *U. S. Foreign Policy and the Shah: Building a Client State in Iran*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991.
- Gause III, F. Gregory. *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States*. New York: Council on Foreign Relations Press, 1994.
- Gazit, Mordechai. *President Kennedy's Policy Toward the Arab States and Israel: Analysis and Documents*. Tel Aviv: Tel Aviv University, Shiloah Center for Middle Eastern and African Studies, 1983.
- Gerges, Fawaz A. *The Superpowers and the Middle East: Regional and International Politics, 1955-1967*. Introduction by William B. Quandt. Boulder, CO: Westview Press, 1994.
- Geyer, Alan and Barbara G. Green. *Lines in the Sand: Justice and the Gulf War*. Westminister, KY: John Knox Press, 1992.
- Gitlin, T. *The Whole World is Watching: Mass Media in the Making and Unmaking of the New Left*. Berkeley, CA: University of California Press, 1980.
- Godson, Roy. *Dirty Tricks or Trump Cards: U.S. Covert Action and Counter Intelligence*. Washington, DC: Brassey's, 1995. (Brassey's Intelligence and National Security Library)
- Golan, Matti. *The Secret Conversations of Henry Kissinger: Step-by-Step Diplomacy in the Middle East*. Translated by Ruth Geyra Stern and Sol Stern. New York: Bantam Books; Quadrangle, 1976.
- Goldberg, David Howard. *Foreign Policy and Ethnic Interest Groups: American and Canadian Jews Lobby for Israel*. New York: Greenwich Press, 1990. (Contributions in Political Science; no. 256)
- Grabb, Cecil V. and Kevin V. Mulcahy. *Presidents and Foreign Policy Making*. Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1986.
- Green, Stephen. *Taking Sides: America's Secret Relations with a Militant*

- Israel, 1948-1967*. New York: Morrow, 1984.
- Greenstein, Fred I. *The Hidden-Hand Presidency : Eisenhower as Leader*. New York: Basic Books, 1982.
- Hahn, Peter L. *The United States, Great Britain, and Egypt, 1945-1956: Strategy and Diplomacy in the Early Cold War*. Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 1991.
- Haig, Alexander M. (Jr.). *Caveat: Realism, Reagan and Foreign Policy*. New York: Macmillan, 1984.
- Halliday, Fred. *Islam and the Myth of Confrontation: Religion and Politics in the Middle East*. New York: St. Martin's Press; London: I. B. Tauris, 1996.
- Halperin, Morton H. *Bureaucratic Politics and Foreign Policy*. Washington, DC: Brookings Institution, 1974.
- Hardar, Leon T. *Quagmire: America in the Middle East*. Washington, DC: Cato Institute, 1992.
- Harris, George S. *Troubled Alliance: Turkish-American Problems in Historical Perspective, 1945-1971*. Washington, DC: American Enterprise Institute; Stanford, CA: Hoover Institution, 1972.
- Hartley, Anthony. *American Foreign Policy in the Nixon Era*. London: International Institute for Strategic Studies, 1975. (Adelphi Papers; no. 110)
- Heikal, Mohammed Hasanayn. *Autumn of Fury: The Assassination of Sadat*. New York: Random House, 1983.
- . *The Cairo Documents: The Inside Story of Nasser and His Relationship with World Leaders, Rebels, and Statesmen*. Garden City, NY: Doubleday and Co., 1973.
- Hersh, Seymour M. *The Price of Power: Kissinger in the Nixon White House*. New York: Summit Books, 1983.
- Hilsman, Roger. *To Move a Nation: The Politics of Foreign Policy in the Administration of John F. Kennedy*. Garden City, NY: Doubleday, 1967.
- Hippler, Jochen and Andrea Lueg (eds.). *The Next Threat: Western Perceptions of Islam*. Boulder, CO: Pluto Press, 1995.
- Hoopes, T. *The Devil and John Foster Dulles*. Boston, MA: Little, Brown and Company, 1973.
- Howard, Harry Nicholas. *Turkey, the Straits and U.S. Policy*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1974.
- Hunter, Shireen T. *Iran and the World*. Bloomington, IN: Indiana University Press, 1990.
- Hurewitz, Jacob Coleman (ed.). *Soviet-American Rivalry in the Middle East*. New York: Praeger, 1969.

- Hybel, Alex Roberto. *Power over Rationality: The Bush Administration and the Gulf Crisis*. Albany, NY: State University of New York Press, 1993.
- Hyland, William G. (ed.). *The Reagan Foreign Policy*. New York: American Library, 1987.
- Immerman, Richard (ed.). *John Foster Dulles and the Diplomacy of the Cold War*. Princeton, NJ: Princeton University Press, [n. d.].
- Isaacson, Walter. *Kissinger: A Biography*. New York: Simon and Schuster, 1992.
- Janis, Irving L. *Victims of Groupthink: A Psychological Study of Foreign Policy Decisions and Fiascoes*. Boston, MA: Houghton Mifflin, 1972.
- and Leon Mann. *Decisionmaking: A Psychological Analysis of Conflict, Choice and Commitment*. New York: Free Press, 1977.
- Jervis, R. *Receptions and Misperceptions in International Politics*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976.
- The John F. Kennedy National Security Files, the Middle East: National Security Files, 1961-1963*. Microfilmed from the holdings of the J. F. Kennedy Library. Frederick, MD: University Publications of America, 1989. 3 reels.
- Johnson, Loch. *America as a World Power: Foreign Policy in a Constitutional Framework*. New York: McGraw-Hill, 1991.
- Johnson, Lyndon B. *The Vantage Point: Perspectives of the Presidency, 1963-1969*. New York: Holt, Rinehart and Winston, 1971.
- Johnson, Paul. *Modern Times: The World from the Twenties to the Eighties*. New York: Harper and Row, 1983.
- Jones, Alan M. (Jr.) (ed.). *U.S. Foreign Policy in a Changing World: The Nixon Administration, 1969-1973*. New York: McKay, 1973.
- Jordan, Hamilton. *Crisis: The Last Year of the Carter Presidency*. New York: Puntam, 1982.
- Kamel, Mohamed Ibrahim. *The Camp David Accords: A Testimony*. London: KPI, 1986.
- Kaplan, Robert D. *The Arabists: The Romance of an American Elite*. New York: Free Press, 1993.
- Kaufman, Burton, I. *The Arab Middle East and the United States: Inter-Arab Rivalry and Superpower Diplomacy*. New York: Twayne Publishers, 1996.
- Kegley, Charles W. (Jr.) and Eugene R. Wittkoph (eds.). *The Domestic Sources of American Foreign Policy: Insights and Evidence*. New York: St. Martin's Press, 1994.
- Kenen, I. L. *Israel's Defense Line: The Friends and Foes in Washington*. Buffalo, NY: Prometheus Books, 1981.
- Keohane, Robert O. and Joseph S. Nye (ed.). *Power and Interdependence: World Politics in Transition*. Boston, MA: Little, Brown and Company,

- 1977.
- . *Transnational Relations and World Politics*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976.
- Kern, Montague, Patricia W. Levering and Ralph B. Levering. *The Kennedy Crisis: The Press, the Presidency, and Foreign Policy*. Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 1983.
- El-Khawas, Mohamed and Samir Abed-Rabbo. *American Aid to Israel: Nature and Impact*. Brattleboro, VT: Amana Books, 1984.
- King, Anthony (ed.). *The New American Political System*. Washington, DC: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1978.
- Kipper, Judith and Harold H. Saunders (eds.). *The Middle East in a Global Perspective*. Boulder, CO: Westview Press, 1991.
- Kissinger, Henry Alfred. *White House Years*. Boston, MA: Little, Brown and Company, 1979.
- . *Years of Upheaval*. Boston, MA: Little, Brown and Company, 1982.
- Korbani, Agnes G. *U. S. Intervention in Lebanon, 1958 and 1982: Presidential Decisionmaking*. New York: Praeger, 1991.
- Krasner, Stephen D. *Defending National Interests*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978.
- Kuhn, Thomas S. *The Structure of Scientific Revolutions*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1970.
- Kunz, Diane B. *The Economic Diplomacy of the Suez Crisis*. Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 1991.
- (ed.). *The Diplomacy of the Crucial Decade: American Foreign Relations in the 1960's*. New York: Columbia University Press, 1994.
- Lacy, Michael J. (ed.). *The Truman Presidency*. New York: Cambridge University Press, 1989.
- Laird, Melvin R. [et al.]. *The Nixon Doctrine*. Washington, DC: American Enterprise Institute, 1972.
- Larson, Arthur. *Eisenhower: The President Nobody Knew*. New York: Scribner's, 1968.
- Leeden, Michael and William Lewis. *Debate: The American Failure in Iran*. New York: Vintage Books, 1982.
- Lehman, John F. *The Executive, Congress and Foreign Policy: Studies of the Nixon Administration*. New York: Praeger, 1976.
- Lenczowski, George. *American Presidents and the Middle East*. Durham, NC: Duke University Press, 1990.
- Lesch, David W. *Syria and the United States: Eisenhower's Cold War in the Middle East*. Boulder, CO: Westview Press, 1992.
- (ed.). *The Middle East and the United States: A Historical and Political*

- Reassessment*. Boulder, CO: Westview Press, 1996.
- Levering, Ralph B. *The Public and American Foreign Policy, 1918-1978*. New York: William Morrow, 1978.
- Linsky, M. *Impact: How the Press Affects Federal Policymaking*. New York: Longman, 1986.
- Lloyd, Selwyn. *Suez, 1956: A Personal Account*. London: Jonathan Cape, 1978.
- Louis, William Roger. *The British Empire in the Middle East, 1945-1951: Arab Nationalism, the United States, and Postwar Imperialism*. Oxford: Clarendon Press, 1984.
- Lowi, Theodore J. *The Personal President: Power Invested, Promises Unfulfilled*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1985.
- Lucas, W. Scott. *Divided We Stand: Britain, the U.S. and the Suez Crisis*. London: Hodder and Stoughton, 1991.
- Lukacs, Yehuda (ed.). *The Israeli-Palestinian Conflict: A Documentary Record, 1967-1990*. New York: Cambridge University Press, 1992.
- The Lyndon B. Johnson National Security Files, the Middle East: National Security Files, 1963-1969*. General editor George C. Herring. Microfilmed from the holdings of the L. B. Johnson Library, Austin, Texas. Frederick, MD: University Publications of America, 1989. 8 reels.
- McClintock, R. *The Meaning of Limited War*. Boston, MA: Houghton Mifflin, 1967.
- McCormick, Thomas J. *America's Half-Century: United States Foreign Policy in the Cold War and After*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1995.
- McCoy, Donald R. *The Presidency of Harry S. Truman*. Lawrence, KS: University Press of Kansas, 1984.
- Mansfield, Harvey (Jr.). *Taming the Prince: The Ambivalence of Modern Executive Power*. New York: Free Press, 1989.
- Mansoor, Moaddel. *Class, Politics and Ideology in the Iranian Revolution*. New York: Columbia University Press, 1993.
- Mansour, Camille. *Beyond Alliance: Israel in U.S. Foreign Policy*. Translated by James A. Cohen. New York: Columbia University Press, 1994.
- Mehdi, M. T. *Kennedy and Sirhan: Why?*. New York: New World Press, 1968.
- Melanson, Richard A. and David Mayers (eds.). *Reevaluating Eisenhower and American Foreign Policy in the 1950's*. Urbana, IL: University of Illinois Press, 1987.
- Meyer, Gail E. *Egypt and the United States: The Formative Years*. Cranbury, NJ: Associated University Presses, 1980.
- Michalak, Laurence. *Cruel and Unusual: Negative Images of Arabs in American*

- Political Culture*. 3rd ed. Washington, DC: ADC, 1988.
- Miller, Aaron David. *Search for Security: Saudi Arabian Oil and American Foreign Policy, 1939-1949*. Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 1980.
- Miller, Merle. *Lyndon: An Oral Biography*. New York: G. P. Putnam's Sons, 1980.
- Monroe, Elizabeth. *Britain's Moment in the Middle East, 1914-1956*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press; London: Chatto and Windus, 1963. (Britain in the World Today)
- Morgenthau, Hans Joachim. *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*. Revised by Kenneth W. Thomson. New York: Alfred A. Knopf, 1985.
- Mousa, Issam Suleiman. *The Arab Image in the U.S. Press*. New York: Peter Lang, 1984. (American University Studies, Series XV, Communications; v. 1)
- Murphy, R. *Diplomat among Warriors*. New York: Doubleday, 1964.
- Nash, Gerald D. *United States Oil Policy, 1890-1964*. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1968.
- Neff, Donald. *Warriors at Suez: Eisenhower Takes America into the Middle East*. New York: Linden Press; Simon and Schuster, 1981.
- . *Warriors for Jerusalem: The Six Days That Changed the Middle East*. New York: Linden Press; Simon and Schuster, 1984.
- Nixon, Richard M. *The Memoirs of Richard Nixon*. New York: Filmways, 1978.
- . *The Real Peace*. Boston, MA: Little, Brown and Company, 1983.
- Nutting, Anthony. *No End of a Lesson: The Story of Suez*. New York: C. N. Potter, 1967.
- Olson, W. M. J. (ed.). *U. S. Strategic Interests in the Gulf Region*. Boulder, CO: Westview Press, 1987.
- Oye, Kenneth A., Robert J. Leiber and Donald Rothchild. *Eagle Resurgent?: The Reagan Era in American Foreign Policy*. Boston, MA: Little, Brown and Company, 1987.
- Page, B. I. and R.Y. Shapiro. *The Rational Public: Fifty Years of Trends in Americans' Preferences*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1992.
- Painter, David S. *Oil and the American Century: The Political Economy of U.S Foreign Oil Policy, 1941-1954*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1986.
- Palmer, Michael A. *Guardians of the Gulf, A History of America's Expanding Role in the Persian Gulf, 1833-1992*. New York: Free Press, 1992.
- Paper, Lewis J. *The Promise and the Performance: The Leadership of John F.*

- Kennedy*. New York: Crown, 1975.
- Parker, Richard B. *The Politics of Miscalculation in the Middle East*. Bloomington, IN: Indiana University Press, 1993. (Indiana Series in Arab and Islamic Studies)
- Parker, Thomas. *The Road to Camp David: U.S. Negotiating Strategy Towards the Arab-Israeli Conflict*. New York: Peter Lang, 1989.
- Paterson, Thomas G. (ed.). *Kennedy's Quest for Victory: American Foreign Policy, 1961-1963*. New York: Oxford University Press, 1989.
- Peck, Juliana S. *The Reagan Administration and the Palestinian Question: The First Thousand Days*. Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1984.
- Polk, William Roe. *The United States and the Arab World*. 3rd ed. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1975. (American Foreign Policy Library)
- Quandt, William Baur. *Camp David Peacemaking and Politics*. Washington, DC: Brookings Institution, 1986.
- . *Decade of Decisions: American Policy Toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976*. Berkeley, CA: University of California Press, 1977.
- . *Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967*. Washington, DC: Brookings Institution; Berkeley, CA: University of California Press, 1993.
- . *Saudi Arabia in the 1980's: Foreign Policy, Security and Oil*. Washington, DC: Brookings Institution, 1981.
- Qubain, Fahim Issa. *Crisis in Lebanon*. Washington, DC: Middle East Institute, 1961.
- Rabin, Yitzhak. *The Rabin Memoirs*. London: Weidenfeld and Nicholson, 1979.
- Ranalagh, John. *The Agency*. New York: Simon and Schuster, 1986.
- Randall, Stephen J. *United States Foreign Oil Policy, 1919-1948: For Profits and Security*. Montreal: McGill-Queens University Press, 1985.
- Ransom, Harry Howe (ed.). *An American Foreign Policy Reader*. New York: Thomas Y. Crowell Company, 1965.
- Reagan, Ronald. *An American Life: The Autobiography*. New York: Pocket Books, 1990.
- Richardson Elmo. *The Presidency of Dwight D. Eisenhower*. Lawrence, KS: Regents Press of Kansas, 1979.
- Rosati, Jerl A. *The Politics of United States Foreign Policy*. New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1993.
- Rubenberg, Cheryl A. *Israel and the American National Interest: A Critical Examination*. Chicago, IL: University of Illinois Press, 1986.
- Rubin, Barry. *Paved with Good Intentions: The American Experience with Iran*.

- New York: Penguin Books, 1981.
- . *Secrets of State: The State Department and the Struggle over U.S. Foreign Policy*. New York: Oxford University Press, 1985.
- Rusk, D. *As I Saw It*. New York; London: W. W. Norton, 1990.
- Rustow, Dankwart A. *Oil and Turmoil: America Faces OPEC and the Middle East*. New York: W. W. Norton, 1982.
- El-Sadat, Anwar. *In Search of Identity: An Autobiography*. New York: Harper and Row, 1978.
- Safty, Adel. *From Camp David to the Gulf: Negotiations, Language and Propaganda and War*. Montreal; New York: Black Rose Books, 1992.
- Saunders, Harold H. *The Other Walls: The Politics of the Arab-Israeli Peace Process*. Washington, DC: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1985.
- Schieffer, Bob and Gary Paul Gates. *The Acting President*. New York: E.P. Dutton, 1989.
- Schiff, Ze'ev and Ehud Ya'ari. *Israel's Lebanon War*. New York: Simon and Schuster, 1984.
- Schiller, Dan. *Objectivity and the News: The Public and the Rise of Commercial Journalism*. Philadelphia, PN: University of Pennsylvania Press, 1981.
- Schilling, T. C. *Strategy of Conflict*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1960.
- Schlesinger, Arthur M. (Jr.). *A Thousand Days: John F. Kennedy in the White House*. Boston, MA: Houghton Mifflin, 1965.
- Schmidt, Dana Adams. *Yemen: The Unknown War*. New York: Holt, Rinehart and Winston, 1968.
- Schoenbaum, David. *The United States and the State of Israel*. New York: Oxford University Press, 1993.
- Schwarzkopf, Norman H. *It Doesn't Take a Hero*. New York: Bantam Books, 1992.
- Serfaty, S. (ed.). *The Media and Foreign Policy*. New York: St. Martin's Press, 1990.
- Shadid, Mohammed K. *The United States and the Palestinians*. New York: St. Martin's Press, 1981.
- Shaked, Haim and Itamar Rabinovich (eds.). *The Middle East and the United States: Perceptions and Policies*. New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1980.
- Shawcross, William. *The Shah's Last Ride*. London: Pan Books, 1989.
- El-Shazly, Saadeldine. *The Crossing of Suez: The October War, 1973*. San Francisco: American Mideast Research, 1980.
- Sheehan, Edward R. *The Arabs, Israelis, and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East*. New York: Reader's Digest Press, 1976.

- Shultz, George P. *Turmoil and Triumph: My Years as Secretary of State*. New York: Charles Scribner's Sons, 1993.
- Shuman, Howard E. and Walter R. Thomas (eds.). *The Constitution and National Security: A Bicentennial View*. Introduction by Edmund S. Muskie. Washington, DC: National Defense University Press, [1990].
- Sick, Gary. *All Fall Down: America's Tragic Encounter with Iran*. London: I. B. Tauris, 1985.
- Sigal, Leon V. *Reporters and Officials: The Organization and Politics of Newsmaking*. Lexington, MA: D.C. Heath, 1973.
- Smith, Gaddis. *Morality, Reason, and Power: American Diplomacy in the Carter Years*. New York: Hill and Wang, 1986.
- Smith, Jean Edward. *George Bush's War*. New York: Henry Holt and Co., 1992.
- Snetsinger, John. *Truman, the Jewish Vote, and the Creation of Israel*. Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1974.
- Snow, Donald M. and Eugene Brown. *Beyond the Water's Edge: An Introduction to U.S. Foreign Policy*. New York: St. Martin's Press, 1997.
- Soensen, Theodore C. *Kennedy*. New York: Harper and Row, 1965.
- Spiegel, Steven L. *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1985.
- , Mark A. Heller and Jacob Goldberg (eds.). *The Soviet-American Competition in the Middle East*. Lexington, MA: D.C. Heath, 1988.
- Stevens, Georgiana (ed.). *The United States and the Middle East*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1964.
- Stivers, William. *America's Confrontation with Revolutionary Change in the Middle East, 1948-1983*. New York: St. Martin's Press, 1986.
- Stoff, Michael B. *Oil, War, and American Security: The Search for a National Policy on Foreign Oil, 1941-1947*. New Haven, CT: Yale University Press, 1980.
- Stookey, Robert W. *America and the Arab States: An Uneasy Encounter*. London: John Wiley, 1975.
- Strong, Robert J. *Bureaucratic Statesmanship: Henry Kissinger and the Making of American Foreign Policy*. New York: University Press of America, 1986.
- Suleiman, Michael W. *The Arabs in the Mind of America*. Brattleboro, VT: Amana Books, 1988.
- (ed.). *U.S. Policy on Palestine: From Wilson to Clinton*. Normal, IL: Association of Arab-American University Graduates Press, 1995.
- Sullivan, William H. *Mission to Iran*. New York: W. W. Norton, 1981.

- Szulc, Tad. *The Illusion of Peace: Foreign Policy in the Nixon Years*. New York: Viking Press, 1978.
- Tanter, Raymond. *Who's at the Helm? Lessons of Lebanon*. Boulder, CO: Westview Press, 1990.
- Teicher, Howard and Gayle Radley Teicher. *From Pillars to Desert Storm: America's Flawed Vision in the Middle East from Nixon to Bush*. New York: William Morrow and Co., 1993.
- Telhami, Shibley. *Power and Leadership in International Bargaining: The Path to the Camp David Accords*. New York: Columbia University Press, 1990.
- Terrorism and America: A Comparative Review of the Threat, Policy and Law: Hearings before the Committee on the Judiciary, United States Senate, One Hundred Third Congress, First Session, on Examining the Scope of Current Threats of Terrorism to the United States and Its Allies, Focusing on Explosives and Explosives Regulation, and Related Extradition, International Law, and Immigration Issues, April 21 and 22, 1993...* Washington, DC: US Government Printing Office, 1994. (S. hrg.; 103-581, Serial no. J-103-9)
- Thatcher, Margaret. *The Downing Street Years*. New York: Harper Collins, 1993.
- Thayer, Charles W. *Diplomat*. New York: Harper and Brothers, 1959.
- Thompson, Kenneth W. (ed.). *The Eisenhower Presidency: Eleven Intimate Perspectives of Dwight D. Eisenhower*. Lanham, MD: University Press of America, 1984.
- Tillman, Seth P. *The United States in the Middle East: Interests and Obstacles*. Bloomington, IN: Indiana University Press, 1982.
- Tivnan, Edward. *The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy*. New York: Simon and Schuster, 1987.
- Treverton, Gregory F. *Covert Action: The Limits of Intervention in the Postwar World*. New York: Basic Books, 1987.
- Truman, Harry S. *Memoirs*. Garden City, NY: Doubleday and Co., 1955-1956.
- Truman, Margaret. *Harry S. Truman*. New York: Pocket Books, 1974.
- United States, Department of State. *Foreign Relations of the United States, 1948: Near East, South East and Africa*. Vol. 5. Part 1. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1975.
- . —— . Vol. 5, Part 2. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1976.
- . *Foreign Relations of the United States, 1949: Near East, South East and Africa*. Vol. 6. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1977.
- . *Foreign Relations of the United States, 1950: Near East, South East and Africa*. Vol. 5. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1978.
- . *Foreign Relations of the United States, 1951: Near East and Africa*. Vol. 5.

- Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1982.
- . *Foreign Relations of the United States, 1952-1954: Iran 1951-1954*. Vol. 10. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1989.
- . *Foreign Relations of the United States, 1952-1954: Near and Middle East*. Vol. 9, Parts 1 and 2. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1986.
- . *Foreign Relations of the United States, 1955-1957: Arab-Israeli Dispute, 1955*. Vol. 14. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1989.
- . *Foreign Relations of the United States, 1955-1957: Arab-Israeli Dispute, January 1- July 26, 1956*. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1989.
- . *Foreign Relations of the United States, 1955-1957: Near East Region; Iran; Iraq*. Vol. 12. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1991.
- . *Foreign Relations of the United States, 1955-1957: Near East Region; Jordan; Yemen*. Vol. 13. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1988.
- . *Foreign Relations of the United States, 1958-1960: Arab-Israeli Dispute; United Arab Republic; North Africa*. Vol. 13. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1992.
- . *Foreign Relations of the United States, 1958-1960: Iraq; Iran; Arabian Peninsula*. Vol. 12. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1993.
- . *Foreign Relations of the United States, 1958-1960: Lebanon and Jordan*. Vol. 11. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1992.
- . *Foreign Relations of the United States, 1961-1963: Near East*. Vol. 17. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1994.
- . ———. Vol. 18. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1995.
- . *Foreign Relations of the United States: Suez Crisis, 1956*. Vol. 16. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1989.
- Vance, Cyrus. *Hard Choices: Critical Years in American Foreign Policy*. New York: Simon and Schuster, 1983.
- Voth, Alden H. *The Kissinger Legacy: American Middle East Policy*. New York: Praeger, 1984.
- Walton, Richard J. *Cold War and Counterrevolution: The Foreign Policy of John F. Kennedy*. New York: Viking Press, 1972.
- Waltz, Kenneth Neal. *Man, the State and War; a Theoretical Analysis*. New York: Columbia University Press, 1959. (Topical Studies in International Relations)
- Watson, Bruce W. *Military Lessons of the Gulf War*. Novato, CA: Presidio Books, 1991.

- Weinberger, Caspar. *Fighting for Peace: Seven Critical Years in the Pentagon*. New York: Warner Books, 1990.
- Weintraub, Sidney (ed.). *Economic Coercion and U.S. Foreign Policy: Implication of Case Studies from the Johnson Administration*. Boulder, CO: Westview Press, 1982.
- Weizmann, Chaim. *Trial and Error: An Autobiography*. New York: Harper, 1949.
- Whicker, Marcia Lynn, James P. Pfiffner and Raymond A. Moore (eds.). *The Presidency and the Persian Gulf War*. Westport, CT: Praeger, 1993.
- Wilson, Evan M. *Decision on Palestine: How the U.S. Came to Recognize Israel*. Stanford, CA: Stanford University, Hoover Institution Press, 1979. (Hoover Institution Publication; 218)
- Woodward, Bob. *The Commanders*. New York: Simon and Schuster, 1991.
- Yaniv, Avner. *Dilemmas of Security*. New York: Oxford University Press, 1987.

Periodicals

- Abu-Lughod, Ibrahim. «America's Palestine Policy.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 12, Winter-Spring 1990.
- Ashton, Nigel John. «The Hijacking of a Pact: The Formation of the Baghdad Pact and Anglo-American Tensions in the Middle East, 1955-1958.» *Review of International Studies*: vol. 19, Spring 1993.
- Baram, Haim. «The Demon of Islam.» *Middle East Journal*: 2 December 1994.
- Beibel, Terry L. «Bush's Foreign Policy: Mastery and Inaction.» *Foreign Policy*: vol. 84, Fall 1991.
- Binder, Leonard. «The Middle East as a Subordinate International System and Its Impact on Israel's Foreign Policy.» *World Politics*: vol. 10, no. 3, April 1958.
- Bishku, Michael B. «The 1958 American Intervention in Lebanon: A Historical Assessment.» *American-Arab Affairs*: no. 31, Winter 1989-1990.
- . «The Kennedy Administration, the U.N., and the Yemen Civil War.» *Middle East Policy*: vol. 1, no. 4, 1992.
- Brands, Henry William (Jr.). «The Cairo-Tehran Connection in Anglo-American Rivalry in the Middle East, 1951-1953.» *International History Review*: vol. 11, August 1989.
- . «What Eisenhower and Dulles Saw in Nasser: Personalities and Interests in U.S.-Egyptian Relations.» *American-Arab Affairs*: vol. 17, Summer 1986.
- Brooke, James. «Attacks on U.S. Muslims Surge Even as Their Faith Takes Hold.» *New York Times*: 28/8/1995.

- Bustami, Zaha. «The Kennedy/Johnson Administrations and the Palestinians.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 12 (Winter-Spring 1990).
CBS Evening News: 19/4/1995.
- Campbell, John C. «The Soviet Union and the United States in the Middle East.» *Annals of the American Academy of Political and Social Science*: vol. 401, August 1970.
- Christison, Kathleen. «The Arab-Israeli Policy of George Shultz.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 18, no. 2, Winter 1989.
Economist: 6 May 1995.
- Erbring, L., E. N. Goldenberg and A. H. Miller. «Front-Page News and Real World Cues: A New Look at Agenda-Setting by the Media.» *American Journal of Political Science*: vol. 24, 1980.
Federal News Service: 6/4/1995.
- Fuller, Graham E. «The Middle East in US-Soviet Relations.» *Middle East Journal*: vol. 44, no. 3, Summer 1990.
- George, A. «The «Operational Code»: A Neglected Approach to the Study of Political Leaders and Decision-Making.» *International Organization*: no. 38, 1969.
- Gerges, Fawaz A. «The Kennedy Administration and the Egyptian-Saudi Conflict in Yemen: Co-Opting Arab Nationalism.» *Middle East Journal*: vol. 49, no. 2, Spring 1995.
- . «Regional Security after the Gulf Crisis: The American Role.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 20, no. 4, Summer 1991.
- Goldberg, Carey and Marjorie Connelly. «For Better or Worse Israel is «Special» in US Eyes.» *New York Times*: 2/4/1998.
- Gormly, James L. «Keeping the Door Open in Saudi Arabia: The United States and the Dharam Airfield, 1945-1946.» *Diplomatic History*: vol. 4, Spring 1980.
- . «The Kennedy Administration and the Egyptian-Saudi Conflict in Yemen: Co-Opting Arab Nationalism.» *Middle East Journal*: vol. 49, no. 2, Spring 1995.
- Hallin, D. «The Media, the War in Vietnam, and Political Support: A Critique of the Thesis of an Oppositional Media.» *Journal of Politics*: vol. 46, 1984.
- Hart, Parker Thomas (ed.). «America and the Middle East.» *Annals of the American Academy of Political and Social Science*: vol. 401, May 1972.
- Herman, Edward S. «The Media's Role in U.S. Foreign Policy.» *Journal of International Affairs*: vol. 47, no. 1, Summer 1993.
- Hoffman, Stanley. «An American Social Science: International Relations.» *Daedalus*: vol. 106, no. 3, 1977.

- Howard, Harry Nicholas. «Regional Pacts and the Eisenhower Doctrine.» *Annals of the American Academy of Political and Social Science*: vol. 401, May 1972.
- Huntington, Samuel P. «The Clash of Civilizations?.» *Foreign Affairs*: vol. 72, no. 3, Summer 1993.
- Inter Press Service* (Washington, DC): 21 February 1995.
- International Herald Tribune*: 26/4/1995.
- Kaplan, Stephen S. «United States Aid and Regime Maintenance in Jordan, 1957-1973.» *Public Policy*: vol. 23, Spring 1975.
- Kupchan, Charles A. «American Globalism in the Middle East: The Roots of Regional Security Policy.» *Political Science Quarterly*: vol. 103, Winter 1988-1989.
- Lawson, Fred H. «The Truman Administration and the Palestinians.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 12, nos. 1-2, Winter-Spring 1990.
- Lesch, Ann Mosely. «U.S. Policy Toward the Palestinians in the 1980's.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 12, nos. 1-2, Winter-Spring 1990.
- Little, David. «Cold War and Covert Action: The United States and Syria, 1945-1958.» *Middle East Journal*: vol. 44, Winter 1990.
- . «Gideon's Band: America and the Middle East since 1945.» *Diplomatic History*: vol. 18, Fall 1994.
- . «The New Frontier on the Nile: JFK, Nasser, and Arab Nationalism.» *Journal of American History*: vol. 75, September 1988.
- . «Pipeline Politics: America's TAPLINE, and the Arabs.» *Business History Review*: vol. 64, Summer 1990.
- Louis, William Roger, «American Anti-Colonialism and the Dissolution of the British Empire.» *International Affairs*: vol. 61, Summer 1985.
- Lowrie, Arthur L. «The Campaign Against Islam and American Foreign Policy.» *Middle East Policy*: vol. 4, nos. 1-2, September 1995.
- McMahon, Robert. «Eisenhower and the Third World: A Critique of Revisionists.» *Political Science Quarterly*: vol. 101, Fall 1986.
- Miller, Judith. «The Challenge of Radical Islam.» *Foreign Affairs*: vol. 72, no. 2, Spring 1993.
- New York Times*: 18/9/1975; 20/2/1979; 2/3/1990; 20/4/1995 and 2/10/1995.
- Paris, Jonathan S. «When to Worry in the Middle East.» *Orbis*: vol. 37, no. 4, Fall 1993.
- Parker, Richard B. «The Arabists': A Review Essay.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 24, Autumn 1994.
- . «The June War: Whose Conspiracy?.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 21, no. 4, Summer 1992.
- Pelletreau, Robert H. (Jr.). «Hearing with Defense Department Personnel;

- House International Relations Committee; International Economic and Trade Subcommittee- U.S. Sanctions on Iran.» *Federal News Service*: 2/5/1995.
- , Daniel Pipes and John L. Esposito. «Symposium: Resurgent Islam in the Middle East.» *Middle East Policy*: vol. 3, no. 2, 1994.
- Peretz, Don. «The United States, the Arabs, and Israel: Peace Efforts of Kennedy, Johnson and Nixon.» *Annals of the American Academy of Political and Social Science*: vol. 401, May 1972.
- Peterson, Tore Tingvold. «Anglo-American Rivalry in the Middle East: The Struggle for the Buaraimi Oasis, 1952-1957.» *International History Review*: vol. 14, February 1992.
- Pipes, Daniel. «Same Difference: The Islamic Threat—Part 1.» *National Review*: 7 November 1994.
- Pope, Laurence. «The Arabist Myth.» *Foreign Service Journal*: January 1985.
- «Prepared Testimony of the Honorable Ileana Ros-Lehtinen, Committee on International Relations, US House of Representatives; the Threat of Islamic Extremism in Africa.» *Federal News Service*: 6/4/1995.
- «Punishing Iran.» *Economist*: 6 May 1995.
- Purdum, Todd S. «Clinton to Order a Trade Embargo Against Tehran.» *New York Times*: 1/5/1995.
- Quandt, William Baur. «Lyndon Johnson and the June 1967 War: What Color Was the Light?.» *Middle East Journal*: vol. 46, no. 2, Spring 1992.
- «Remarks by President Clinton at a Dinner of the World Jewish Congress.» *Federal News Service*: 30/4/1995.
- Rodman, Peter W. «Policy Brief: Co-Opt or Confront Fundamentalist Islam.» *Middle East Quarterly*: December 1994.
- Rubenberg, Cheryl A. «The Misguided Alliance.» *Link*: vol. 19, no. 4, October-November 1986.
- Rubin, Barry. «America and the Egyptian Revolution, 1950-1957.» *Political Science Quarterly*: vol. 97, Spring 1982.
- Shain, Yossi. «Multicultural Foreign Policy.» *Foreign Policy*: no. 100, Fall 1995.
- Sick, Gary. «The United States and Iran: Truths and Consequences.» *Contention*: vol. 5, no. 2, Winter 1996.
- Slonim, Shlomo. «Origins of the Tripartite Declaration on the Middle East.» *Middle Eastern Studies*: vol. 23, April 1987.
- Stevens, Georgiana. «1967-1977: America's Moment in the Middle East?.» *Middle East Journal*: vol. 31, no. 1, Winter 1977.
- Washington Post*: 20/4/1995 and 24/2/1997.
- Weiner, Tim. «U.S. Plan to Change Iran Leaders in an Open Secret before It

Begins.» *New York Times*: 26/1/1996.

Theses

Levine, Samuel H. «Changing Concepts of Palestine in American Literature to 1867.» (Ph. D. Dissertation, New York University, 1953).

Reports, Documents

Dover, Caitlin. «The Gulf War.» Sarah Lawrence College, New York. (Working Paper)

Ferdanez, Julia. «The «Relationship» between the Media and the Policy-making Process.»

Wirth, Timothy. «Hearing of the International Security; the Future of US Anti-Terrorism Policy.» in: *103rd Congress, 1st Sess., 13 July 1993*. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1993.